

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيّة

قسم علم الاجتماع السياسيّ والعلاقات الدوليّة

الدّبلوماسيّة الجزائريّة في التّعامل مع أزمات دَوْل الجوار

دراسة حالة النزاع في مالي 2012-2015

مذكرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

تخصّص: تحليل السّياسة الخارجيّة

إشراف الأستاذ:

د. لخضاري منصور

إعداد الطّالب:

طّبّال محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصّفّة	الجامعة
د. فليسي نرجس	رئيسا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
د. لخضاري منصور	مشرفا ومقرّرا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
د. عقّة نسيمه	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

السّنة الجامعيّة: 2015-2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع أزمات دول الجوار

دراسة حالة النزاع في مالي 2012-2015

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إشراف الأستاذ:

د. لخضاري منصور

إعداد الطالب:

طبال محمد

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله عزّ وجلّ:

«قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفذ البحر

قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا»

سورة الكهف الآية 109.

شكر وعرّفان

بعد حمد الله عزّ وجلّ على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرّفان والتّقدير إلى الدّكتور

«منصور لخضاري» على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما لم يخل عليّ بنصائحه

القيّمة والمفيدة،

كلّ الشّكر إلى كلّ أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة،

شكرا لكلّ من قدّم لي الدّعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل

محمد طبّال

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح والدي رحمها الله وإلى الوالد الكريم الذي لم يبخل عليّ بالدعم المادي

والمعنوي...

أمي التي لم تلدني عمّتي صليحة...

كلّ العائلة الكريمة فردا فردا...

كلّ أصدقائي وزملائي كلّ باسمه....

زملاء الدّفعة السّادسة للمدرسة كلّ باسمه...

كلّ من يسكنون قلبي ولم تكتبهم حروفي...

محمد طبّال

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مسألة تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع أزمات دول الجوار الإقليمي والتي يتضح بأنّها تفاقمت في السنوات الأخيرة، فبالإضافة للتهديدات السابقة المتمثلة أساسا في النشاط الإرهابي المكثف في المنطقة ونشاط شبكات الجريمة المنظمة، وبتفجّر الأزمة في مالي بداية من سنة 2012 وإعلان انفصال إقليم الأزواد وكذا الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته كلّ من تونس وليبيا- هذه الأخيرة أخذ فيها الصراع طابعا عنيفا- وجدت الجزائر نفسها في بيئة تتميز بعدم الاستقرار والهشاشة.

عملت الجزائر على الحدّ من تأثير هذه التهديدات على أمنها الوطني من خلال تبني مقاربة شاملة ووفق آليات متعدّدة، وقد كانت هناك العديد من الجهود الدبلوماسية في هذا الإطار، فقد عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في تونس وليبيا في سبيل استعادة الإستقرار مع المطالبة بعدم التّدخّل الأجنبي في المسائل الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

بناء على الرّغبة في حلّ النزاع في مالي قادت الجزائر وساطة دولية ومن خلال العديد من جولات الحوار بين الحكومة الماليّة والجماعات التارقية المسلّحة، تكالّت الجهود الجزائرية والدولية بتوقيع اتفاق السّلم والمصالحة بمالي في جوان 2015، والذي لقي قبولا واسعا وإشادة دولية كبيرة.

عملت الجزائر ومختلف الأطراف المشاركة في الوساطة والموقّعة على الإتفاق من أجل متابعة تنفيذه من خلال لجنة متابعة تقودها الجزائر، لكن تنفيذ الإتفاق اصطدم ببعض العوائق رغم التّحسن الملحوظ في الوضع الأمني في مالي، ويبقى نجاح الوساطة الجزائرية في مالي مرهونا بمدى نجاح تطبيق هذا الإتفاق وكذا انعكاس نتائجه على واقع التّميّة والأمن في مالي.

الكلمات المفتاحية: الجوار الإقليمي، التهديدات الأمنية، الأزمة، الدبلوماسية، الوساطة، الأمن الوطني.

Summary of the Study

This study addresses the issue of the Algerian diplomatic deal with the crises of the regional neighboring countries, which is clear that it worsened in recent years, in addition to previous threats mainly of terrorist activity intensified in the area and the activity of the organized crime networks, with the crisis in Mali beginning of 2012 and the declaration of secession of the territory Aozoad, as well as mobility political and social witnessed in Tunisia and Libya—the latter taking the violent nature of the conflict—Algeria found itself in an environment characterized by instability and fragility.

Algeria worked to reduce the impact of these threats to national security through the adoption of a comprehensive approach and according to the multiple mechanisms, and there may have been many diplomatic efforts in this regard, Algeria has worked to bridge the gap in views between the parties in Tunisia and Libya in order to restore stability with the claim not to foreign interference in regional issues in the region.

Based on a desire to resolve the conflict in Mali, Algeria led international mediation and through many of the dialogue between the Malian government and armed groups Altargih rounds, culminating in the Algerian and international efforts in the signing of the peace and reconciliation agreement in Mali in June 2015, and who was widely accepted large international acclaim.

Algeria worked with the various parties involved in the mediation and the signatories to the agreement in order to pursue implementation through follow-up committee led by Algeria, but the implementation of the agreement ran into some obstacles, despite the marked improvement in the security situation in Mali, and remains the success of the Algerian mediation in Mali dependent on the success of the application of this Agreement, as well as a reflection results on the reality of development and security in Mali.

Key words: regional neighbors, security threats, crisis, diplomacy, mediation, national security.

مقدمة

مقدّمة

تعتمد الدول على العديد من الوسائل في مواجهة كلّ التهديدات التي تواجهها وخاصة المتعلقة بفضائها الإقليمي، ولا شك أنّ الوسيلة تحددها طبيعة التهديد المطروح فتتعدّد بذلك الوسائل بين الصّلبة والسّليمة، وتعتبر الدبلوماسية إحدى هذه الوسائل السّليمة التي تعالج بها الدّول مختلف مشاكلها وذلك عن طريق عدّة آليات كالمفاوضات والتّحكيم والوساطة وغيرها من الأساليب.

مع تنوّع التهديدات واختلافها وبروز أنواع جديدة منها كالإرهاب العابر للحدود وارتباطاته بشبكات الجريمة المنظّمة، إضافة إلى هشاشة الدّولة وضعف أدائها في الفضاء الإقليمي للجزائر، وجدت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على التّعامل معها بما يضمن لها أمنها الوطني، حيث تعتبر الجزائر جزءا من الفضاء المغاربي الذي شهد عدّة تحولات سياسية واجتماعية في السنوات الأخيرة والتي كان لها انعكاس واضح على استقرارها الداخلي من جهة وانعكاس سلبي على الأمن الوطني الجزائري من جهة أخرى، كما ترتبط الجزائر جغرافيا وتاريخيا وبشريًا بمنطقة الساحل الإفريقي الذي يشهد ومنذ القرن الماضي حالة من عدم الإستقرار في ظلّ انتشار مختلف التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشّرعية وكذا ظاهرة اللّجوء الناجمة عن النزاعات المنتشرة بكثرة في المنطقة.

ولا شكّ النّزاع المتجدّد في دولة مالي يمثّل أحد أهمّ مهدّات استقرار الأمن الدّاخلية الجزائري وذلك لتداخل العديد من العوامل في هذا النّزاع كتداخل نشاطات الجريمة المنظمة مع الإرهاب الذي تمارسه بعض المجموعات المسلّحة، والذي كانت له تبعات كارثية على استقرار مالي وكذلك على صعيد التنمية في هذا البلد، خاصّة في ظلّ الإنعكاسات الأخيرة للأزمة الليبية التي كان لها أثر مباشر في تفاقم هذا النّزاع الذي طال أمده، والنّزاع في مالي لطالما شكّل تهديدا مباشرا للجزائر والتي عملت منذ التسعينات من خلال العديد من الجهود الدبلوماسية على محاولة حلّه، حيث يمثّل انخراط الأقليات التارقية في هذا النّزاع مصدر قلق للجزائر، خاصّة مع انتشارها على مساحات واسعة في الجنوب الجزائري وامتدادها لعدّة دول ساحلية أخرى.

وفي ظل هذا الوضع الذي يتميز بالهشاشة والتأزم في الجوار الجزائري وجدت الجزائر نفسها مضطّرة للتعامل مع هذه الأزمات بما يضمن أمنها ومصالحها، وقد عملت الآلة الدبلوماسية الجزائرية على محاولة مساعدة مختلف الدّول التي شهدت هذه الأزمات، وبناء على ذلك قادت وساطة دولية

لتسوية أزمة مالي، وكذا مساعدة الأطراف الأخرى من أجل إعادة بناء مؤسسات قوية وذلك في ظلّ الرغبة في استبعاد كلّ التدخلات الأجنبية في المنطقة ومحاولة حلّ هذه المعضلات على مستوى إقليمي.

ففي ظل إدراك الجزائر لطبيعة التهديدات القادمة من الجوار وكذا إدراكها لطبيعة انتمائها التاريخي والجغرافي للفضاء الإفريقي_ الساحلي وإمكانية تأثير الأوضاع الأمنية السائدة فيه على استقرارها وأمنها الداخليين، عمل صانع القرار الجزائري على التعامل مع هذه الهواجس الأمنية التي مثلت تحدياً حقيقياً بالنسبة للجزائر.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة الدور التي قامت وتقوم به الجزائر من أجل مواجهة كلّ التهديدات القادمة من جوارها الإقليمي، وذلك من خلال استعراض أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري والمرتبطة بهذا المسعى، وكذا التركيز على تعامل الجزائر مع الحراك السياسي والإجتماعي الذي شهدته كل من تونس وليبيا في السنوات الأخيرة، مع التركيز على دراسة حالة الأزمة في مالي وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري وخاصة في ظلّ التطورات الأخيرة التي شهدتها، لنختتم الدراسة بالجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة هذه الأزمة ممثلة في الوساطة الجزائرية وذلك من خلال دراسة مختلف مراحلها ونتائجها وآثارها على صعيد محاولة حلّ الأزمة في مالي.

1) أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية: تعدّ مفاهيم الدبلوماسية والنزاع من بين المواضيع الأكثر استقطاباً للبحث، فصار الإهتمام بمسببات النزاعات وجذورها التاريخية وكذا محاولة إيجاد حلول لها مجالاً لاهتمام الباحثين وصنّاع القرار على السواء، خاصة في ظلّ استغلال شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب لحالات عدم الإستقرار من أجل تحقيق أهدافها، فالبيئة النزاعية وغير المستقرة داخل الدولة تعدّ مجالاً خصباً لنشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة وخاصة في ظلّ ضعف الدولة وعدم قدرتها على أداء مهامها المرتبطة بحماية الأفراد وضمان الأمن.

كما أنّ مفهوم الدبلوماسية والنشاط الدبلوماسي من خلال العديد من الآليات أصبح على جانب كبير من الأهمية لدى الدول وصنّاع القرار، ففي كثير من الأحيان تعتبر الدبلوماسية إحدى الوسائل غير المكلفة للدولة والتي تحقّق لها أهدافاً لا يمكن تحقيقها عن طريق الوسائل الأخرى كالتدخل العسكري مثلاً.

- الأهمية العملية: تزداد أهمية هذا الموضوع للعديد من العوامل منها:
- بيان طبيعة التهديدات والإنعكاسات السلبية التي تفرزها مختلف الأزمات في الجوار الإقليمي للجزائر، والمتمثلة في النشاط الإرهابي وشبكات الجريمة المنظمة والإنعكاسات السياسية الأخرى مثل تهديد الاستقرار الداخلي وإمكانية تصدير الفوضى القادمة من الجوار.
- الدراسة تتعلق بالجزائر وباستقرار الأمن الوطني الجزائري، فهي تحاول دراسة الدبلوماسية الجزائرية في إطار تعامل الجزائر مع التهديدات القادمة من جوارها الإقليمي.
- معرفة مدى فاعلية النشاط الدبلوماسي الجزائري وتقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية من خلال معرفة مدى نجاعتها في التعامل مع مختلف الزهانات المطروحة.

(2) أسباب اختيار الموضوع:

- يقف وراء اختيار موضوع: "الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع أزمات دول الجوار (دراسة حالة النزاع في مالي 2012_2015)" عدة دوافع متظافرة ومتكاملة، حيث تتراوح أسباب اختيار هذا الموضوع بين الدوافع الموضوعية للبحث ودوافع أخرى ذاتية متعلقة بالباحث.
- الأسباب الموضوعية: يعود البحث في الدبلوماسية الجزائرية وكيفية تعاملها مع الأزمات الدولية وكذا مدى انعكاس قوة الجزائر في نشاطها الدبلوماسي ومحاولة لعبها لدور "القوة الإقليمية" في شمال القارة الإفريقية من بين المواضيع التي تحظى اهتمام الكثير من صنّاع القرار والباحثين.
- محاولة إبراز الجهود التي تقوم بها الجزائر في سبيل الحدّ من تفاقم التهديدات عبر الوطنية التي تهدّد منطقة الساحل ككلّ، وكذا معرفة طبيعة الدور الذي قامت به الجزائر على صعيد النزاع في دولة مالي وتقييم جهودها لمحاولة حلّه
- الأسباب الذاتية: تتمثل أساسا في:
- الرغبة الشخصية للباحث والإهتمام بالمواضيع التي ترتبط مباشرة بمصلحة الجزائر.
- الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بتخصّص الباحث والتي ترتبط بموضوع السياسة الخارجية على اعتبار الدبلوماسية إحدى وسائل تنفيذها.

- الرغبة في تقديم إضافة بسيطة لهذا الحقل المعرفي الذي يشهد اهتماما من طرف الدارسين.

3) الدراسات السابقة:

تعتبر أدبيات الدراسة جزءا مهما من أجل الدخول في أي حقل معرفي كان، لذلك وأثناء قيامنا بهذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأدبيات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع وهي:

➤ العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، حيث تناولت هذه الدراسة الخلفية المفهومية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية من خلال التطرق لمبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية كما سلطت الدراسة الضوء على النشاط القاري للدبلوماسية الجزائرية، كما فصلت في دورها في إطار الإتحاد الإفريقي.

➤ بن الشيهب عبد الرؤوف وقاسمي هناء، المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الزاهنة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تناولت هذه الدراسة موضوع المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي الذي كان مع بداية سنة 2012 نتيجة للوضع المتأزم الذي شهدته مالي وخصوصا في ظل التدخل الخارجي في النزاع والذي حدّ من فعالية هذا المقترح وزاد من خطر تهديد الأمن الجزائري.

➤ قوي بوحنية، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، تناولت هذه الدراسة التّدايعات الإقليمية للأزمة في مالي كما تناولت الدور الجزائري في منطقة الساحل بناء على التهديدات المحيطة بها، وقد عمل الباحث على شرح المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذا الوضع المعقد بأبعادها المختلفة.

4) إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق فإننا سننطلق في بحثنا من الإشكال التالي:

▪ كيف تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع أزمات الجوار الإقليمي عموما والنزاع في مالي

خصوصا؟

الأسئلة الفرعية:

✓ ماهي خصوصيات الجوار الإقليمي للجزائر؟

✓ كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات الأمنية القادمة من جوارها الإقليمي؟

✓ ما طبيعة الدور الذي قامت به الجزائر من أجل تسوية الأزمة في مالي في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها؟

✓ هل نجحت الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المتجدد في مالي؟

الفرضية الرئيسية:

تعامل الجزائر مع أزمات الجوار الإقليمي يخضع لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وتشجيع الحلول السلمية واستبعاد التدخل الأجنبي فيما يخص النزاع في مالي.

الفرضيات الفرعية:

✓ يشهد الجوار الإقليمي للجزائر حركية أزموية بناء على العديد من المؤشرات الإجتماعية والسياسية والأمنية.

✓ اعتمدت الجزائر على مقارنة أمنية متعددة الجوانب تمزج بين الآليات السياسية والأمنية والتنمية في تعاملها مع التهديدات القادمة من جوارها الإقليمي.

✓ تحاول الجزائر لعب دور القوة الإقليمية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ويتجلى ذلك في الوساطة التي قادتها لتسوية النزاع في مالي.

✓ قطعت الدبلوماسية الجزائرية أشواطاً هامة على صعيد حل النزاع في مالي ونجاحها يرتبط بمدى نجاح تطبيق اتفاق السلم والمصالحة وانعكاس نتائجه على الواقع الميداني في مالي.

حدود الدراسة:

■ **المجال المكاني:**

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في منطقة الساحل الإفريقي وفضاء المغرب العربي، واللذان تشكل بعض الدول فيهما حزاماً أمنياً بالنسبة للجزائر، خاصة مع انعكاس بعض التهديدات القادمة من هذه الدول على الأمن الجزائري وعلى رأسها دولة مالي ثم دولتي ليبيا وتونس اللتان شهدتا حراكاً سياسياً واجتماعياً كان له أثر على استقرار الجزائر.

■ **المجال الزمني:**

تمتد فترة الدراسة بالنسبة لدراسة حالة النزاع في مالي من سنة 2012 إلى 2015 والتي تمثل فترة تجدد النزاع في هذا البلد وتفاقمه، لكن بالتطرق لبعض العوامل التاريخية الخاصة بالموضوع يمكن

توسيع المجال الزماني حسب الضرورة وحسب حاجة الباحث وبالتالي فالمجال الزمني للدراسة يبقى مرنا حسب متطلبات الدراسة.

صعوبات الدراسة: تتمثل أساسا في:

- عدم توفر المراجع خاصة حول موضوع الوساطة الجزائرية في مالي نظرا لكون الموضوع جديدا.
- مشكلة ضيق الوقت الممنوح لإنجاز الدراسة والذي لا يسمح بالإطلاع على مختلف أدبيات الموضوع واختيار أفضلها.
- عدم إمكانية الحصول على الوثائق المهمة في الموضوع لتحجج الجهات المعنية بسرّيتها (خلال فترة التبرّص في وزارة الشؤون الخارجية).

5) الإطار المنهجي:

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التحليلي:** تمّ الاعتماد على هذا المنهج لتحليل طبيعة التهديدات القادمة من الجوار الجزائري وكذا تحليل النزاع في مالي، وذلك لمعرفة الإنعكاسات التي تتركها على الأمن الوطني الجزائري، كما استعملنا هذا المنهج لتحليل وفهم أبعاد المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه التهديدات.
- **منهج دراسة الحالة:** تمّ الاعتماد على هذا المنهج الذي يهتم بدراسة ظاهرة محدّدة والتركيز على خصوصياتها وتطوّرها وجميع المؤشرات المتعلقة بها، وذلك من أجل فهم طبيعة النزاع في مالي والخصوصيات التي يتمييز بها عن غيره، وكذا فهم طبيعة التصعيد الذي شهده النزاع بداية من سنة 2012 والعوامل المؤثرة فيه.

كما استعملنا "المقابلة" باعتبارها إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات في البحث العلمي، وذلك لجمع المعلومات فيما يتعلّق بدور الجزائر وقيادتها للوساطة لتسوية النزاع في مالي.

- **المنهج الوصفي:** هو منهج يستخدم عادة في العلوم الإجتماعية والإنسانية حيث يهتم برصد ومتابعة الظواهر أو الأحداث بشكل دقيق بطريقة كمية ونوعية، في فترة زمنية معيّنة أو عدّة فترات من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، كما يدرس خصائص الظاهرة وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها، من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره

مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظاهرة¹، وقد استخدمنا هذا المنهج في وصف ظاهرة النزاع في مالي من جهة ووصف عملية الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية من جهة أخرى.

■ **المقرب التاريخي:** هو مقرب يركز على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وذلك من خلال دراسة الظواهر والأحداث وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها، وكذا تحديد التغيرات التي تعرّضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية²، وقد اعتمدنا على هذا المقرب في تتبع ظاهرة النزاع في مالي من خلال جميع المراحل التي مرت بها وكذا الأسباب الكامنة وراءها والتي أعطت للنزاع شكله الحالي.

(6) الإطار النظري:

بناء على متطلبات الدراسة قمنا بالإعتماد على المقاربات التالية:

المقاربة الواقعية: تعتمد هذه المقاربة السائدة في حقل العلاقات الدولية على الدولة كفاعل أساسي، وذلك باعتبار "المصلحة القومية" هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية للدولة، والأكد أن تحرك الجزائر من خلال سياستها الخارجية تهدف لتحقيق مصالحها المتمثلة أساسا في حماية أمنها الوطني. **إقتراب الدور:** يكتسي هذا الإقتراب أهمية كبرى في تحليل السياسات الخارجية لدول العام الثالث وذلك لأن له أبعاد سيكولوجية بالأساس تتعلق بإدراك صانع القرار السياسي الخارجي، فالدور يعرف بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القدرات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدورهم³، واعتمدنا على هذا الإقتراب من أجل فهم طبيعة الدور التي تقوم به الجزائر بناء على سياستها الخارجية اتجاه منطقة الساحل بشكل عام، والدور التي تريد أن تلعبه في شمال إفريقيا بناء على عدة معطيات موضوعية متعلقة بالسلوك السياسي الخارجي الجزائري.

1 المرجع نفسه، ص ص. 42، 43.

2 ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق** (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط. 1، 2000)، ص 37.

3 بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص 30.

7) الإطار المفاهيمي:

تشتمل الدراسة على العديد من المفاهيم التي يجب توضيحها من أجل الفهم الجيد للموضوع

وهي:

- السياسة الخارجية: يعرفها "مودلسكي" بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات".

ويعرفها "جيمس روزنو" على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"¹

- الدبلوماسية: يعرفها فيليب كايي "PH.CAHIER" على أنها "طريقة تسيير الشؤون الخارجية للدولة في موضوع من مواضيع القانون الدولي عن طريق الوسائل السلمية وخصوصاً عبر المفاوضات".

كما يعرفها "ليون نويل" "L.NOEL" على أنها "فن توجيه علاقات الدولة مع بقية الدول، وهي المبادئ والتوجهات العامة والأهداف الأساسية لحركة الدولة خارج حدودها"².

- الوساطة: "هي المساعي التي يقوم بها طرف ثالث من أجل حلّ نزاع بين طرفين - قد تكون دولتان - وبموافقتهم وهي تكون اختيارية وليست إجبارية مثل التحكيم كما أنّها تتخذ الطابع الرسمي والعلني"³.

- الأزمة: هي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري.⁴

- النزاع: هي الخلافات تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي عدا الدول طرفاً فيها.

1 أحمد النعيمي، السياسة الخارجية (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص. 19-21.

2 M.Liegeois et R.Dellorde et T.de Wilde d'estmael, **La diplomatie au cœur des turbulences internationales**, (Belgique : UCL presses universitaires de Louvain, 2014), p.21.

3 معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، عبد الفتاح إسماعيل (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، "مادة الوساطة"، ص.303.

4 الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، "مادة الأزمة"، ص.20.

كما يعرفه "توماس شيلينغ" بأنه "مواجهة يسعى كل طرف فيها جاهدا لتحقيق الرّبح مع اتجاه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمّان أفضل الفرص للنجاح.¹

- **الأمن الوطني:** هو القدرة على الصمود تجاه أي اعتداء خارجي، وهو جانب من سياسة الحكومة يهدف إلى خلق ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضدّ خصوم حقيقيين أو افتراضيين.

كما أنّ هناك من يعرفه على أنّه "تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء".²

8) تقسيم الدراسة:

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال التطرق لمبادئها ومحدداتها كما نسّط الضوء على التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية مع التطرق لمختلف إنجازاتها على المستوى القاري والدولي، ثم تناول في الفصل الثاني طبيعة التعامل الجزائري مع التهديدات القادمة من الجوار الإقليمي وذلك من خلال القيام بدراسة مسحية لهذا الجوار من أجل معرفة طبيعة هذه التهديدات، لنتطرق فيما بعد لمحتوى المقاربة الجزائرية في التعامل معها.

أمّا الفصل الثالث فنخصّصه لدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في أزمة مالي في الفترة ما بين 2012 و2015، والتي تمثل مرحلة التصعيد في هذا النزاع الذي له جذور تاريخية سنحاول التطرق لها كما سنسّط الضوء على الوساطة الجزائرية في مالي لنختتم دراستنا بالتطرق لاتفاق السلم والمصالحة في مالي ومحاولة تحديد مستقبل النزاع في هذا البلد في مرحلة ما بعد اتفاق السلم والمصالحة.

1 محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة (مصر: منشأة المعارف، 2002)، ص ص. 597، 598.

2 محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية (المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط. 1، 2011)، ص. 42.

الفصل الأول:

السّياسة الخارجيّة الجزائرية

والأداء الدّبلوماسي

تمهيد

تعتبر السياسة الخارجية ذلك المجال الذي تمارس فيه الدول نشاطاتها وتأثيرها وتفاعلاتها مع البيئة الخارجية، هذا التفاعل يكون بناء على مبادئ تفرضها التزامات وظروف دولية معينة، ومما لا شك فيه أن نشاط أي سياسة خارجية مرهون بمجموعة من المحددات المرتبطة أساساً بمعطيات البيئتين الداخلية والخارجية، إضافة إلى ذلك فإن السياسة الخارجية للدولة تسير وفق مبادئ تستمد من المواثيق الدولية كميثاق هيئة الأمم المتحدة أو نتيجة لتجارب تاريخية تمرّ بها الدول كالتعرض للإستعمار مثلاً، كل المعطيات السابقة تفسر طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة ، كذلك فإن نتائج أي سياسة خارجية تعكس طبيعة وحجم الموارد والإمكانيات المرصودة لتحقيق أهدافها.

تقترن مبادئ السياسة الخارجية بطبيعة نشأة الدولة وتطورها التاريخي وكذا كيفية تعاملها مع الفواعل الدولية الأخرى، أما فيما يخص محددات السياسة الخارجية فهناك من يقسمها إلى داخلية وخارجية وهناك من يميز بين محددات سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية وعسكرية وغيرها من التصنيفات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية تتحدد تبعاً للأهداف المرجوة، كما أن أي سياسة خارجية تتميز بسمات معينة تكتسبها عبر تطورها قد ترتبط بالحياد أو التدخل أو غيرهما من السمات وعلى العموم فإن المعطيات السابقة الذكر تعبر عن القاعدة التي تبنى عليها أي سياسة خارجية في سبيل تحقيق الأهداف المرتبطة بمصلحة الدولة.

تعد الدبلوماسية الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ونوع الدبلوماسية الممارسة ومجال تنفيذها وكذا نطاقها الجغرافي قد يتسع أو يضيق حسب توجهات الدولة وأهدافها وموقعها في هرم القوة العالمي، وتمر دبلوماسية أي دولة بفترات من النجاح والرواج وبفترات أخرى من التراجع وأسباب ذلك قد تكون داخلية متعلقة بظروف الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، أو خارجية مرتبطة بطبيعة البيئة الدولية وبالتغيرات التي تطرأ عليها، وعموماً كل العوامل السابقة الذكر مهمة لفهم طبيعة الأداء الدبلوماسي.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على العديد من المبادئ التي نص عليها الدساتير في العديد من المواد، جل هذه المبادئ تعبر عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتتوافق مع ما صادقت عليه الجزائر من موثيق دولية، كميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الإنحياز وهي في الغالب تعبر عن إقامة علاقات جوار متينة وقوية مع الدول وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وغيرها من المبادئ.

أولاً: الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول

تؤكد الجزائر على ضرورة إيجاد طرق ووسائل سلمية لحل جميع النزاعات الدولية بما فيها النزاعات في الدول المجاورة، وذلك بتسخير جميع الآليات السلمية الممكنة كالوساطة والمساوي الحميدة والتحكيم الدولي، هذا المبدأ يفترن بمبدأ آخر وهو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فالمادة 89 من دستور الجزائر لسنة 1976 تنص على ما يلي: "تمتنع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها وتبذل قصارى جهدها لحلّ النزاعات الدولية بالطرق السلمية"¹، كما ورد ذلك في دستور 1989 في المادة 25 مع تسجيل اختفاء الفقرة الثانية فأصبحت كما يلي: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها"²، ثم أعيدت الفقرة الثانية بصيغة جديدة عن سابقتها في دستور 1976 في المادة 25 من دستور 1996 والتي جاءت كما يلي: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص.1308.

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989، ص.238.

بالوسائل السلمية¹، وعلى الرغم من بعض الإختلاف الطفيف الملاحظ بين الدساتير إلا أن طبيعة الحلّ السلمي للأزمات وكذا احترام سيادة الدول بقيًا ضمن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية.

فمنذ استقلال الجزائر سنة 1962 سعت إلى المساهمة في بناء الأمن الدولي وتعزيز السلم، ما جعلها تقوم بالعديد من مبادرات الوساطة في إفريقيا وخارجها، مثل التوسط بين إيران والعراق سنة 1980 وإفريقيا حل النزاع بين أثيوبيا وأريتريا سنة 2000 إضافة إلى الدور الهام الذي قامت به في سبيل إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي.

يعتبر مبدأ حل النزاعات بين الدول عموما ودول الجوار خصوصا وكذا نبذ استعمال القوة شرطين مهمين لإنشاء علاقات جوار حسنة وقوية، والأكد أن الجزائر ومنذ فترة الإستعمار سعت لنبذ استعمال القوة والدعوة للتعاون وحل النزاعات بطرق سلمية وذلك عن طريق آلية التفاوض المباشر بين الدول أو في إطار منظمات إقليمية أو دولية، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق الأداة الدبلوماسية في تسوية واحتواء العديد من النزاعات الدولية.

إن احترام سيادة الدول تقتضي عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 02 من الفصل السابع على عدم التدخل الشؤون الداخلية للدول، وتبعا لذلك فقد تم إقرار هذا المبدأ في العديد من المواثيق على مستوى المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرهما من المنظمات، والجزائر من بين الدول الداعمة والملتزمة بقرارات ومبادئ هيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الجهوية الأخرى، وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار فإن الدول ملزمة بإقامة علاقات جيدة مع دول الجوار، فهي تؤثر وتتأثر بكل الأحداث والتفاعلات الدولية خصوصا في حالة عدم تجانس الأنظمة السياسية والاجتماعية والإقتصادية، فالإلتزام بهذا المبدأ يقتضي الإحترام المتبادل لمختلف الأنظمة القائمة في الأقاليم والدول المجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، مما يؤدي إلى بناء علاقات جوار متينة وقوية وعلى العكس من ذلك في حالة التدخل والإخلال بالمبدأ السابق الذكر تنتج حالات من عدم الاستقرار قد تصل إلى نشوب نزاعات طويلة الأمد، وهذا ما ينتج لنا في الأخير ثنائية

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية ع 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص.11.

صعبة الحل وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية من جهة والإحتفاظ بحق الدفاع عن النفس ضد التدخلات الخارجية من جهة أخرى.¹

إن فالجزائر ومن منطلق تبنيها لمبادئ الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول الداخلية والذين يقتضيان عدم استخدام القوة في حل المشكلات الدولية وبناء علاقات جوار قوية قائمة على الإحترام المتبادل، وقد سعت جاهدة لإسقاط هذه المبادئ على سياستها الخارجية سواء في تعاملاتها مع دول الجوار أو في إطار علاقتها بالدول الأخرى، هذه الإلتزامات نابعة من الإيمان بمختلف ما جاءت المواثيق الدولية التي تبنتها الجزائر وطبقتها في إطار تعاملها مع الوحدات الدولية.

ثانيا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والإعتراف بالحدود الموروثة عن الإستعمار

تنصّ المادة 92 من دستور الجزائر لسنة 1976 على ما يلي: "...يشكّل الكفاح ضدّ الإستعمار، والإستعمار الجديد والأمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة. يشكّل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير و الإستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية"² وقد جاءت هذه المادّة بصيغة أخرى في المادة 26 من دستور 1989 حيث تنصّ على ما يلي: "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والإقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضدّ كل تمييز عنصري"³، و ولم يطرأ أي تغيير على هذه المادّة إذ جاءت بنفس الصياغة تماما في دستور 1996 في المادّة 27، فالجزائر ومنذ استقلالها وحتى قبل استقلالها دعمت حركات التحرر في العالم خاصة في دول الجنوب التي عانت من الإستعمار بما فيها الدول العربية والإفريقية ولذلك دخلت في علاقات عديدة مع تلك الدول، أما الحق في تقرير المصير ومحاربة التمييز العنصري فقد شكلت مبادئ دائمة لدى الجزائر رغم تعاقب الرؤساء والأنظمة السياسية وأهم هذه القضايا تمثلت في القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وكذا نبد نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا.⁴

1 سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2011)، ص ص. 34، 35.

2 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، مرجع سابق، ص. 1309.

3 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، مرجع سابق، ص. 238.

4 محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ص ص. 93، 94.

يرتبط مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها في التصور الجزائري مع مبدأ حسن الجوار وذلك في سبيل بناء مستقبل قوي للمنطقة على الصعيد السياسي والإقتصادي، فدعم الشعوب والدول المجاورة للجزائر كان أولوية بالإضافة إلى دعم باقي الشعوب البعيدة جغرافيا عن الجوار الجزائري، فقد دعمت الجزائر دولة موريتانيا عندما حاول المغرب ضمها إليه وكذلك دعمت القضية الصحراوية من خلال الدعوة إلى تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره والذي تعد الجزائر من أكبر المساندين له، فدعم الشعوب في تقرير مصيرها كان وليد تجربة الجزائر أبان الإستعمار ولذلك عملت بعد الإستقلال على تبني هذا المبدأ، كما أن مبدأ الجوار فرض عليها هذه الإلتزامات وبصورة قوية كما في الحالة الصحراوية، فدعم الدول المجاورة لدولة ما في تقرير مصيرها يعزز من موقفها على المستوى الدولي ويمكنها من تحقيق أهدافها.

تبنّت الجزائر هذا المبدأ كشرط لإقامة علاقات حسن جوار، فقد تضمنت اتفاقية الإخاء الموقعة مع تونس هذا المبدأ وذلك لرغبة الجزائر في التأكد من موقفها حول قضية الصحراء الغربية وكذلك نفس الشيء مع موريتانيا وذلك حسب اتفاقية الإخاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وليبيا أيضا كانت تعترف بحق الصحراويين في تقرير مصيرهم، على عكس ذلك فقد كانت العلاقات الجزائرية المغربية غير جيدة بل حدثت قطيعة دامت 12 سنة من مارس 1976 إلى غاية 1988 لعدم اعتراف المغرب بحق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها، فالجزائر عقيدتها واضحة وثابتة فيما يخص هذا المبدأ خاصة مع دول الجوار.¹

بالإضافة لما سبق فإن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفي العديد من المناسبات أكد على الطابع المتكامل لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان، حيث وبمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر 2009، جدّد تأكّده على أنّ حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم فصلها عن حقوق الشعوب وأكّد على ضرورة التزام المجموعة الدولية وخوضها للتحديات التي ترتبط بتحقيق إرادة الشعوب وتمكينها من حقوقها وهذا ما تملّيه الأخلاق، وكذلك الحق في السلم وتقرير مصير الشعوب بكلّ سيادة.²

1 العايب، مرجع سابق، ص ص. 31، 32.

2 بونقطة، مرجع سابق. ص 92.

رفضت الجزائر كل المحاولات المغربية والموريتانية لضمّ الأراضي الصحراوية لهما، حيث كيفتها على أنها مخالفة لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير والذي تتبناه ميثاق الأمم المتحدة كذلك ساندت الجزائر جبهة البوليزاريو كحركة تحررية وكذا قضية اللاجئين الصحراويين حيث انضمت لاتفاقية بشأن اللاجئين عام 1963 ثم إلى البروتوكول الإضافي لعام 1967 وهي عضو في اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة منذ عام 1963¹، ساعدت الجزائر تاريخيا هذه الحركة التحررية خاصة في المراحل الأولى لتأسيسها وذلك على الأراضي الجزائرية وتحديدا في منطقة تندوف.²

أما مسألة ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الإستعمار، فإن الجزائر تراها مسألة مرتبطة بالتواصل مع مبادئ الثورة التحريرية، وترسيم الحدود وضبطها يمثلان إحدى الضمانات الكبرى لتحقيق مبدأ حسن الجوار الإيجابي، فالجزائر ومنذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد نيل الإستقلال مباشرة سعت إلى ترسيم حدودها وضبطها مع الدول المجاورة، فمع المغرب وقعت اتفاقيات عديدة مثل اتفاقية إفران في 15/01/1969 واتفاقية تلمسان في 27/05/1970 وبعد ذلك معاهدة الرباط في 15/06/1972، كذلك حاولت الجزائر ضبط مسألة الحدود مع جيرانها الآخرين فكان توقيع اتفاقية مع تونس في 06/01/1970 وتم توقيع اتفاقية أخرى في 08/05/1983، كذلك وقعت الجزائر اتفاقية مع كل من مالي يوم 08/05/1983 ومع موريتانيا في 13/12/1983 واتفاقية أخرى مع النيجر في 05/01/1983، أما فيما يخص الحدود مع ليبيا فقد ضبطت بموجب اتفاق لبيبي فرنسي سنة 1956.

كذلك ومن خلال التزام الجزائر بميثاق الإتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا خاصة ما تعلق بالمادة 98 الفقرة رقم 01 من ميثاق الإتحاد الإفريقي والتي تنص على ما يلي:

" تعزز الدول الأطراف السلم والأمن والإستقرار في بلدانها وأقاليمها وفي القارة من خلال تشجيع الأنظمة السياسية القائمة على المشاركة والتي تستند إلى مؤسسات فعالة وشاملة".³

1 الأمم المتحدة - الجزائر. نشرية إخبارية نصف سنوية، ع.1، (أكتوبر 2012) ص. 6.

2 Pointier Lauren, **Sahara occidentale : la controverse devant les nations unies**, (paris : édition Karthala, 2004), p.134

3 الإتحاد الإفريقي. الدورة العادية العاشرة، أديسا بابا (أثيوبيا) 25 و 26 جانفي 2007.

كذلك نصت المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الإفريقية على " ضرورة احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحققها الثابت في كيانها المستقل"، وتم تأكيد ذلك في المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد سنة 1964 بالقاهرة والذي أكد على قدسية الحدود والذي وافقت عليه كل الدول الأعضاء عدا المغرب والصومال الذين تجاهلا عنصرا هاما من أجل ضمان الوحدة الإفريقية.¹

إن قيام الجزائر بهذه الجهود من أجل ترسيم وضبط حدودها مع دول الجوار كان بهدف تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، فقضية ضبط الحدود وترسيمها تجنبها الوقوع في نزاعات حولها، لأن الخلافات حول الحدود تعد من بين مسببات النزاعات بين الدول، والإتفاق في مسائل الحدود ينعكس فيما بعد إيجابا على صعيد تحقيق السلم ويؤكد " فاتيل " VATTEL بهذا الصدد بأن المساس بإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، وللابتعاد عن ذلك وتفاذي أي سوء فهم، فإنه يجب ترسيم الحدود الإقليمية بدقة لتصبح عبارة عن منطقة للإتصال والتفاعل مع الغير وكذا خدمة التعاون بين الدول.²

ثالثا: التعاون الدولي

إن مبدأ التعاون الدولي مبدأ راسخ في السياسة الخارجية الجزائرية فقد نصت جميع الدساتير الجزائرية عليه ووضعت كقاعدة للعلاقات الجزائرية مع الدول الأخرى، فقد نص عليه دستور سنة 1976 في المادة 93 التي تنص على ما يلي: " يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الدولية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة..."³، وجاء مضمون التعاون الدولي بصيغة أخرى في دستور سنة 1989 في المادة 27 التي نصت ما يلي: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة..."⁴ كذلك أكد دستور الجزائر لسنة 1996 في المادة 28 منه على هذا المبدأ وبنفس الصيغة التي جاءت في دستور 1989.

دعت الجزائر دوما عبر الطرق الرسمية وغير الرسمية إلى زيادة التعاون مع الدول الأخرى خاصة الشقيقة منها والصديقة وذلك في إطار المصالح المتبادلة، ومحاور هذا التعاون عديدة حسب

1 زكرياء عيسى، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الصحراء الغربية، مذكرة ماستر علوم سياسية غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014/2015) ص. 59.

2 العايب، مرجع سابق، ص. 29.

3 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، مرجع سابق، ص. 1309.

4 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، مرجع سابق، ص. 238.

انتماء الجزائر فهناك محور المغرب العربي، محور التعاون في الفضاء المتوسطي، المحور الإفريقي، وعموما دوائر انتماء الجزائر حددها الدستور الجزائري في ديباجته حيث جاء فيها ما يلي:

" إن الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية"¹، جميع هذه المحاور السابقة وضعت الدبلوماسية الجزائرية أمام عدة رهانات بين الإنشغال بالقضايا المغاربية والعربية والبحث عن آفاق جديدة في إطار التعاون مع دول المتوسط وخاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطية وكذا تحمل أعباء أخرى متعلقة بدورها في القارة الإفريقية المليئة بالصراعات والنزاعات إضافة إلى ضعف التنمية ومعالجة قضايا الفقر.

لقد أعطيت لهذا المبدأ أهمية كبرى خاصة فيما يتعلق بتحقيق فكرة الجوار الإيجابي في إطار التصور العام للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث يقوم هذا الطرح على ضرورة البحث عن تعاون ثنائي بين دولتين أو جهوي تقيمه عدة أطراف، ويتم بعثه وتطويره عبر الحدود عن طريق إقامة مشاورات تهدف لتدعيم وتنمية علاقات الجوار بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وضمن هذه العملية يتم إبرام معاهدات واتفاقيات وتتم كذلك عملية ممارسة التعاون الحدودي في إطار اختصاصات السلطات الإقليمية والتي يحددها القانون الذي يضبط هذا التعاون إضافة للقوانين الداخلية للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بالتعاون وحسن الجوار مع دول الجوار، وأبرز مظاهر هذا التعاون كانت بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود كلا البلدين على تطوير الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية بين البلدين وإنجاز مشاريع صناعية في إطار مخططات لتنمية هذه المناطق في محاولة لمحاكاة المشاريع التكاملية للدول الأوروبية والتي لاقت نجاحا كبيرا، والتعاون عبر الحدود بين الجزائر وتونس حقق نتائج هامة خاصة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى، حيث تم إنجاز خط لتوزيع الغاز من الجزائر نحو تونس و يتعدى حدودها وصولا إلى ليبيا مستقبلا، وفي القطاع التجاري والمالي تم تحقيق العديد من الإنجازات مثل إنشاء المصرف المغاربي سنة 1991 والقيام بإعفاء جمركي للمنتجات الوطنية بين كلا البلدين، هذا إضافة ارتفاع مستوى الإستثمار المشترك بين البلدين وذلك بواسطة نشاط المؤسسات المشتركة بينهما.²

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، مرجع سابق، ص.8.

2 العايب، مرجع سابق، ص.30،31.

يعتبر التعاون مع الدول الأخرى ودول الجوار خصوصا محقرا لبناء علاقات قائمة على الجوار الإيجابي، لكن يجب توفر عدة شروط من أجل تحقيق ذلك، كعدم وجود خلافات بحكم التاريخ أو بحكم الجوار بين هذه الدول خاصة ما تعلق منها بالنزاع حول الحدود، وعلى العموم مبدأ التعاون مع الدول الأخرى وبالخصوص المجاورة يبقى راسخا في التصور الجزائري، لأن كل التطورات والتحويلات التي تحدث في دول الجوار ستعكس بطريقة أو بأخرى على الداخل الجزائري، وبالتالي يجب بناء علاقات جوار متينة، كما أنّ مبدأ التعاون الدولي يتيح للدولة التبادل والإستفادة من خبرات الدول الأخرى في عديد المجالات، ويمكن تحقيق المبدأ بشكل أفضل في إطار المشاريع التكاملية بين الدول والتي تتيح الإعتماد المتبادل فيما بينها بما يخدم مصلحة الدول ككل، وهو ما نلاحظه في العديد من النماذج على غرار "الإتحاد الأوروبي" ورابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان" وغيرها من النماذج، فالجزائر مطالبة بتنفيذ مثل هذه التكتلات من أجل تحقيق مبدأ التعاون الدولي بشكل أفضل.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

هناك العديد من المتغيرات أو المحددات التي تحدد السياسة الخارجية للدولة، فهذه الأخيرة ليست وليدة الصدفة، بل هي نتيجة لبعض المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر وذلك بالإعتماد على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهماها¹، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات داخلية تنشأ ذاتيا أي لا تكون نتيجة التفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى وأخرى خارجية تنشأ في البيئة الخارجية للوحدة الدولية نتيجة للتفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى في إطار السياسة الدولية، لكن الأکید هو تأثير هذه المحددات على شكل السياسة الخارجية للدولة.

أولاً: المحددات الجغرافية والإقتصادية والبشرية

1) المحددات الجغرافية:

تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجيوبوليتيك GEOPOLITICS، ويندرج ضمن العوامل الجغرافية المحددة لطبيعة السلوك الخارجي الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، التركيبة أو الطبيعة الإقليمية TOPOGRAPHY، طبيعة وطول حدود الإقليم... إلخ، فمن حيث الموقع الجغرافي فإن الدول المحاطة بالبحار تنتهج استراتيجيات سياسية خارجية تكون مختلفة تماما في ركائزها وأهدافها عن تلك التي المتبعة من طرف الدول المغلقة وغير المطلّة على البحار، فالإنتفتاح الجغرافي غالبا ما يدفع الدول إلى تنويع نشاطها الدبلوماسي لمواجهة مختلف التحديات التي قد تفرزها سياسات التوسّع والتحالفات الدولية كذلك الموقع الجغرافي للدولة قد يعطيها ميزات عديدة كما أنه قد يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى.²

يعتبر الموقع الجغرافي للدولة عاملا مهما في تحديد قوة الدولة أو ضعفها وقد ثبت وجود دول صغيرة تركت آثارا كبيرة في العلاقات الدولية تفوق آثار بعض الدول الأكبر منها مساحة ومن حيث الموارد

1 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998) ص.137.

2 حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل (الجزائر: دار هومة، ط.1،

(2012) ص.77.

التي تتمتع بها والسبب في ذلك هو وجودها في مواقع جغرافية ذات أهمية كبرى¹، فالجغرافيا تعتبر من بين أهم عوامل القوة التي تحدد سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية وأدوارهم وفي تحديد سلوك الدولة اتجاه الوحدات الدولية الأخرى، لهذا لا يمكننا فهم بعض جوانب السلوك الخارجي الجزائري دون فهم دور العامل الجغرافي.

فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا هاما مطلا على البحر الأبيض المتوسط شمالا كما أنها تعتبر بوابة للقارة الإفريقية حيث تقع في أقصى شمالها، فهي تقع بين خطي طول 09 غربا و 12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا ، وهي بذلك تتوسط ثلاثة قارات وهي إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما تشترك في الحدود مع سبعة دول مجاورة وهي تونس، ليبيا، الصحراء الغربية، موريتانيا، المغرب وهي دول عربية إضافة إلى دولتي مالي والنيجر، كذلك من حيث المساحة تعد أكبر الدول الإفريقية مساحة بمساحة تبلغ 2381741 كلم مربع، كما تتوفر على شريط ساحلي يفوق طوله 1200 كلم بالإضافة إلى تمتعها بمناخ معتدل، كذلك من ناحية التضاريس فهي متعددة ومختلفة بين الجبال والسهول والهضاب في المناطق الشمالية ومن جهة أخرى أراضي صحراوية في الجنوب.

الخريطة رقم 01: خريطة توضّح الموقع الجغرافي للجزائر .



المصدر: <http://www.linfo.re/monde/afrique/671107-une-algerienne-fraude-au-bac-a-l->

[satellitaire-dans-l-oreille](#) [aide-d-une-puce-](#) (2016/03/10).

1 العايب، مرجع سابق. ص 24.

لكن رغم هذا الموقع الجغرافي الممتاز إلا أنه لا يخلو من السلبيات، فالجوار الجغرافي طالما شكل صراعات بين الدول خاصة فيما يتعلق بمسائل الحدود وبالضبط مع المغرب، كذلك تتميز الجزائر بطول حدودها المشتركة خاصة مع دول الجنوب مثل مالي والنيجر وهذا ما يجعلها عرضة للتهديدات القادمة من الجنوب كالهجرة غير الشرعية والتهريب والإرهاب وغيرها ويصعب من مهمة مراقبتها وحمايتها من مختلف هذه التهديدات ، فنظرياً تمتلك الجزائر حدوداً مشتركة مع سبعة دول كاملة وهذا ما يجعلها مضطرة للتعامل مع تهديدات أمنية محتملة تزيد من صعوبة وتعقيد عملية صنع السياسة الخارجية للدولة اتجاه هذا الجوار الإقليمي، وهذا ما يفرض عليها ضرورة بناء علاقات جوار متوازنة قائمة على الحوار والتعاون عبر مختلف الآليات والهياكل مثل الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي.¹

فالموقع الجغرافي قد يفرض على الدولة التزامات عديدة خاصة في حالة عدم وجود جوار مستقر سياسياً وأمنياً، وهذا ما هو ملاحظ في الحالة الجزائرية فموقعها الجغرافي فرض عليها التعامل مع معضلات سياسية وأمنية خاصة في ظل تعاظم التهديدات القادمة من الجوار الإقليمي.

(2) المحددات الاقتصادية:

المقصود بالمحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية للدولة، هو كل الموارد الاقتصادية الوطنية والتي تشتمل على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، فهناك دول ويحكم موقعها الجغرافي أو لاحتوائها على موارد طبيعية استراتيجية، فإنها تتمتع بمزايا عديدة مقارنة بدول أخرى وذلك لهيمنتها على منتجات أو خدمات معينة، وشكل الطلب على الموارد والمنتجات يحدد بدرجة كبيرة طبيعة التبعية بين الدول، وكلما زادت حدة التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة على مستوى سياستها الخارجية وفي درجة تحقيقها لأهدافها ومصالحها في البيئة الدولية بشكل عام، لكن حيازة الموارد لا يعني بالضرورة وجود دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة، بل يتطلب ذلك الخبرة والعقلانية في توظيف هذه الموارد، فهناك الكثير من الدول التي تسيطر على موارد اقتصادية حيوية وضرورية لكل الاقتصاديات الأخرى ولكنها لم تتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية، فالعوامل الاقتصادية مثل التجارة الخارجية و حالة ميزان المدفوعات وحالة العملة الوطنية ونسبة الإستثمارات الخارجية والتحرر من المديونية أو العكس...إلخ، لها دور حاسم في تحديد طبيعة ومحتوى قرارات السياسة

1 وهيبه دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) ص ص. 72، 73.

الخارجية وكلما كان وضع الدولة قويا وإيجابيا في هذه المجالات الاقتصادية كلما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي.¹

فيشكل عام مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر في العشرية الأخيرة تقدم صورة إيجابية فمثلا في نهاية سنة 2013 بلغ احتياطي الصرف 185 مليار دولار ووصل نمو الناتج الداخلي الخام إلى 2.5 % منها 5.8 % خارج المحروقات في نهاية 2012 وانخفضت المديونية لتمثل 2.5 % من الناتج الداخلي الخام، لكن هذه الصورة الإيجابية لم تنعكس على واقع الحياة اليومية إلا بشكل يسير كما أن المبلغ المالي الضخم الذي أنفق من مداخيل المحروقات والذي بلغ حوالي 360 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و 2013 لم يستطع انهاء معضلة التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد إنتاجي و تنافسي.

فقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات الجزائري حسب حصيلة سنوية للجمارك الجزائرية 13.71 مليار دولار سنة 2015 مقابل فائض قد بحوالي 4.30 مليار دولار في السنة التي قبلها كما تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية بحوالي 39.91 % مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 37.78 مليار دولار في سنة 2015 كذلك بلغت فاتورة المواد الغذائية 9.31 مليار دولار أي ما يعادل 15.37 % من فاتورة الواردات الجزائرية لسنة 2015 ، أما فيما يخص الصادرات فقد بقيت المواد الطاقوية تحتل الصدارة حيث بلغت نسبتها 94.5 % من حجم صادرات الجزائر لسنة 2015 لكنها سجلت تراجعا قدر بحوالي 40.76 % من حيث قيمتها مقارنة بالسنة التي قبلها وذلك بسبب تراجع أسعار النفط ، فيما لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات نسبة 5.46 %.²

كشفت الجمارك الجزائرية كذلك في حصيلة للتجارة الخارجية لسنة 2015 عن خسارة الجزائر لـ 24 مليار دولار من مداخيلها من عائدات النفط مع حدوث تراجع في حجم الصادرات خارج المحروقات بمعدل 20.1 % كما قدر العجز التجاري بـ 13.71 مليار دولار وعدم قدرة الخزينة العمومية على تمويله.³

1 بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 81-83.

2 هشام حدوم، " الجزائر فقدت 40 في المائة من مداخيلها سنة 2015 "، في:

<http://www.elbilad.net/article/detail?id=51399>، (2016/03/11)

3 سمية يوسف، " الخزينة تخسر 24 مليار دولار من عائدات النفط"، في:

<http://www.elkhabar.com/press/article/98840/#sthash.Ez8LdzYz.dpbs>، (2016/03/10).

إن الاقتصاد الجزائري قائم بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات وبسبب تراجع أسعارها في الأسواق الدولية تأثرت المداخل المحصلة مما شكّل عجزاً في الخزينة العمومية، فالإقتصاديات الرّيعية التي تعتمد على مداخل المواد الأولية المصدرة هي الأكثر عرضة للهزات الاقتصادية خاصة في حالات الأزمات الاقتصادية.

(3) المحددات البشرية:

يمنح الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية أهمية كبرى للعامل السكاني في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول وفي تحديد قوتها، فالزيادة في عدد السكان تدفع بالدول إلى البحث عن الموارد خارج حدودها الإقليمية من خلال إقامة علاقات تعاون أو علاقات صراعية وذلك بهدف إشباع حاجات السكان، كذلك الإنسجام العرقي واللغوي والديني للسكان يبدو أكثر تأثيراً على السلوك الخارجي للدول، فهذا التنوع قد يفرز كتلا غير متجانسة ومتباينة الأهداف مثل اللوبي الصهيوني مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تتأثر سياستها الخارجية بشكل كبير بتوجهاته المعادية للمنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.¹

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2015 أكثر من 39.5 مليون نسمة مرتفعاً بنسبة 2.15 % عن السنة التي سبقتها، ويبقى العدد في ارتفاع مستمر حيث بلغ 40.4 مليون نسمة مع حلول 2016،² ومن حيث متغير عدد السكان فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة مقارنة بحجم مساحتها، كذلك تمثل اليد العاملة ماقيمته 15.28 مليون نسمة ونسبة شباب (أقل من 30 سنة) تصل إلى 70 %.

لقد ساهمت شساعة القطر الجزائري في ظهور تنوع ثقافي انعكس على التراث المادي وغير المادي في البلاد حيث نميز عدة ثقافات، عربية، شاوية، قبايلية، تارقية، ميزابية وغيرها، كما أن الجزائر منفتحة ثقافياً على الوطن العربي والعالم الإسلامي والثقافتين الإفريقية والأورومتوسطية، وعلى الرغم من التنوع الثقافي وتعدد اللهجات والثقافات في الجزائر إلا أن ذلك لم يشكل عائقاً في سبيل تحقيق اللحمة الوطنية، بل على العكس لا طالما شكل هذا التنوع نوعاً من التماسك والوحدة بين سكان الجزائر.

1 بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 78-81.

2 " عدد سكان الجزائر بلغ 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015"، عن وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238037.html>، (2016/03/12).

ثانيا: المحددات العسكرية والسياسية

1) المحددات العسكرية:

جاء في المادة 82 من دستور الجزائر لسنة 1976 ما يلي: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياها الإقليمية والجرف القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها".¹

فوفق هذه المادة تتمثل مهمة الجيش الوطني الشعبي الجزائري في ضمان سلامة التراب الوطني ومواجهة أي محاولة للمساس باستقلاله أو سيادته، وقد تطورت وتعددت مهام الجيش الجزائري منذ الإستقلال وذلك حسب التحديات والرهانات التي خاضتها الجزائر، فبعد الإستقلال وفي سنوات الستينات شارك الجيش في عمليات تشييد وبناء الهياكل القاعدية للدولة وكذا مختلف النشاطات الفلاحية والصناعية وغيرها، وفي سبيل تطوير هذا الجهاز قامت الجزائر بالعديد من الخطوات، فقد بدأت عملية تحديث الجيش منذ سنة 1976 من خلال تزويده بالعديد من الآليات ثم تلتها العديد من الأعمال التنظيمية من حيث الهيكلية والتسليح أو على مستوى التدريب وذلك في سنوات الثمانينات وذلك بهدف أدائه لمهامه الموكلة له بأحسن صورة ، بعد ذلك تم تأسيس القوات البرية والبحرية والجوية سنة 1986 تلتها عملية إنشاء قوات الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1987 وبذلك اكتملت عملية الهيكلية وهو الشكل الذي بقي عليه الجيش الجزائري إلى غاية اليوم.

أنفقت الجزائر عسكريا سنة 2013 حسب إحصائيات تقرير معهد SIPRI لسنة 2014 ما نسبته 4.8 % من الناتج القومي الخام وتحتل بذلك المرتبة الأولى إفريقيا والـ 21 عالميا، كذلك الجزائر استوردت ما قيمته 342 مليون دولار من السلاح محتلة المرتبة الحادية عشر عالميا والثانية قاريا بعد مصر وقد قدرت قيمة الواردات الجزائرية في الفترة ما بين سنة 2000 و 2013 بحوالي 8356 مليون دولار.²

1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لسنة 1976، مرجع سابق، ص.1307.

2 بريتزان بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروّة، أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015) ص ص. 282-284.

عموما فإن ميزانية الدولة الجزائرية الخاصة بالدفاع تطورت في السنوات الأخيرة على النحو المبين في الجدول التالي:

الشكل رقم 1: جدول يوضح تطوّر ميزانية الدفاع الجزائرية من سنة 2004 إلى سنة 2013.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,1	5,6	6,8	9,6

المصدر : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html> (2016/03/25).

يرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة خاصة في ليبيا ومالي وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حدودها وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع.

كما دخلت وزارة الدفاع الجزائرية مجالات القطاعات الاقتصادية والصناعية فقد شرعت وزارة الدفاع الوطني في تكثيف استثماراتها الصناعية لتشمل قطاعات استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات و شملت العمليات التي باشرتها الوزارة من خلال "مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية" قطاعات الصناعة الميكانيكية وصناعة السيارات لكل الأراضيات والعربات وآليات النقل وكذا قطاع الملابس والأحذية ووسائل التخميم و تصنيع عتاد الصحة والتجهيزات شبه الطبية، كلّها شعب صناعية تشغل أزيد من 10000 عامل بشكل مباشر من القطاع المدني.¹

إذن من خلال دراسة تطور ميزانية الدفاع التي تتزايد من سنة لأخرى والإطلاع على النشاطات الصناعية المختلفة التي يقوم بها الجيش الجزائري يتبين أنّ القدرات العسكرية للجزائر تبدو متناسبة مع

1 قوي بوحنية، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (جانفي 2014)، ص ص.6,5.

مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتعاظمة للموقع الجيوسياسي وحجم التهديدات الأمنية وأبرزها خطر الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي والإنفلات الأمني في دول الجوار خاصة في ليبيا ومالي واستمرار التوتر على الحدود الغربية، تزداد أهمية بناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة هذه التحديات.

(2) المحددات السياسية:

1-2 الثقافة السياسية في الجزائر:

يعرّف "غابرييل ألموند" **G.Almonde** الثقافة السياسية بأنها "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية" وهي كذلك الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكّل جملة متناسقة الأجزاء.¹

على العموم يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية، ثقافة ضيقة لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصره على تلقي مخرجات النظام والإمتثال لها، وأخرى تابعة تتميز بمساهمة متواضعة تصل أحيانا لعدم المشاركة السياسية والعزوف عنها لاعتقاد المواطن بعدم جدواها على الرغم من فهم قواعد العملية السياسية وهذا الشكل يقترن عادة بالأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء المعارضة، أما النوع الثالث فهي ثقافة المشاركة والتي تقترن بوعي الجماهير وفهمها لحركة النظام السياسي بكل حيثياته، حيث يلتزمون بالمشاركة الفعالة.

عرف النظام السياسي الجزائري ثلاثة مراحل مرّت بها الثقافة السياسية في ظل التوجه الإشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى التي تمتد من الإستقلال إلى غاية نهاية السبعينات طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة غيب فيها الشعب في كثير من محطات الحياة السياسية فحتى سنة 1976 لم يكن هناك مجلس شعبي منتخب يعبر من خلاله الشعب عن آرائه ويشارك في الحياة السياسية، فقد كان مجلس الثورة يسيطر على الحياة السياسية بكل حيثياتها، فالمجتمع كانت تسوده الأمية وكذلك

1 Stephen Chilton, "Defining political culture", **the western political quarterly**, vol.41.n03. (sep.1988), p. 420.

قهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر واتهمت بأنها قوى معادية ومدعومة من الخارج.¹

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع مطلع الثمانينات وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 والتي مثلت مرحلة انتهت فيها مرحلة الأحادية الحزبية وبدأت بوادر التعددية وفتح المشاركة السياسية أمام الجميع، فازدهرت بذلك المعارضة السياسية إضافة إلى تحسّن مستوى التعليم وإدراك الكثير من شرائح المجتمع للرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري²، وبخصوص المرحلة الثالثة وهي فترة التعددية الحزبية فقد شهدت الجزائر نوعا من الحركية والمشاركة السياسية، خاصة مع وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية مما أتاح الفرصة لأغلبية الفئات من أجل الإنخراط والمشاركة في العملية السياسية من خلال النضال الحزبي سواء في أحزاب المعارضة أو في أحزاب السلطة، فبعد نهاية العشرية السوداء شهدت الجزائر نوعا من الإنفتاح السياسي حيث اعتمدت الكثير من الأحزاب السياسية مما عزز من ثقافة الإنتماء للحزب وكذا المشاركة في العملية السياسية وهو ما شكل قاعدة كبيرة من المناضلين والمهتمين بحديثات سير العملية السياسية في الجزائر.

2-2 الأحزاب السياسية في الجزائر:

تشكل الأحزاب السياسية عاملا نحو إرساء ثقافة المواطنة ودولة الحق والقانون في ظلّ مجتمع سياسي يسوده السلم والهدوء والإنصاف، كما تعبر عن تطلعات الشعب عن طريق نقد أو تلمين سياسات السلطة العمومية في شتى الميادين في الظروف العادية أو التي تسبق الانتخابات، حيث أن الإصلاحات التي تقوم بها السلطة لا يمكن أن تكون بمنأى عن الأحزاب السياسية³، وقد عبرت ثورة التحرير الجزائرية عن ميلاد الدولة الجزائرية الحديثة وجاءت تحت دفع حركة حزبية استفادت من التعددية التي كانت موجودة في تلك الفترة والتي خلصت في الأخير إلى ضرورة حمل السلاح لتحقيق الإستقلال، لكن بعد الإستقلال اتجهت الجزائر نحو الأحادية الحزبية مدعّمة ذلك بمختلف الدساتير والمواثيق الوطنية والتي عبّرت عن محاولة لدمج الحزب في الدولة فكانت لحزب "جبهة التحرير الوطني" صلاحيات واسعة ودور

1 العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999)، ص. 65.

2 سي موسى عبد الله، "الثقافة السياسية الجزائرية نموذجا"، مقال منشور على الأنترنت، في:

<http://cutt.us/kWKHm>، (2016/03/15).

3 مراد بلكعبيات، "دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 2، (2014)، ص. 176.

قيادي في السلطة، إضافة إلى بروز معارضة يقودها أشخاص وفق منطق المنافسة السياسية بين الأشخاص وليس على أساس ما تحتويه البرامج والأفكار، لكن بعد أحداث أكتوبر 1988 أقرت الدولة التعددية السياسية وسمحت ببروز نخب سياسية جديدة وبرزت قوتان مختلفتان، الأولى ممثلة في الحركة الإسلامية التي كانت تهدف لإقامة دولة إسلامية والأخرى ممثلة في أحزاب تتبنى قيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات والتعددية وبدأت الصراعات السياسية حول السلطة عن طريق الانتخابات، لكن تجربة التعددية الحزبية التي أقرها دستور 1989 قادت الجزائر نحو دوامة من العنف بعد إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية.¹

بعد دخول الجزائر في دوامة من الفوضى والعنف عقدت ندوة للمصالحة لتكوين مجلس انتقالي كهيئة تشريعية لكن لم تشارك فيه الأحزاب السياسية ذات الثقل السياسي مثل جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية رغم دعوة الرئيس، تلا ذلك عقد ندوة الوفاق الوطني في سنة 1994 وتمخضت عنها رزنامة المواعيد الانتخابية، كالانتخابات الرئاسية سنة 1995 والإستفتاء حول دستور 1996 الذي جاء بقوانين توضح كيفية إنشاء الأحزاب والحدود الذي تنشط داخلها بالإضافة إلى قانون انتخابات الذي صدر في جويلية 1997 حيث تمكنت من خلاله الأحزاب الأكثر تمثيلا من التواجد في المجالس المنتخبة.²

على العموم لم تتغير وضعية الأحزاب السياسية منذ الفترة التي شهدت فيها الجزائر تلك التحولات سنوات التسعينات، فالحياة الحزبية في الجزائر شهدت حركية لكن ذلك لم ينعكس على مستوى أدائها أو تنظيمها، الواضح هو عدم امتلاك الأحزاب لدرجة عالية من الوعي السياسي تمكّنها من فرض نفسها سياسيا بما يتماشى مع المجتمع الجزائري والثقافات السائدة فيه كالجهمية والعروشيّة وعلاقات القرابة فكل هذه مجرد معيقات تقف في طريق تطور الأحزاب السياسية وتحدّ من فعاليتها وقدرتها على صياغة برامج سياسية علمية وموضوعية.³

1 خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006) ص. 180-182.

2 أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، ع. 4، (2006)، ص. 125، 126.

3 توازي، مرجع سابق، ص. 183.

2-3 المجتمع المدني في الجزائر:

بعد الإنفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 وتعديل دستور سنة 1989 تم وضع اللبانات الأولى للعمل الجمعي، وحسب إحصاء عام 1992 وجدت في الجزائر 36172 جمعية ورابطة محلية تنشط على المستوى البلدي والولائي وما يقارب 619 رابطة وطنية حسب إحصاء 1994 ، فقد شهد المجتمع المدني حيوية سواء بتعدد تنظيماته أو بالنسبة لكثافة أنشطته والإنخراط فيه وقد اكتسب المجتمع المدني قوته من خلال الوسائل والإمكانات المتاحة له مثل تنظيم الاجتماعات واللقاءات والعمل التوعوي الإرشادي وكذا التفاعل بين منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها من خلال العمل بشكل جماعي، كما شكلت الإضرابات والإعتصامات والمقاطعة وسائل أخرى للتعبير عن المطالب، وبناء على ذلك ساهم المجتمع المدني في الجزائر في تكريس العديد من الإصلاحات السياسية والتي من بينها ما يلي:

- المشاركة في تشكيل المجلس الإنتقالي لتعيين رئيس الجمهورية سنة 1994 بنسبة 47 % مقابل 35 % للأحزاب و 16 % لمؤسسات الدولة.

- تنظيم إضراب المحافظة الذي عرفته الجزائر سنة 1995 من أجل تدريس اللغة الأمازيغية وتم تحقيق المطالب بشكل جزئي وتأسست فيما بعد المحافظة السامية للغة الأمازيغية.

- كذلك ساهم المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية التي أقرها الرئيس بوتفليقة بعد تنظيم مظاهرات من قبل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة.

- شاركت كذلك فواعل المجتمع المدني المختلفة في إعداد تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة مشاورات والتي طلبت بدورها من جميع منظمات المجتمع المدني تقديم إسهاماتها واقتراحاتها.¹

على الرغم من دوره في بعض الإصلاحات السياسية إلا أن المجتمع المدني في الجزائر مازال يعاني من عدة نقائص وعراقيل التي تؤثر عليه في أداء وظائفه الإجتماعية والسياسية والتي تتلخص عموما في أنّ خيار الإنفتاح رسم حدودا لنشاط منظمات المجتمع المدني وذلك بامتلاك السلطة لإمكانية فسح المجال أو غلقه أمامها، وتشكيلات المجتمع المدني لا تقوى إلا في بيئة تضمن هامش كبير من

1 رايح لونيبي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (الجزائر: دار المعرفة، 2009) ص. 368.

الحرية، كما تلاحظ محدودية حجم القوى الإجتماعية وأدائها وبالتالي فالمجتمع المدني لا يزال في طور الانتقال من معيار الإرث إلى معيار الإنجاز، ومن بين المعوقات كذلك عدم قدرة الجمعيات على فرض نفسها كشريك للنظام الحاكم وعدم شفافية المساعدات المالية بالقدر الكافي وصعوبة إجراءات الحصول على الدعم والهبات القادمة من الخارج، كما أنّ تسييس النقابات والعمل المهني حيث أثبتت التجارب أن هناك ميل لدفع النقابات لممارسة السياسة واستغلالها في مختلف المواعيد الانتخابية ساهم في إضعافها وحيادها عن مهامها، كما أنّ خضوع الحراك الجمعي للحراك الحزبي وبقاء التنظيم المجتمعي رهين الأحزاب ساهم في ضعف المجتمع المدني في الجزائر.¹

ثالثاً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية

تلعب العديد من الإعتبارات التي تفرزها البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها ومستوياتها وفواعلها دوراً محددًا في السياسة الخارجية للدولة، فالواقعيون يعتقدون بأن تفسير تصرفات الدول في سياساتها الخارجية بناءً على متغيرات داخلية (شخصية، بيروقراطية، طبيعة النظام السياسي...) يمثل تقليصاً لمجال التحري لأننا بصدد تفسير ما يحدث في النظام الدولي بالرجوع إلى محددات وعوامل موجودة في مكان آخر، لذلك ومن أجل الفهم الموضوعي للسياسة الخارجية يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي الذي تتصرف الدول في إطاره والتي بناءً عليه تضيق أو تتسع حرية التصرف في السياسة الخارجية،² فكل مفرزات النسق الدولي الذي يمثل مجموعة من الوحدات الدولية المترابطة التي يتأثر سلوك كل واحدة منها بسلوك الوحدات الأخرى ويضم النسق الدولي أربعة أبعاد رئيسية³:

1) الوحدات الدولية:

تتشكل الفاعلين الذين يقومون بأداء أدوار معينة في النسق الدولي، فعدد الفاعلين يؤثر على السياسة الخارجية للدول، وبشكل غير مباشر على استقرار النسق الدولي فزيادة عدد الفاعلين الدوليين ينشئ التزامات إضافية فيما يخص إنشاء قنوات للإتصال السياسي والدبلوماسي، والتي قد تخلق مشكلات بالنسبة للدول التي لا تمتلك الموارد الكافية والتي لا تملك القدرة على الإتصال الدولي خاصة مع الفاعلين

1 قوي بوحنية، " المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، في: blogspot.com/2011/3/blag-post-2011.html، (2016/03/05).

2 بوقارة، مرجع سابق، ص ص.92،93.

3 السيد سليم، مرجع سابق، ص ص.257،258.

الأساسيين، هذا ما يضعف قدرة الدولة على رسم سياسة خارجية متكاملة وذلك خاصة مع ظهور أنواع جديدة من الفاعلين الدوليين كاللتنظيمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والتي تجعل من عملية صنع السياسة الخارجية أكثر تعقيدا وبالخصوص بالنسبة للدول الصاعدة، وعدد الفاعلين كذلك يؤثر على استقرار النسق الدولي وإمكانية حدوث تحولات كاندلاع الصراعات والحروب، فكلما قل العدد قلّ احتمال نشوب الخلافات، وعلى العكس تكثر الخلافات بكثرة الفاعلين الدوليين وتضارب المصالح¹.

(2) البنيان الدولي:

يلعب ترتيب الوحدات الدولية المكونة للبنيان الدولي دورا هاما في التأثير على السياسة الخارجية، فهذا الترتيب يتحدد تبعا لكيفية توزيع القوة بين مختلف الوحدات وحسب شكل الترابط فيما بينها حيث تتحدد فيما بعد السياسة الخارجية للدولة حسب الموقع الذي تحتله في هذا البنيان، مثلا توظيف القوة الإقتصادية في السياسة الخارجية ليس نفسه في الدول الفقيرة كما في الدول الغنية، فهذه الأخيرة تستعمل هذه الورقة لممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي لحماية مركزها الإقتصادي المتقدم، في حين أنّ الدول الفقيرة تسعى لتحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة في هذا النسق الدولي، كما أنّ توزيع القدرات العسكرية في هذا النسق يلعب دورا هاما في تحديد سلوكيات الدول الخارجية، فمثلا الدول التي تحوز على أسلحة نووية تحاول منع الوحدات الأخرى من اكتسابها لتبقى حكرا عليها بينما الدول غير النووية تسعى للقضاء على الإحتكار النووي من قبل هذه الدول فتوجه سياستها الخارجية من أجل منع أعدائها من امتلاك مثل هذه الأسلحة.

إنّ شكل القطبية في النظام الدولي يحدّد طبيعة الأحلاف والتكتلات، ففي إطار البنيان الأحادي القطبية تكون السيطرة من قبل دولة أو مجموعة من الدول شبه مطلقة بما يخدم مصالح الدولة المهيمنة، أما في القطبية الثنائية فيختلف الأمر بحيث أنّ التأثير يختلف باختلاف وضعية القطبيين، ففي حال وجود علاقات صراعية بينهما يعطي ذلك هامشا كبيرا من الحرية للوحدات الدولية الأخرى وعلى العكس من ذلك ففي حالة الإتفاق يقلّ هامش الحرية في التصرف بالنسبة لهذه الدول، كذلك تزداد قدرة الوحدات

1 السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 259-261.

الدولية الصغيرة والمتوسطة على المناورة في ظل بنیان دولي متعدد الأقطاب لعدم قدرة أي طرف على السيطرة على الوحدات الدولية الأخرى.¹

(3) المؤسسات الدولية:

هي كلّ التنظيمات الدولية الفعّالة ومجموعة القواعد الدولية والإجراءات التي تمارس في إطارها النّشاطات الدولية بصفة شرعية، فرغم عدم تأثير هذه التنظيمات بشكل كبير على حالة السّلام أو الحرب في النسق الدولي أو على اللجوء للحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية، إلا أنها تؤثر على بعض الجوانب الأخرى من السياسة الخارجية من خلال إيجادها لمنابر عالمية للحوار السياسي بين الدّول بشأن بعض القضايا الدولية والتي تسعى من خلالها الدّول الوصول إلى اتفاقات بشأنها، كما أنّ هذه التنظيمات تمثل إحدى الأدوات التي تلجأ لها الدّول لتشكيل جماعات ضغط وتكتلات بين الدّول الأعضاء لإضفاء المشروعية على مطالبها وممارستها، أما القواعد القانونية الدولية فهي تؤثر على السلوكيات الخارجية للدول على اعتبار أنها هي التي تحدد السلوكيات الدولية المقبولة في المجتمع الدولي وبالتالي تقيّد التصرفات الخارجية للدّول من خلال الإلتزامات التي تنشئها، والدّول النامية ترى بأنّ هذه القواعد صيغت في فترات السّيطرة الأوروبية وبالتالي يجب تعديلها لتصبح في خدمة مصالح جميع الدّول.

(4) العمليات السياسية الدولية:

تمثل جميع الأنشطة المتعاقبة والمتراصة التي تمارسها الوحدات الدولية من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إطار القواعد القانونية الدولية، تختلف طبيعة هذه العمليات الدولية بحيث تكون عبارة عن شكل من أشكال التعاون والوفاق بين الدّول والذي قد يتطوّر ليلبغ مرحلة التكامل والإنزماج والتكامل، كما قد تكون عبارة عن تنافس وصراع قد يصل إلى مرحلة اندلاع حرب، كذلك يمكن التفريق بين العمليات السياسية من خلال مركزيتها، فالمركزية منها هي تلك التي تدور بين القوى الكبرى وتؤثر بشكل أو بآخر على الوحدات الدولية الأخرى كالصراع سابقا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وما أفرزه على الساحة الدولية، كما أنّ هناك عمليات فرعية تجري بين الدّول المتوسطة والصغيرة الحجم وليس لها تأثير كبير على استقرار النسق الدولي أو العكس أي على عدم استقراره ولا حتى في التأثير على السياسات الخارجية للدّول الكبرى ومثال ذلك ما كانت تقوم به حركة عدم الإنحياز

1 السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 262، 263.

التي شكلتها شعوب العالم الثالث، فجميع العمليات السياسية الدولية تعبر عن حركة السياسة الخارجية للدول وتفاعلها ينشأ مجموعة أخرى من العمليات التي تؤثر بدورها على طبيعة السياسة الخارجية للدولة.¹

فالجزائر ومن خلال عناصر تحليل البيئة الخارجية السابقة الذكر يتضح أنها دولة متوسطة الحجم تسعى لإقامة علاقات مع العديد من الأطراف الدولية بما فيها القوى الكبرى، وذلك في عديد المجالات السياسية والإقتصادية وحتى الثقافية منها، مما أكسبها قدرة على التعامل مع الوحدات الدولية، أما بخصوص علاقتها بالمؤسسات الدولية فيتضح أنها قائمة على احترام المواثيق والقواعد القانونية الدولية، أما فيما يخص العلاقة مع الوحدات الدولية الأخرى فهي قائمة وفق مبادئ ثابتة مستمدة من الدستور وبعض المواثيق الدولية وأساسها الإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والجزائر لطالما تكيفت مع طبيعة القطبية في النظام الدولي بما يخدم مصلحتها القومية سواء إبان الثنائية القطبية أو بعدها، فالجزائر تبنت مثلا النهج الإشتراكي إبان فترة الحرب الباردة ومع سقوط الإتحاد السوفياتي وصعود الرأسمالية اتجهت نحو اقتصاد السوق كيفت اقتصادها مع طبيعة التحويلات الجديدة التي حصلت في النظام الدولي.

أما على صعيد العمليات الدولية فقد دخلت الجزائر في عدة مشاريع تعاونية على المستوى القاري كمبادرة النيباد وإنشاء اتحاد المغرب العربي أو على المستوى الدولي مثل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما أنها وفي إطار التنافس الدولي يتضح بشكل واضح تنافسها مع المغرب في مجال التسليح وذلك من خلال ملاحظة صفقات التسليح التي يقيمها البلدان، كما أنها تحاول لعب دور إقليمي على مستوى منطقة شمال إفريقيا وذلك بالتنافس مع العديد من القوى الأخرى التي لها العديد من المصالح.

1 السيد سليم، مرجع سابق، ص ص. 264-299.

المبحث الثالث: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية دوليا وإفريقيا

لقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بعدة مراحل خلال تطورها التاريخي حيث شهدت فترات من النجاح والزواج، كما أنها عرفت بعض التراجع والإنكفاء في فترات أخرى، وذلك كنتيجة لظروف داخلية ودولية معينة مرت بها الدولة الجزائرية، لكن الملفت للانتباه هو عودتها القوية للساحة الدولية في السنوات الأخيرة من خلال العديد من القضايا.

أولا: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية

لقد أدرك قادة الثورة الجزائرية أنه لا قيمة للعمل بالداخل إذا لم يدعم بعمل خارجي في المحافل الدولية وقد أعلن من خلال بيان أول نوفمبر أنه من بين الأهداف تدويل القضية الجزائرية وإضفاء الطابع الدولي عليها وقد كان ذلك من خلال العمل الدبلوماسي الذي كان داعما ومكملا للعمل العسكري، وذلك بالمشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الدولية.

لقد كان العمل الدبلوماسي أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني والذي أعلن عنه في بيان أول نوفمبر، وذلك رغبة منها في نشر حقائق الثورة على أوسع نطاق والتعريف بما يجري في الجزائر وفضح السياسة الإستعمارية الفرنسية وبيانها للرأي العام العالمي، فقد كان لوسائل الإعلام دور هام في التعريف بالقضية الجزائرية، فقد كانت مثلا جريدة المجاهد الصادرة بالعربية والموجهة للجمهور العربي والجزائري وحتى العالمي تقدم محتوى إعلامي يكرس للعمل الدبلوماسي وقد كانت الناطق الرسمي والمنبر الإعلامي الذي يعبر عن الثورة وعن أهدافها وقد كان مضمون المادة الإعلامية معبرا عن العمل الدبلوماسي، وقد شاركت الجزائر بوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ وكان بمثابة أول حضور جزائري في الميدان الدولي ولكن بعد ذلك توالى الأحداث وأصبحت القضية الجزائرية إحدى النقاط الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إضافة إلى العمل الإعلامي الداخلي المعبر عن النشاط الدبلوماسي، كان هناك دور هام للنشاط الدبلوماسي في الخارج الذي يهدف أساسا إلى ثلاث نقاط وهي:

- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

- التعريف بالقضية الجزائرية والإبلاغ عنها لدى الأمم المتحدة.

وقد كان مؤتمر باندونغ باندونج بأندونيسيا في 18/04/1955 بمثابة شهادة ميلاد للدبلوماسية الجزائرية ممثلة في جبهة التحرير الوطني والتي كانت في اتصال مع 29 بلد أفرو-آسيوي كفيلا بمساندة القضية الجزائرية معنويا وماديا، فقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا بمساندة الجزائر في إدارة شؤونها والعمل على استقلالها وهذا ما أدى إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة واستمرت مناقشة القضية خلال ستة دورات من 1955 إلى 1962.

لقد حدّد مؤتمر الصومام أرضية واضحة فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي وبيّن مدى استقلالية العمل الدبلوماسي للثورة عن أي طرف كان وقد حدّد المؤتمر وسائل تحقيق هذا المعنى وإيصاله إلى الرأي العام العالمي من خلال حمل دول مؤتمر باندونغ على استعمال ضغط سياسي ودبلوماسي واقتصادي مباشر على فرنسا علاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة، وبعد ذلك قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت سنة 1957 توسيع العمل الدبلوماسي أكثر وذلك في اجتماع القاهرة في 28 أوت 1957، وحسب السيد "بشير بومعزة" فإن النشاط الدبلوماسي بدأ في السنة الأولى للثورة وزاد هذا النشاط بعد "مؤتمر الصومام" وخصوصا مع مجيء لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة.¹

لقد كانت مفاوضات إيفيان آخر محطة للدبلوماسية الجزائرية في إطار الثورة فقد توجت في الأخير بالإستقلال، فقد مثلت أكبر انتصار للدبلوماسية الثورية الجزائرية، حيث جرت هذه المفاوضات على مرحلتين الأولى ما بين 20 جوان و 13 جويلية 1961 حيث توقفت واستأنفت من 20 إلى 28 جويلية 1961 وأخفقت بسبب مسألتي الصحراء ومصير المعمرين فيما تم الاتفاق حول وقف إطلاق النار، أما المرحلة فكانت في الفترة ما بين 07 و 18 مارس من سنة 1962 والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وكان من بين ما تضمنته الإتفاقية التي تم التوقيع عليها ما يلي:

- إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.

- الإعراف بوحدة الأرض الجزائرية وإجراء استفتاء لتقرير المصير في غضون 6 أشهر.

1 نبيل دريس، "تأثير الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة"، ملتقى: "الدور الإقليمي للجزائر-المحددات

والأبعاد" (27_28 أبريل 2014)، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص ص. 3-9.

- تسير البلاد خلال مرحلة انتقالية حكومة مؤقتة مكونة من 3 فرنسيين و 9 جزائريين.
 - جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 3 سنوات مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك.
 - احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاعات النفط والتعدين خاصة وامتيازات ثقافية.¹
- إن نجاح مفاوضات إيفيان بسويسرا يعني انتصار الشعب الجزائري وتمسكه بعدة ثوابت أساسية على غرار وحدة السيادة الوطنية والأرض والدفاع عن المقومات اللغوية والتاريخية للشعب الجزائري فقد تم دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 كما أُجري استفتاء لتقرير المصير يوم 01 جويلية 1962 وجرى فيه التصويت بنسبة 97.3 % لصالح الإستقلال، وبعد يومين اعترفت فرنسا بالإستقلال وهكذا استرجعت الجزائر استقلالها.

إذن فالدبلوماسية الجزائرية خلال فترة الثورة ركزت على التعريف بالقضية الجزائرية في المنابر الدولية والعمل من أجل استرجاع الإستقلال والتحرر وهو ما تم تحقيقه سنة 1962 بعد القيام بجهود جبارة من قبل قادة الثورة التحريرية.

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية من الإستقلال إلى بداية التعددية الحزبية:

لقد برزت الدبلوماسية الجزائرية بشكل لافت في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، فقد كانت الجزائر رائدة في حركة عدم الإنحياز، حيث ازداد نشاط الدبلوماسية الجزائرية في عهده خاصة داخل منظمات العالم الثالث وفي إطار منظمة الأمم المتحدة، فقد عقدت الجزائر العديد من المؤتمرات السياسية والإقتصادية والثقافية منها مؤتمر حركة عدم الإنحياز سنة 1973 والقمة العربية سنة 1974، كما أن المساعي الجزائرية الحميدة حالت دون تفجر الأوضاع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974²، حيث تم توقيع "اتفاق جربة" الخاص بهذا الأمر بين الرئيسين معمر القذافي والحبيب بورقيبة، كما قامت الجزائر بوساطة من أجل وضع حدّ للخلاف الحدودي حول شط العرب

1 " المفاوضات والإستقلال"، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، في: <http://www.onefd.edu.dz>، (2016/03/30).

2 حيزية بورعدة ونبيلة بوحمامة، الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال 1970-1990-دراسة حالة الصراع العراقي-الإيراني، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة حسبية بن بوعلی الشلف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص. 6، 7.

بين العراق وإيران سنة 1975 وهي الوساطة التي تمت في الجزائر على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط وقد أقنعت الجزائر شاه إيران بالانتقال إلى الجزائر وهذا يعدّ انتصاراً للدبلوماسية الجزائرية نظراً لكونه حليفاً لأمريكا في المنطقة في تلك الفترة الحرجة، كما قامت الجزائر بدور الوسيط من أجل وقف الحرب الليبية المصرية عام 1977 وقد قام بها الرئيس هواري بومدين شخصياً وركزت الجزائر على فكرة الوحدة العربية وضرورة العمل من أجل خدمة القضية العربية الكبرى وهي قضية فلسطين، وقد نجحت الجزائر في هذه الوساطة في حين فشلت وساطات أخرى، كذلك تعدّ الوساطة الجزائرية لحلّ مشكل الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران عام 1979 من أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية، وقد كانت هذه الوساطة بناءً على طلب من كلا الطرفين وقد التزمت الجزائر بالحياد التام أثناء العملية ككل، وقد لفتت هذه الوساطة انتباه العالم ككل نظراً للدور الذي لعبته الجزائر بالنظر إلى تعقيدات القضية وذلك بعد تتويجها بالنجاح خاصة بعد فشل استعمال القوة من قبل الإدارة الأمريكية للإفراج عن الأمريكيين المحتجزين، وقد لاقت هذه الوساطة بعد نجاحها إشادة كلا الطرفين على السواء الإيراني والأمريكي، هذا الأخير قدم للجزائر هدية ممثلة في خمسة طائرات شحن من نوع هيركول (HERCULE)¹، فكانت هذه إحدى أهم الوساطات الناجحة التي قامت بها الجزائر في تلك الفترة ما أكسبها سمعة دولية مرموقة.

حاولت الجزائر كذلك القيام بوساطة لوقف الحرب العراقية-الإيرانية عام 1982 والتي قادها وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحي الذي كان على رأس الوفد، لكنه توفي رفقة الوفد الذي كان يرافقه في حادث طائرة وهو في طريقه إلى ساحة الحرب في الخليج العربي-الإيراني لاقتراح وساطة جزائرية لوقف الحرب، كما قامت الجزائر كذلك بوساطة للتقريب بين الفصائل الفلسطينية عام 1983 حيث كان لا بد من عودة الحوار الفلسطيني-الفلسطيني لمواصلة الكفاح، ورغم العقبات الكثير إلا أن الجزائر استمرت في وساطتها لتكفل بقاء دولي ضخم شاركت فيه العديد من القوى الدولية الحكومية وغير الحكومية وعاد الحوار بين كبار قادة الفصائل.²

1 محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية (لبنان: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004) ص ص. 33-38.

2 المرجع نفسه، ص ص. 139، 140.

لقد شهدت الدبلوماسية الجزائرية رواجاً كبيراً في فترة السبعينات وبداية الثمانينات خاصة وذلك من خلال العديد من الإنجازات سواء داخل القارة الإفريقية أو خارجها فقد كان ذلك بمثابة العهد الذهبي الذي مرت به الدبلوماسية الجزائرية في القرن العشرين.

في الفترة الممتدة ما بين 1983 و 1990 ونظراً للظروف الداخلية المتأزمة تقلص النشاط الخارجي للجزائر، فبعد ذلك شهدت الجزائر في أكتوبر 1988 أحداثاً دامية صاحبته دوامة من العنف و تخريب المنشآت والمساومات السياسية بالإضافة للضغوط الاقتصادية وكذا التحرشات الخارجية والتهديد بالتدخل الأجنبي، كل هذا أثر على السياسة الخارجية وأثر على سير العمل الدبلوماسي.¹

لكن على الرغم من التراجع الذي عرفته الدبلوماسية في هذه الفترة إلا أن أحداث أكتوبر 1988 كانت بداية للعديد من الإصلاحات والتي جسدها دستور سنة 1989 والتي كان من أهمها إقرار التعددية الحزبية، لكن الوضع تراجع مع بداية التسعينات بسبب الظروف الأمنية المتدهورة.

ثالثاً: الدبلوماسية الجزائرية في عهد التعددية الحزبية (من 1990- إلى الآن)

1) الدبلوماسية الجزائرية في الفترة ما بين 1990-1999.

لطالما ارتبطت الدبلوماسية الجزائرية نشاطاً وحسماً وعملاً بقوة أو ضعف الدولة وهذا ما يفسر تراجع الدبلوماسية الجزائرية سنوات العشرية السوداء التي أدخلت الجزائر في دوامة من الدمار والموت.²

لقد حالت المشاكل الأمنية الداخلية التي عانت منها الجزائر خلال سنوات التسعينات دون قيامها بأي إنجازات كبيرة في سياستها الخارجية، عدا دورها كوسيط في النزاع الداخلي الذي شب في جمهورية مالي بين الحكومة والمتمردين التوارق في الفترة ما بين 1991 و 1992 ليتوج بتوقيع وثيقة "السلم الوطني" فتراجع بذلك النشاط الدبلوماسي الجزائري قارياً ودولياً، فقد ركزت الجزائر في هذه الفترة على تجنب العزلة المطلقة، فالفعل الدبلوماسي كان يهدف إلى الحفاظ على علاقات الجزائر مع شركائها الأجانب وجلب انتباههم حول ما تقوم به الجزائر من جهود لمحاربة الإسلاميين المسلحين، والرسالة

1 بورعدة وبوحمامة، مرجع سابق، ص. 9.

2 فائزة سايح، "مبادئ السياسة الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، في:

<http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=22699.0>، (2016/03/25).

التي حملها الدبلوماسيون الجزائريون في هذه الفترة مفادها أن الجزائر لا تسمح لأي طرف خارجي في التدخل في قضاياها الداخلية.¹

بعد تراجع صورة الجزائر على المستوى الدولي بسبب الأوضاع الأمنية الداخلية التي عاشتها بسبب ظاهرة الإرهاب، عملت من خلال دبلوماسيتها من أجل تحسين صورتها لدى الدول الأخرى مما مكّنها من عدم الدخول في عزلة تامة والإنغلاق على مشاكلها الداخلية، لقد آلت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة إلى شن حملات دبلوماسية مكثفة بغية إقناع العالم الخارجي بصحة طروحاتها وضرورة وقوف المجتمع الدولي بجانب الجزائر.²

(2) الدبلوماسية الجزائرية من سنة 2000 إلى الآن.

لقد شهدت الدبلوماسية الجزائرية مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عودة ملحوظة على الساحة الإفريقية والدولية، فتحسن الوضع الداخلي انعكس إيجاباً على عودة الفعالية والحراك إلى السياسة الخارجية في عدد من القضايا العربية والإفريقية والدولية، وعموماً نتلخص هذه الإنجازات الدبلوماسية الجزائرية منذ انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً سنة 1999 إلى الآن فيما يلي:

2-1 إدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية:

كان السبب الطاعي على الصراع بين الدولتين هو الحدود وقد شهد النزاع عدّة محطات وبذلت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية عدّة جهود من أجل حلّ هذا النزاع، فقد قبل الطرفان في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر في جوان 1999 وثيقة-منهجيات تنفيذ اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية، والتي التزم فيها الطرفان بالعديد من النقاط، ففي تصورها للنزاع حاولت الجزائر الرّبط بين الدبلوماسية والضغط مستعينة بثقل الإتحاد الأوروبي وخاصة النفوذ الأمريكي من خلال معاشية تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة بأخرى حتى توقيع اتفاق إطلاق النار، فبالرغم من كل الجهود إلا أن الصّراع عاد من جديد بين أريتيريا وأثيوبيا في 12 ماي 2000 واستأنفت مفاوضات الوساطة في الجزائر في 30 ماي من قبل وزيرى خارجية البلدين تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بوصفه رئيساً

1 Amina Mernache, "La diplomatie algérienne, nostalgie d'une gloire perdue", **Dynamiques**

Internationales, université de Paris- Est Créteil, n.07, (octobre 2012), p. 13.

2 عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992_1997 (الأردن: دار الولاية للنشر والتوزيع، ط.1،

(2012) ص.201.

لمنظمة الوحدة الإفريقية وأجريت المحادثات بحضور المبعوث الخاص لرئاسة الإتحاد الأوروبي وممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين أثيوبيا وأريتريا¹.

بتوقيع اتفاق السلام تعهد الطرفان بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما والإمتناع عن التهديد باستخدام القوة، لذلك يمكن القول بأن الجزائر نجحت في إدارة هذا النزاع وتمكنت من الخروج من قوقعتها لتبرز مرة أخرى وتثبت وجودها وعودة النشاط بالنسبة للآلة الدبلوماسية بعد التراجع والإنكفاء الذي عرفته في الفترات السابقة.

2-2 دور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد:

لقد عادت الدبلوماسية الجزائرية إلى الساحة الإفريقية بقوة وذلك خلال القمة الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية رئاستها لها مما عزز اهتمامها بالمشاكل التي تعاني منها إفريقيا واعتبار مشاكل الجزائر كجزء من مشاكل إفريقيا كمشاكل التنمية والمديونية، وبمناسبة رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية فقد أدركت الدر الذي يجب أن تؤديه وحاولت إعداد خطة للتنمية في إفريقيا وتبعا لهذا التصور جاءت مبادرة رئيس نيجيريا أوليسينغان أوباسانجو بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لإعداد خطة تنموية تمثلت الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا (MAP) وانضمت لها مصر فيما بعد.²

كما كانت هناك مبادرة أخرى جاء بها رئيس السنغال عبد الله واد وأطلق عليها مخطط أوميغا (OMEGA PLAN) وأعلنت في جانفي 2001 وقد تقرر دمج المبادرتين السابقتين لتشابه أهدافهما وكان ذلك خلال قمة لوزاكا ، ونتجت عن ذلك مبادرة واحدة معبرة عن موقف إفريقي موحد من أجل القيام بعرضها على الشركاء الدوليين لإفريقيا وصارت الصيغة النهائية لهذه المبادرة معروفة ب" المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والتي كانت تهدف لإيجاد طرق لدمج القرة الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتقليص الهوة بينها وبين الدول المتقدمة اقتصاديا.³

1 إعداد قسم خدمات شبكة الأنترنت بالأمم المتحدة-إدارة شؤون الإعلام-جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 2013.

2 عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، ع. 149 (2002) ، ص. 240.

3 العايب، مرجع سابق، ص. 117.

لقد كانت الجزائر عضوا فاعلا في هذه المبادرة فقد كانت حاضرة بقوة ضمن هيكله، فقد كان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عضوا ضمن " قمة رؤساء وحكومات الإتحاد الإفريقي " إحدى هيكله والتي تتولى وضع برنامج العمل وتحدد كل الأولويات فيما يخص المبادرة كما أنها تقدم تقريرا سنويا للاتحاد الإفريقي.¹

على العموم تعتبر الجزائر من بين الدول التي جاءت بهذه المبادرة وسارت بها تحقيق أهدافها وبرامجها وقد تابعت جميع مراحل تنفيذ بنود هذه المبادرة كما شاركت في العديد من القمم الخاصة بهذه المبادرة.

2-3 الجهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضية الصحراوية

لقد كان موقف الجزائر واضحا وثابتا اتجاه قضية الصحراء الغربية منذ بدايتها سنوات السبعينات حتى الوقت الزّاهن، حيث طالما أكدت أنها ليست طرفا في النزاع وتدرج هذه القضية في إطار تصفية الإستعمار وذلك وفاء لمبادئها الثابتة التي تستمدها من ثورتها ضد المستعمر الفرنسي فهي تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه وبالشكل الذي يناسبه، وقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالة وجهها للمشاركين في الندوة الإفريقية للتضامن مع القضية الصحراوية في 28 أكتوبر 2013 حيث أكد على أنها مسألة تصفية استعمار مدرجة ضمن جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة منذ قرابة نصف قرن حيث أكد ان حل النزاع لن يتم الا من خلال تطبيق اللائحة 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة وأكد في ذات الوقت على أنّ حق أي مقاربة أخرى تهدف إلى فرض الإستعمار من خلال التتكرّر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي وستكون منافية لتوجه الأمم المتحدة في ميدان تصفية الإستعمار،² وقد أكد وزير الشؤون الجزائرية الجزائري رمضان لعامرة بأن الجزائر ليست طرفا في النزاع بل تدافع عن مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وبأن كل الأطراف في المنطقة قبلت وجود بعثة أممية في الصحراء الغربية وهي المينورسو وأن الدبلوماسية الجزائرية متعودة على الدفاع عن قضايا التحرر مثل القضية الفلسطينية وكذا الوقوف سابقا ضد نظام

1 Salah Mouhoubi, **LE NEPAD une chance pour l'Afrique ?**, (Algérie : office des publications universitaires, 2005) p .134.

2 مجلة الجيش، ع.604، (نوفمبر 2013) ص. 5.

الميز العنصري في جنوب إفريقيا واعتبار هذا مجرد مبدأ ولا يوجد أي خلاف مع الشعب المغربي الشقيق بهذا الشأن.

على العموم الدبلوماسية الجزائرية ترى أنّ حلّ القضية الصحراوية يكون عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير يشارك فيه جميع الصحراويين تحت الرقابة الأممية، وبالتالي فإن الدبلوماسية الجزائرية قامت بالعديد من الجهود في سبيل ضمان حقّ الصحراء الغربية في تقرير مصيرها ولا زالت تقوم بها إلى حد الساعة وهذا يعدّ موقفاً مشرفاً لها ونابعا من قيم ثورتها المجيدة.

حققت الدبلوماسية على المستوى القاري والدولي العديد من الإنجازات والتي كانت على فترات متباعدة زمنياً، ولا شك أنّ للعوامل الشخصية المرتبطة بصنّاع القرار السياسي الخارجي كانت عنصراً هاماً في تحقيق الإنجازات على اعتبار الإنجازات مربوطة بشخصيات معينة كان لها وزنها في العلاقات الخارجية للجزائر.

خلاصة

من خلال دراستنا لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية يتّضح أنّها نصّت عليها جميع الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال وهي تتوافق مع مختلف المواثيق القارية والدولية، وهي في عمومها تدعو لاحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا العمل على تمكين الشعوب من تقرير مصيرها بنفسها والعمل على تعزيز التعاون مع الدول في إطار المصالح المتبادلة وكذا النّصّور الإيجابي لطبيعة علاقات الجوار والعمل على ترفيقها، وهذه المبادئ تستقي خصوصيتها من نضال الشعب الجزائري ضد الإستعمار، والملاحظ هو تمسّك الجزائر بهذه المبادئ وعدم قابليتها للتنازل وفق المنظور الجزائري.

كما أنّ السياسة الخارجية تحددها مجموعة من المحدّات المرتبطة أساسا بالموقع الجغرافي وكذا الخصوصيات المجتمعية والسياسية للمجتمع الجزائري والتي تعدّ عاملا هاما في تحقيق قوة الدولة أو العكس، كما يعدّ المحدّد الاقتصادي من أهمّ محدّات السلوك السياسي الخارجي الجزائري لارتباط تأثير الدولة على مستوى النظام الدولي بمدى قوتها الاقتصادية، ويتّضح من خلال دراسة جميع هذه المحدّات أنّ منها ما يعزّز قوّة السلوك السياسي الخارجي الجزائري مثل المحدّات الجغرافية ومنها ما يضعفه مثل ضعف أداء الأحزاب السياسية ومحدودية الثقافة السياسية في الجزائر وعدم وجود اقتصاد انتاجي قويّ وغير ريعي قادر على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط.

و يلاحظ من خلال التطرّق إلى تاريخ الدبلوماسية الجزائرية أنّها مرت بفترات من النجاح والرواج وأخرى من التراجع، فقد كانت إبان الثورة التحريرية تعمل على التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها ثم حققت بعض الإنجازات من خلال العديد من الوساطات الناجحة التي قادتها الجزائر في فترة الإستقلال، كما أنّها عرفت بعض الرّكود خلال فترة التسعينيات بسبب تأزم الوضع الأمني الداخلي في الجزائر، لتعود مرّة أخرى للقيام بالعديد من الأدوار منذ مجيء الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة وحتى الوقت الحاليّ وذلك من خلال عودتها على السّاحة الإفريقية بشكل لافت.

الفصل الثاني:

التعامل الجزائري مع الحراك

الأزموي في دول الجوار

تمهيد

يشهد الجوار الجزائر في السنوات الأخيرة عدة تحولات وتغيّرات على الصعيد السياسي والإجتماعي، هذه التحولات مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يجري في منطقة الساحل والحراك الذي عرفته بعض الدول العربية بداية من سنة 2010 ، فمنطقة الساحل شهدت عدة أزمات منذ القرن الماضي من اندلاع للحروب الأهلية وكذا النزاعات بين الدُول وتعد كذلك هذه المنطقة من أفقر المناطق في العالم رغم توفّرها على العديد من الموارد الطبيعية، بالإضافة لظاهرة انتشار الحركات الإرهابية التي زادت من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة وخاصة مالي التي تعاني من تدهور أمني خطير انعكس سلبا على جوارها الإقليمي ككلّ، أما تداعيات الحراك السياسي والإجتماعي الذي عرفته العديد من الدُول العربية مثل تونس وليبيا اللتين لهما حدود مشتركة مع الجزائر، فقد كانت سلبية وخطيرة على الأمن والإستقرار في المنطقة وعلى الجزائر على سبيل التحديد.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة مسحية للجوار الجزائري لمعرفة خصوصياته وكذا طبيعة الحركية الأزموبيّة التي يشهدها ومن تم التطرّق لمحتوى المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من هذا الجوار والتي لها انعكاس مباشر على استقرارها وأمنها الداخليين.

المبحث الأول: دراسة مسحية للجوار الجزائري

لا شك أوضاع الدولة في إفريقيا عموماً تميّزها العديد من الخصائص خاصة على مستوى الأنظمة السياسية، كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه القارة هي الأكثر تدهوراً، فالجوار الجزائري يبعديه، الأول ممثلاً في الفضاء المغاربي والثاني ممثلاً في منطقة الساحل المجاورة له العديد من الخصوصيات وفي شتى المستويات.

أولاً: تحديد الجوار الجزائري

ترتبط الجزائر حدودياً مع سبعة دول، حيث تحدّها من جهة الشرق دولة تونس على طول حدود يبلغ 965 كلم إضافة إلى ليبيا بطول حدود يبلغ 982 كلم، كما يحدها من الغرب كل من المغرب بطول حدود يبلغ 1559 كلم والصحراء الغربية بطول 42 كلم وموريتانيا بطول حدود يبلغ 463 كلم، أمّا من الجهة الجنوبية فتحدها كلّ من مالي من جهة الجنوب الشرقي بطول حدود يقدر بـ 1376 كلم بالإضافة للنيجر من جهة الجنوب الغربي بطول حدود يبلغ 965 كلم.¹

لقد تم ترسيم الحدود وتعيينها بين الجزائر والنيجر في 05 جانفي 1983 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 379-83 المؤرخ في 28 ماي 1983²، كما ضبطت الحدود الجزائرية المالية وفقاً للخطوط الموروثة عن الإستعمار وتم التوقيع على اتفاقية بالجزائر في 08 ماي 1983 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم رقم 379_83 المؤرخ في 28 ماي 1983³، أمّا الحدود مع دولة موريتانيا فقد تم الاتفاق على وضع العلامات الحدودية بين البلدين وفق الإتفاقية الموقعة بين البلدين بالجزائر في 13 ديسمبر 1983 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 33_84 المؤرخ في 18 فيفري 1984⁴، أمّا تونس فتم ضبط الحدود معها من خلال توقيع اتفاق رسم الحدود سنة 1963 بموجب المرسوم رقم

1 " الجزائر-الموقع والخصائص الطبيعية"، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، في: www.onefd.edu.dz، (2016/04/14).

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1983، ع. 54، المؤرخة في 27 ديسمبر 1983، ص ص. 3339-3336.
3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1983، ع. 23، المؤرخة في 4 جوان 1983، ص ص. 1560-1557.
4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1984، ع. 08، المؤرخة في 21 فيفري 1984، ص ص. 236_233.

63_450 المؤرخ في 26 جويلية 1963¹ و ألحقت بها اتفاقية أخرى وهي اتفاقية تخطيط الحدود التي وقعت في تونس في 06 جانفي 1970 والتي تمت المصادقة عليها بموجب أمر رقم 70_02 المؤرخ في 15 جانفي 1970²، وفي سنة 2003 تم الإتفاق حول الحدود البحرية من خلال اتفاق رسم الحدود البحرية وذلك طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 03_273 المؤرخ في 14 أوت 2003 والذي يتضمن التصديق على الإتفاق المتضمن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجزائر وتونس الموقع في الجزائر في 11 فيفري 2002³، وبهذا ضببت مسألة الحدود بين الجزائر وتونس، أما فيما يخص الحدود مع دولة ليبيا فقد تم توقيع اتفاقية بين ليبيا والإحتلال الفرنسي سنة 1957 في سبيل ترسيم الحدود مع الجزائر وتم تسجيلها في الأمم المتحدة وجاء ردّ ليبيا بأنها لم تصادق على المعاهدة لكن بعد ذلك تمت تهدئة الوضع لتجنب تبعات التصعيد⁴، وبقي الوضع على حاله لغاية اليوم ولم يتم ترسيم الحدود بين البلدين لكن لم تحصل أي نزاعات بشأنها خاصة مع توقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بطرابلس في 01 فيفري 1969 وتمت المصادقة عليه بموجب الأمر رقم 69_21 المؤرخ في 09 أبريل 1969⁵، وعلى العموم في ظلّ حكم الرئيس معمر القذافي لم تكن هناك أي خلافات تتعلق بالحدود بين البلدين.

تعدّ المغرب أكبر الدول اشتراكا في الحدود مع الجزائر وقد كان هناك خلاف حول الحدود منذ الفترة التي استقلت فيها الجزائر مباشرة، فقد كان هناك صراع حدودي سنوات الستينات في إطار ما سمي "حرب الرمال" * وقد استمرت الخلافات الجزائرية المغربية إلى غاية توقيع عدّة اتفاقيات لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين مثل معاهدة "إيفران" في 15 جانفي 1969 وتبعها تصريح تلمسان في 27 ماي 1970 والتصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط في 15 جوان 1972 والذي وقّع فيه الجانبان

1 Le journal officiel de la république algérienne d'année 1963، n.87du 22 novembre

1963.pp، 1212،1213.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1970، ع. 19، المؤرخة في 21 فيفري 1970، ص ص. 250_256.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2003، ع. 49، المؤرخة في 17 أوت 2003، ص ص. 7_10.

4 عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص 115.

5 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1969، ع. 33، المؤرخة في 16 أبريل 1969، ص ص. 366-368.

* اندلعت بشكل مفاجئ بعد نشر المغرب في مارس 1963 لخريطة " للمغرب الكبير" والتي تضم ثلث الأراضي الجزائرية وقد تم الدخول في حرب إعلامية بين البلدين والتي صرّحت فيها الجزائر بالأطماع التوسعية للمغرب في المنطقة حيث رفض حزب=

اتفاقية الحدود بقيادة الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني والذي صادقت عليها الجزائر بموجب أمر رقم 73_33 المؤرخ في 17 ماي 1973¹، وصادق عليه المغرب في 22 جوان 1992.

على الرغم من أنّ المسألة قد انتهت قانونياً بتسجيل الإتفاقية في الأمم المتحدة إلا أن بعض الأصوات في المغرب مازالت تنادي بأحقّيته في مناطق من الجزائر والصحراء الغربية وحتى موريتانيا فيما يسمّى بالمغرب الكبير و قد تجلّى ذلك بعد احتلال المغرب للصحراء الغربية سنة 1975 وتراجعته عن محتوى الاتفاق مع الجزائر وهو ما أكدّ سوء نيّة المغرب اتجاه الوحدة الترابية للجزائر، فمسألة احتلال المغرب للصحراء الغربية اعتبرت تهديداً مباشراً للأمن الجزائري وقد تجدد الخلاف سنوات السبعينات وفي سنة 1988 وتلاها غلق للحدود سنة 1994 وتدهور العلاقة بين البلدين على جميع الأصعدة وتأرجحها بين التصعيد تارة والمهادنة تارة أخرى، وبهذا فإن مسألة الحدود الغربية للجزائر وعلاقتها مع المغرب تبقى مسألة مرهونة بمواقف كلا البلدين، وهو ما جعل الجزائر تراقب السياسات المغربية وتحركاتها بشكل دائم بالإضافة للإستعداد الدائم لمواجهة أيّ اختراق لسيادتها على أراضيها.²

ثانياً: خصوصيات دول السّاحل المجاورة للجزائر

تعاني قارة إفريقيا من التخلف والفقر إضافة إلى انتشار النزاعات على نطاق واسع وذلك كنتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية وكذا ضعف الدولة وعدم قدرتها على القيام بتنمية متوازنة، ومنطقة الساحل هي أحد أهم هذه النماذج التي يجتمع فيها ضعف الدولة وعدم قدرتها على تحقيق التنمية مع مختلف الرهانات الأمنية الأخرى المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة عموماً.

= الإستقلال المغربي موقف النظام الجزائري لتتطور الأحداث بشكل متسارع لتغلق أبواب العمل الدبلوماسي بين ملك المغرب محمد الخامس والرئيس أحمد بن بلة، وبعد العديد من المناوشات على الحدود اندلعت الحرب بشكل فعليّ في أكتوبر 1963 واستمرت لأيام معدودة قبل أن تتوقف المعارك في 05 نوفمبر 1963 بعد نجاح الجهود التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ووقع اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار في 20 فيفري 1964 ومن هنا بدأ التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية بالإضافة إلى موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية الذي غدّى التوتر بين البلدين.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1973، ع. 48، المؤرخة في 15 جوان 1973، ص ص. 702_705.
2 فيصل مراد، التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، 2013/2014)، ص ص. 59_63.

تنتمي كل من مالي والنيجر وهما الدولتان المجاورتان للجزائر إلى فضاء الساحل الإفريقي الذي يتميز بعدة خصوصيات، فمختلف دول الساحل تعدّ من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، كما تعدّ هذه المنطقة مجالا لنشاط الحركات الجهادية وعلى رأسها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وكذا تنظيم " بوكو حرام" في النيجر مع ضعف وهشاشة السلطة في أغلبية هذه الدول كما تمثل "قضية التوارق" والذين يمثلون أقليات في كل من الجزائر وبوركينا فاسو وتشاد وليبيا والنيجر إحدى أهم المسائل في المنطقة ككل وهي قضية تهتم بها الجزائر بشكل كبير¹، ولعل أهم المعضلات الأمنية الكبرى في منطقة الساحل تتمثل أساسا في صعوبة بناء الدولة في المنطقة و ضعف الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، كما تتميز بالبنى الاقتصادية الهشة بما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها، إضافة إلى ضعف الأداء السياسي إذ تمّ تسجيل ستة انقلابات في كل من موريتانيا ومالي والنيجر، و انتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع العنف البنيوي والتي أكدتها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته 30 % إلى 40 % من المخدرات الصلبة التي تمر عبر هذه المنطقة كما أنها أحد أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة في العالم ، كما يشير تقرير سابق لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى وجود حوالي 100 مليون سلاح خفيف في إفريقيا 80 % منها مصدرها الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية، والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي².

كما تنتشر ظاهرة الأمية في إقليم الساحل بشكل كبير كذلك إذ تبلغ مثلا 83 % في النيجر و نسبتها في تجمع دول الساحل هي من بين الأعلى عالميا، كما أن هناك أربعة دول من الساحل تعد من أفقر 15 بلدا في العالم وهي تشاد، موريتانيا، مالي، النيجر التي هناك من يعتبرها أفقر دولة في العالم، فهي تحتل المرتبة 188 عالميا في ترتيب دليل التنمية البشرية لسنة 2015 وتتنمي للدرجة الأخيرة بتقدير " تنمية بشرية منخفضة" حيث بلغت قيمة "دليل التنمية البشرية" بالنسبة لها 0.348 وهي من بين الدول الأضعف في العالم مقارنة بدول أخرى كسويسرا التي تحتل المراتب الأولى بدليل تنمية بشرية قيمته 0.930³، كما أن هذه الدول تعدّ معبرا دوليا لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية نحو

1 يحي زبير، " الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (نوفمبر 2012)، ص ص. 2، 3.

2 قوي بوحنية، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (جوان 2012)، ص. 3.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، ص. 33.

أوروبا، كما أن معظمها عرفت حروبا ذات طابع ديني عرقي وبقيت تداعياتها مستمرة ، مع استيطان تنظيمات إرهابية في المنطقة وفي جميع الدول المكونة للساحل، كما أن نسبة البطالة مرتفعة خاصة في أوساط الشباب الذين يمثلون 50 % من التعداد السكاني في المنطقة، كما تتميز دول الساحل بهشاشة البنية التحتية وتدني الخدمات وانتشار الفساد على كافة المستويات وغياب الأمن جراء الحروب الأهلية المتعاقبة في بعض دول الإقليم مما أدى لضعف الإستثمار الأجنبي بالمنطقة، ولعل أشرس الحروب القائمة في المنطقة هي الحرب في شمال مالي حيث استغلت العديد من التنظيمات المتطرفة مثل جماعة أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا الصراع بين الحكومة المركزية وقبائل التوارق والقبائل العربية الأزوادية للقيام بعدة نشاطات إرهابية، وبالإضافة لذلك فالشمال المالي يعاني من التهميش ويفتقر للتنمية الحقيقية مما سهل بسط هذه التنظيمات لنفوذها في المنطقة ككل.¹

كما تشهد دولة النيجر نشاطا ملحوظا للجماعات الإرهابية المسلحة، فبعد فرار العديد من المقاتلين من شمال مالي بعد الضربة التي وجهتها لها القوات الفرنسية في سنة 2013، وأصبحت مصدر قلق كبير حيث تبادلت فيه القوات الفرنسية إطلاق النار مع عدد من الأصوليين بعد سيطرتهم على بلدة أغاديز التجارية النائية، وقد وقعت عدة صدمات بعد الهجوم الإنتحاري على ثكنة للقوات الفرنسية قرب منجم لليورانيوم تشغله شركة أريفا AREVA الفرنسية وأعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن الهجوم²، وبفعل أربع انقلابات شهدتها دولة النيجر يبقى النظام الحاكم يبحث عن التوازنات الأساسية لضمان الاستقرار وكذا البحث عن الشرعية في سياق اجتماعي واقتصادي صعب جدا مع مؤشرات تنمية تعدّ من بين الأضعف في العالم وبلد يعاني من أزمة مؤسسات، كما أن النظام يجب عليه التعامل مع مسألة التوارق رغم أن معطيات الواقع لا تقدم أي حل في المستقبل القريب، فعدم الإستقرار في الساحل عموما جعل دولة النيجر أمام العديد من الرّهانات الجيوستراتيجية والتي

1 الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبّر الموت الدولي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (أوت 2015)، ص 43.

2 توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013)، ص 96،97.

تتعدى هذه الدولة خاصة في ظل دفاع الشركاء الغربيين عن مصالحهم في المنطقة وفي ظل انخراط النيجر في الحرب على الإرهاب رغم فشل هذه المقاربة في مالي المجاورة لها.¹

ثالثاً: خصوصيات الجوار المغاربي للجزائر

هناك خمسة دول مغاربية تشترك مجاورة للجزائر وتشترك معها في الحدود وهي ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وعموما فإن التكوين العرقي والتطور التاريخي وكذا طبيعة الأنظمة السياسية وتكوين المجتمع لا تختلف بشكل كبير في هذه الدول.

1) خصوصيات الجوار الليبي:

تعد ليبيا من أغنى الدول الإفريقية من حيث الدخل الفردي لكن في المقابل هناك الكثير من أفراد المجتمع يعانون من الفقر والتهمة، حيث تتميز ليبيا بنظام سياسي منغلِق فريد من نوعه في العالم وهو "النظام الجماهيري" وهو ما انعكس في غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون مع انعدام الحريات الأساسية، فقد ظلت الشرعية الثورية وهي التي نقلت السلطة من النظام الملكي إلى الجماهيري إثر الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد معمر القذافي في سبتمبر 1969، هي المحدد الأساسي لسلوك النظام في ليبيا إلى غاية قيام الثورة في سنة 2011 والتي أفرزت غياب مؤسسات قوية وكذا تباطؤ في صياغة دستور جديد بديل للكتاب الأخضر الذي كان في ظل حكم القذافي، كما يتميز المجتمع الليبي بظاهرة التعدد القبلي وهو ما أدى إلى تكريس مختلف عوامل التخلف الاجتماعي بمقاييسه الحديثة وأصبحت المواطنة تخضع إلى نظام لا يلائم التطور الحاصل في العالم، حيث تبقى القبلية من أكبر المشاكل التي تعاني منها ليبيا خاصة بعد انهيار نظام القذافي وانتشار فوضى السلاح وانتشار ميليشيات قبلية مختلفة، أما اقتصاديا فتعد ليبيا من أغنى الدول النفطية لكن ذلك لم ينعكس على الاقتصاد فظل يتميز بالتخلف وتدني مستويات المعيشة ولم يتم استغلال الطفرة النفطية في بناء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على تلبية حاجيات المجتمع الأساسية.²

1" Niger: Un autre maillon faible dans le Sahel", Rapport Afrique de Crises Group, n 208, (19 septembre 2013), p. 50.

2 عبد الوهاب بن خليف، " إشكالية المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 01، (جوان 2014)، ص. 64.

(2) خصوصيات الوضع في تونس قبل حراك 2010.

تميزت الأوضاع في تونس قبل الحراك الذي شهدته سنة 2010 باشتداد العديد من الأزمات الداخلية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وقد عجز النظام السياسي عن مواجهتها بفاعلية وكفاءة ما أدى إلى فقدانه لشرعيته، فالنظام التونسي تجاهل المعارضة مما أدى إلى احتقان الوضع لدى القاعدة الشعبية التي طالبت بإصلاحات سياسية حقيقية تقود إلى تحوّل ديمقراطي.¹

حيث تشير الأوضاع قبل الثورة في تونس إلى التضيق على الحريات وارتفاع نسبة المقاطعة الشعبية وازدياد حجم التزوير كما أن عوائد التنمية لم توزع بالشكل المطلوب ما أدى إلى انتشار الظلم والطبقية وحتى الجهوية في المجتمع التونسي، كما أن الدولة أصبحت رمزا للفساد بجميع أنواعه دون وجود أي محاسبة²، كما أن الشباب التونسي يعاني من البطالة، فالإقتصاد التونسي غير مصنّع ويعتمد أساسا على عائدات القطاع السياحي وبعض الصناعات التحويلية والخفيفة.

(3) الخصوصيات الاقتصادية والسياسية لموريتانيا

تميّز الإقتصاد الموريتاني خلال سنوات السبعينات بالضعف بسبب موجات الجفاف المتعاقبة ما ترتب عنه هجرة ريفية أثرت سلبا على القطاع المنجمي ، كما تبنت سياسات اقتصادية غير ملائمة لتستدرك بعد ذلك بإصلاحات في منتصف الثمانينات والقيام ببرنامج للتكيف الهيكلي سنة 1985 وأتبع ببرنامج آخر في الفترة ما بين 1988 و1991 واتخذت العديد من القرارات الاقتصادية من أجل تشجيع النمو الاقتصادي والرقى بالقطاع الخاص، لكن رغم كل المحاولات بقي يتميز الإقتصاد الموريتاني بهشاشة كبيرة خاصة حيال الصدمات الخارجية حيث تتمثل صادراته الأساسية في الحديد والسمك إضافة إلى النفط الذي بدأ تصديره سنة 2006، حيث لا يتميز اقتصاد موريتانيا بالتنوع كما يلاحظ عليه ضيق السوق الداخلية وقد مرّ هذا الإقتصاد بفترات من الركود ثم انتعش بعد بداية استغلال النفط وضّمه لقائمة

1 المديني، مرجع سابق، ص ص. 312-321.

2 أحمد موسى بدوي، " التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الإنتخابات البرلمانية والرئاسية"، المركز العربي للدراسات والبحوث، في: <http://www.acrseg.org/11185>، (2016/04/03).

الصّادرات الموريتانية المحدودة، أما نسبة التضخّم فهي مرتفعة حيث بلغت مثلاً نسبة 4 % سنة 2012 والتضخّم في موريتانيا مرتبط مباشرة بأسعار النفط.¹

أما على الصّعيد السياسي والإجتماعي، فإنّ تولي النّظم العسكرية في موريتانيا للحكم ورغم قصر مدة حكمها كان مؤثراً في تحقيق الاستقرار والتقليل من الصّراعات التي شهدتها هذه الدولة خاصة بعد انقلاب سنة 2005 فقد كانت تستجيب للمطالب السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمواطنين كما أن هذه النظم لم تشهد صراعات بقدر النظم المدنية المنتخبة، وتعاني موريتانيا من العديد من المشاكل كانتشار الفقر والبطالة خاصة في المناطق الريفية ، و أثبتت الإحصاءات أن ما نسبته 51 % من سكان موريتانيا يعيشون تحت خط الفقر إضافة إلى انتشار البطالة على نطاق واسع خاصة لدى فئة الشباب ما أدى بهم إلى الإلتحاق بالحركات الإرهابية التي تنتهج العنف المسلح ضد المدنيين، كما شهدت فترة حكم الرئيس "معاوية ولد سيد أحمد الطابع" قمع الحكومة للإسلاميين وتم اعتقال المئات منهم بين عامي 2000 و2003 مما أدى إلى العديد من المظاهرات ضد الحكومة، بعد الانتخابات الرئاسية في 2007 وفي عهد الرئيس المدني "سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله" شارك الإسلاميون في الحكومة الموريتانية لكن لفترة لم تتجاوز ثلاثة أشهر ثم بدأت الخلافات من جديد ليتم حلّ الحكومة ، بعد ذلك اتهم الرئيس بالتسامح مع الإسلاميين والضعف اتجاه الإرهاب فقاد الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" انقلاباً ضده، كما يعاني الزوج في الصحراء الغربية من التمييز والإضطهاد وهم يمثلون ما نسبته 15 % من عدد السكان، كما أن هناك العديد من الجماعات المنخرطة في الصراعات في موريتانيا والتي أهمها "حركة قوات التحرير الإفريقية في موريتانيا" والتي طالبت بمنح بعض المناطق في موريتانيا الحكم الذاتي سنة 2014 و هناك كذلك "تنظيم فرسان التّغيير" وهو حركة سياسيّة عسكريّة كوّنّها مجموعة ضبّاط في الجيش إبان محاولة الانقلاب في سنة 2003 ، وقد قلّ نشاط هذه الحركة لتعود وتطالب الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" بفتح تحقيقات بخصوص النّظام السّابق وبخصوص أعمال النّهب والفساد، وهناك العديد من الجماعات الأخرى التي تهتم بمحاربة العنصريّة وظاهرة الرّقيق وكذا العديد من الجماعات الأخرى.²

1 شيماء محي الدّين محمود، تداول السّلتة والاستقرار السّياسي في إفريقيا (دراسة حاليّة نيجيريا وموريتانيا)، (مصر:

المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2015)، ص ص. 377-379.

2 محي الدّين محمود، المرجع نفسه، ص ص. 388-402.

4) الوضع السياسي والإجتماعي في المغرب.

يشكل عدم التوافق بين "الحركة الوطنية" في المغرب وكذا نظام المخزن بقيادة الملك اللذان يتقاسمان تدبير الشأن السياسي مدخلا للكثير من الأزمات السياسية في هذا البلد التي انتهت إلى صدامات سياسية، فهذا النظام انتهج أسلوب الإقصاء والتهميش وحظر كل ما لا يتوافق مع نظام المخزن مع نهج مقارنة أمنية لردع المعارضة ومحاكمتها والزج بها في السجن وكذا حل التنظيمات وتعطيل الحياة السياسية بما فيها المبادرات الإصلاحية، كما أن وزارة الداخلية تتمتع بصلاحيات واسعة في تدبير الشأن العام مع قيام النظام المغربي بتعطيل المؤسسات القانونية التشريعية والتنفيذية والقضائية فأصبحت تنفذ التعليمات فحسب، كما أن النظام غض الطرف عن اختلاس أموال الدولة وهذا ما أنتج مواطنين عازفين عن المشاركة السياسية.

أما على مستوى الوضع الإجتماعي فقد بلغ التردّي درجة متقدمة فقد تراجعت القدرة الشرائية للمواطن المغربي وتدهورت القطاعات الأساسية من التعليم والصحة والشغل، أما الأجهزة الأمنية فأصبحت تعمل على حماية النظام على حساب حماية المواطنين ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة، مع تحويل النظر عن القضايا الداخلية نحو قضية الصحراء الغربية¹، فعلى سبيل المثال قاطع أكثر من 60 في المائة من المواطنين المغريين الإنتخابات البرلمانية سنة 2007 وذلك مؤشر قوي على عدم فعالية الأحزاب السياسية من خلال ابتعاد ممارساتها السياسية عن شعاراتها كما أن الشعب المغربي اتجه نحو العمل الجمعي التطوعي واقتنع بعدم جدوى النضال السياسي والعمل الحزبي في تغيير مصيره الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي فالأحزاب تنفذ ما يريده الملك وليس لديها برامجها الخاصة بها فيتم استغلالها لتشكيل حكومة تعددية شكلا ومن أحزاب مختلفة في أغلب الحالات، لكن الواقع هو أن الملك يختار الجميع.²

1 أحمد بلة، "الوضع السياسي في المغرب: تجليات الأزمة ومداخل التغيير"، في: <http://www.aljamaa.net/ar/document/5673.shtml>، (2016/03/03).

2 بوبكر أنغير، "أزمة الوضع السياسي بالمغرب: قراءة في بعض المؤشرات"، مجلة الحوار المتمدن، ع. 2119، 2007 في: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>، (2016/03/03).

(5) النزاع في الصحراء الغربية.

تعيش الصحراء الغربية نزاعاً يتداخل الحلّ فيه مع مجموعة من القضايا التي تتشابك فيها مصالح هذا البلد مع العديد من البلدان الأخرى، حيث دفع الشعب الصحراوي ثمناً كبيراً باحتلال أرضه وترحيل سكانه نتيجة تعنت الطرف المغربي المدعوم من قبل دول أخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فالسكان الصحراويون يعيشون منقسمين إما في الأراضي التي يسيطر عليها المغرب أو التي تقع تحت سلطة جبهة البوليزاريو أو في مخيمات اللاجئين الصحراويين بالجزائر، فالمخيمات الموجودة في منطقة تندوف تضم أكثر من 10000 لاجئ صحراوي، فالصحراويون الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها المغرب يعانون من الإضطهاد والتمييز ويعيشون في مناطق عسكرية ينتشر فيها الجيش المغربي، فمثلاً وحسب تقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فإن المغرب اتهم باستخدام القوة لتفريق المتظاهرين وبأن قواته قامت بعدة تجاوزات فيما يخص حقوق الإنسان كالإعتقال التعسفي وعدم تمكن الصحراويين الحصول على محاكمات عادلة، إضافة إلى منعهم من التظاهر والانضمام للمنظمات السياسية الداعمة لتحرير الصحراء الغربية، أما الصحراويون الذين يعيشون في المناطق التي تقع تحت سلطة جبهة البوليزاريو فإنهم يعانون من نقص الرعاية الصحية وعدم وجود مسالك معبدة للتنقل إضافة لنقص المساعدات الإنسانية المقدمة لهم، مع وجود انقسام مجتمعي حاد تسببت فيه دولة المغرب من خلال عدم السماح للاجئين الصحراويين بزيارة عائلاتهم في المناطق التي تسيطر عليها.¹

لقد أدت كل الإستراتيجيات التي وظفت لحل النزاع إلى زيادة حدته وقد عجزت الأمم المتحدة عن إيجاد حل للنزاع، فالطرف المغربي يدير النزاع ولا يريد حله ويهدف بذلك لإضعاف جبهة البوليزاريو بكل الطرق فهو يعتبر السيادة الصحراوية جزءاً من السيادة المغربية، كما أن كلا الطرفين يراهنان على الزمن فالمغرب يريد إرهاب الطرف الآخر ليستسلم أما الطرف الصحراوي فيريد زيادة أعباء هذه القضية بالنسبة للمغرب لتتزايد حالة عدم الإستقرار داخله، فحلّ القضية الصحراوية يتطلب وجود إرادة سياسية قوية من كلا الطرفين إضافة للجهات الوسيطة، أما البديل الذي تقرّه بعض الدول والتي من بينها الجزائر فيتمثل في استشارة الشعب الصحراوي من خلال استفتاء لتقرير المصير.

1 "الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، رقم 65، (جوان 2007)، ص 5-8.

المبحث الثاني: الحركية الأزموبيّة في دول الجوار الجزائري

أولاً: الطّبيعة عبر الوطنيّة للأزمات

أصبحت الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة تعاني من تهديدات أمنية جديدة تختلف عن التهديدات التقليدية المتمثلة في النزاع حول الحدود، فأصبح الهدف هو حماية الحدود في حدّ ذاتها من خلال العمل على الحدّ من مشكلة التهريب عبر الحدود والحدّ من نشاطات الجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية والإتجار بالمخدرات، هذا الأخير أصبح متحالفا مع النّشاط الإرهابي الموجود بقوة في منطقة الساحل الإفريقي، كما أنّ انتشار الفوضى والإنفلات الأمني و بروز عوامل الفشل والعجز في عدد من دول الحزام الأمني للجزائر أدّى إلى انتشار السّلاح في المنطقة¹، لكن الملاحظ في جملة هذه الأزمات التي تحيط بالجزائر هو كونها تتعدّى حدود الدولة الواحدة من حيث تأثيراتها ومن حيث تشابكها، فهذه الأزمات لا تقتصر على دولة واحدة فهي ذات طبيعة عبر وطنيّة.

1) الإرهاب عبر الوطني.

تميّز الإرهاب في بداياته بالجزائر بالنّشاط على المستوى الداخلي فمختلف العناصر المكوّنة له كانوا من الجزائريين وقد كانت هناك العديد من الجماعات المسلحة في الجزائر والتي كانت تتباين في توجّعاتها ومرجعياتها وكانت لها أهداف متشابهة عموماً كالدعوة لإقامة "دولة إسلامية" كما أنّها كانت تستهدف النّظام الجزائري ومؤسساته المختلفة فكانت تتقدّم عمليات مسلحة ضدّ الجيش وقوّات الأمن الأخرى، فكانت هناك العديد من الجماعات المسلحة كـ "الحركة الإسلامية المسلحة" MIA و"الجيش الإسلامي للإنقاذ" AIS و"الجماعة الإسلامية المسلحة" GIA و"جماعة الهجرة والتكفير" التي تأسست سنة 1992 والتي كانت مرتبطة بالخارج حيث كانت تضم عدداً من المقاتلين الجزائريين الأفغان، كما أنّ هناك "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" GSPC التي تأسست سنة 1998 والتي انضمت فيما بعد في سنة 2007 إلى تنظيم القاعدة ذي التوجّه العالمي وصارت تسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" AQMI²، وقد تحولت إلى هذا الشّكل الجديد بعد النكسات الكبرى التي منيّت بها في الجزائر

1 مراد، مرجع سابق، ص.65.

2 Khadija Mohsen Finan, "Les Défis Sécuritaires Au Maghreb", 5^{eme} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB), (le 05_06 novembre, 2007), p. 51.

فمع حلول عام 2003 أصبحت الجماعة تعاني من الإنقسام الداخلي مع وجود نقص في المقاتلين والأموال مع تخلي العديد من المقاتلين عن حمل السلاح كنتيجة لمبادرة العفو التي أطلقها الرئيس بوتفليقة(قانون المصالحة الوطنية) وهروب عدد آخر من العناصر نحو شمال مالي بعد مطاردات الجيش الجزائري لهم، ليربط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الإتصال بجماعة " أنصار الدين" في مالي ويصبح داعما لها في نشاطها داخل مالي وأنشأ هذا التنظيم قاعدة له في شمال مالي عام 2003 ليتربسّخ وجوده في المجتمع واستطاع بناء روابط أسيّية وعلاقات سياسيّة مستخدما جذوره العربيّة في ترسيخ علاقته بالمجتمعات العربية في تمبكتو شمال مالي التي أصبحت معقلا للتنظيم، كما يتضح الدور المهيمن للتنظيمات الإجرامية والإرهابية في ديناميكيات الصّراع في مالي بشكل أفضل في تحالف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع جماعة أنصار الدين التي انتصرت على الحركة الوطنية الأزوادية من خلال السيطرة على التمرد الذي يقوده التوارق ضد الحكومة المركزية في باماكو.¹

تقوم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل بالبحث عن مصادر تمويل مختلفة فتعتمد على عائدات تجارة المخدرات كما تتفد عمليات اختطاف مواطنين غربيين وتطالب بإطلاق صراحهم مقابل فدية مالية حيث اختطفت مثلا الجماعة السلفية للدعوة والقتال 32 سائحا أوروبيا عام 2003 في جنوب الجزائر وقام الجيش الوطني الشعبي بتحرير مجموعة منهم قبل فرار المجموعة الإرهابية ببقية المختطفين إلى خارج الحدود، وفي الفترة ما بين 2008 و 2012 تم اختطاف 42 أجنبيّا وكان إطلاق صراحهم يتم دوما مقابل فدية أو مقابل إطلاق سراح سجناء من تلك المجموعات الإرهابية كما حدث في مالي وموريتانيا مثلا، وعلى العموم تقدّر الأموال التي جناها الخاطفون في منطقة الساحل بحوالي 60 مليون دولار مما ساعد على تحويل هذه التنظيمات المسلحة إلى قوة عسكرية وسياسية.²

1 أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي-الشرق الأوسط، (أكتوبر 2012)، ص 9،8.

2 سعد الدين العثماني، "منطقة الساحل والصحراء...التحديات والآفاق المستقبلية"، في:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/31>، (2016/04/05).

(2) الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

يعرّف Galeotti الجريمة المنظمة "بأنها مشروع مستمر بعيدا عن البناءات التقليدية والاجتماعية القانونية، التي ضمنها يعمل الأشخاص معا تحت هرميتهم الخاصة بهم لاكتساب سلطة ومنفعة لمكاسبهم الخاصة، من خلال أنشطة غير قانونية"، وقد أصبحت الجريمة المنظمة عابرة للحدود نظرا لوجود تطوّر في وسائل الإتصال ووسائل النقل المختلفة ووجود اتجاه عالمي نحو فتح الحدود بين الدول وكذا انتشار الأسواق العالمية، مما سهّل انتقال الأفراد والبضائع والخدمات بين الدول والتي ساعدت بدورها أعضاء المنظمات الإجرامية في توسيع أنشطتهم سعيا لتحقيق أهدافهم الإجرامية.¹

تعتبر تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود الجزائرية من أهم أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها الجزائر، حيث تعدّ معبرا لتهريب المخدرات نحو أوروبا فقد أشار تقرير أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في سنة 2015 أنّ منطقة غرب إفريقيا تعتبر أهم منطقة يلجأ إليها المهربون لتميرر أنواع عديدة من المخدرات نحو أوروبا مع ارتباط تهريبها مع نشاطات المجموعات الإجرامية المنظمة الموجودة بالمنطقة²، وقد ذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سنة 2014 أنّ عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية عقدت اتفاقات مع شركاء محليين في دول غرب إفريقيا من أجل تحويل المنطقة إلى معبر رئيسي لشحنات المخدرات المتوجّهة نحو أوروبا، وكان مجلس الأمن قد أصدر في فيفري 2012 بيانا أقرّ فيه بالتهديدات الخطيرة للسلام والإستقرار في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل وذلك بسبب ارتباط الإرهاب في المنطقة مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبتهرب المخدرات.³

1 محمد علي وهف القحطاني، الجريمة المنظمة، (المملكة العربية السعودية: مطابع الحميضي، ط.3، 2014)، ص ص. 64-46.

2 " إفريقيا إحدى أهم المحاور ومناطق العبور لتهريب المخدرات"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/monde/26841>، (2016/04/03).

3 " غرب إفريقيا. معبر المخدرات والتّهرب"، قناة سكاى نيوز عربية، في: <http://www.skynewsarabia.com>، (2016/04/03).

كما أنّ تهريب السلاح عبر الحدود الجنوبية للجزائر أصبح يشكّل نوعاً آخر من أنواع الجريمة المنظّمة التي تستهدف الأمن الجزائري، خاصّة مع ارتفاع وتيرة النزاع في شمال مالي الذي انتشر فيه السلاح بشكل كبير خاصّة بعد فتح مخازن الأسلحة من طرف نظام القذافي سابقاً وعودة المقاتلين في صفوفه نحو بلدانهم كالنيجر ومالي خصوصاً، لينتشر السلاح في منطقة الساحل ككل وقد تم إحصاء حوالي 80 مليون قطعة بالمنطقة، والتي أصبحت تهرب من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو الجزائر.¹

(3) ظاهرة التهريب وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

يعدّ تهريب البضائع المختلفة والوقود عبر الحدود الجزائرية ونحو دول الجوار من أهمّ التهديدات التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري، فمثلاً حسب بيان لوزارة الدفاع الوطني فقد تمكّن الجيش الجزائري بإقليم الناحية العسكرية السادسة يومي 03 و04 ديسمبر 2015 من حجز 27,36 طن من المواد الغذائية المختلفة وقريبة 900 لتر من الوقود موجّهة للتهريب، حيث تم توقيف تسعة مهربيين أفارقة من دول مختلفة²، كما بلغت قيمة البضائع المحجوزة من طرف الجمارك الجزائرية سنة 2015 2,44 مليار دينار جزائري وهو رقم أكبر من سنة 2014 والذي بلغ 1,8 مليار دينار جزائري³، فتهدد التهريب والوقود ومختلف المواد الغذائية وكذا الألبسة عبر الحدود الجزائرية أصبح يهدد استقرار الاقتصاد الوطني الجزائري خاصّة وأنّه ينتشر على طول الحدود الجزائرية سواء الجنوبية منها أو الشرقية نحو تونس وليبيا أو الغربية نحو المغرب بشكل كبير، فحسب تصريح لوزير الداخلية الأسبق دحو ولد قابلية سنة 2015

1 مراد، مرجع سابق، ص. 73.

2 "توقيف تسعة مهربيين أفارقة يومي الخميس والجمعة بجنوب البلاد"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/algerie/22982>، (2016/04/08).

3 "تهريب: حجز أكثر من 2 مليار دينار من البضائع من طرف الجمارك في 2015"، الإذاعة الجزائرية، في: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160116/64661.html>، (2016/04/07).

فإن ما نسبته 25 % من الوقود الجزائري يضيع ويهرّب عبر الحدود ما يؤدّي إلى وقوع أزمات حادة في التزود بالوقود في كثير من الأحيان.¹

(4) ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الوطني الجزائري.

أصبحت الهجرة غير الشرعيّة من أهمّ التحدّيات الأمنية التي تواجهها الجزائر على اعتبارها منطقة عبور للكثير من الأفارقة الذين يهاجرون نحو أوروبا، فالأسباب الرئيسية لوفود هؤلاء المهاجرين تتراوح بين الهروب من النزاعات والحروب الأهلية في عدد من البلدان الإفريقية وبين الفقر و الهروب من المجاعة التي ضربت بعض الدول الإفريقية وبسبب البطالة والتهميش والرغبة في تحسين مستوى معيشتهم، فهناك نوعان من المهاجرين، الأول يتمثل في المهاجرين غير الشرعيين الذين تنقلوا بصفة طوعيّة، أما النوع الثاني فهم اللاجئون الذين اضطرتهم الظروف لمغادرة بلدانهم ، والجزائر تعدّ وجهة رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من النيجر ومالي وبوركينا فاسو ودول أخرى ، والذين يرغبون في العبور نحو أوروبا، فالمرور يكون عبر الصحراء الجزائرية أولاً ثم المرور إلى ليبيا ومنها نحو أوروبا الغربية أو الإنتقال إلى السواحل الجزائرية والتوجه نحو إيطاليا أو إسبانيا عبر البحر.²

حسب تصريح لوزير الداخلية الجزائري نورالدين بدوي في ديسمبر 2015 فإنّ أزيد من 16000 رعية إفريقية نزحت بطريقة غير شرعية إلى الجزائر هروبا من الوضعية الاجتماعية والإقتصادية والأمنية المتردّية في بلدانها الأصليّة، حيث بلغ عدد المهاجرين من دولة النيجر 10170 مهاجر غير شرعي ومن مالي 5588 مهاجر كما أكّد تنظيم 25 عمليّة لترحيل المهاجرين بداية من ديسمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2015، كما أكّد على مراعاة الجوانب الإنسانية في التعامل معهم أثناء إقامتهم في الجزائر أو أثناء ترحيلهم نحو بلدانهم الأصليّة.³

1 عبد الجبار تونسي، " الداخلية تؤكد تهريب 25 بالمائة من الوقود الجزائري"، في: <http://www.djazairess.com/elayem/210221>، (2016/04/08).

2 مراد، مرجع سابق، ص. 77.

3 " هذا عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر"، في:

<http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/166967>، (2016/04/10).

مسألة المهاجرين غير الشرعيين أصبحت تطرح الكثير من الإشكالات الأمنية بالنسبة للجزائر خاصة مع وجود علاقة بينهم وبين شبكات الجريمة المنظمة، هذا بالإضافة إلى أعباء التكفل بهم واحترافهم لأعمال النصب والإحتيال وكذا تجارة المخدرات مما يهدد أمن المجتمع الجزائري بشكل مباشر.

ثانيا: تأزم الوضع في مالي

لقد ظلت جماعات التوارق الأكثر تنظيما واحتفاظا بالسلاح في المنطقة الممتدة بين شمال مالي وشمال النيجر، وقد تميزت هذه الجماعات بمطالبها السياسية القديمة اتجاه الحكومات المحليّة، وقد قام التوارق بعدة حروب متقطعة ضد الحكومة في مالي، وقد اندلعت أهمّ النزاعات في المنطقة في النيجر ومالي مع مطلع عام 1990 حيث طالبت الحركة الوطنيّة لتحرير أزواد بفيدرالية تجمع بين شمال النيجر وشمال شرق مالي، وتم توقيع اتفاق سلام في أبريل 1995 في الجزائر غير أن النزاع تجدد بعد فشل تنفيذ الاتفاق، وقد تطوّرت قضية التوارق في مالي في العقد الأخيرين عبر محطتين، أولاهما إبرام اتفاق عام 1996 بين الحكومة المالية و"التوارق" وقد كانت قبله عديد المساعي الدبلوماسية من طرف الجزائر والتي جمعت "الحركة الوطنيّة لتحرير أزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية الأزوادية" مع الحكومة المالية على إثر اندلاع حرب سنة 1990 وتم توقيع اتفاقية تمناست سنة 1992 تنصّ على احترام الوحدة الترابية لمالي وقد فشل هذا الاتفاق كذلك، وبعد فشل اتفاق عام 1996 اندلع نزاع في بداية الألفية الجديدة فتدخلت الجزائر مرّة أخرى بين الأطراف وتمّ التوصل إلى "اتفاق الجزائر" سنة 2006 بين وزارة الداخلية المالية و"التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" وقد أكدّ هذا الإتفاق احترام الوحدة الترابية لمالي و نص على بنود حول إجراءات تنمية إزاء المنطقة وأخرى أمنية اجتماعية مثل إدماج عناصر توارقية في أجهزة الأمن والجيش، أما المحطّة الثانية فجاءت نتيجة لتحالف حركتين للتوارق في شمال مالي للإعلان عن معركة التحرير وجاء هذا الوضع كنتيجة موضوعية للوضع الهشّ الذي جاء بعد فشل اتفاق عام 2006 والاتفاقات الثلاثة الأخرى التي ألحقت به والتي كان آخرها سنة 2009.¹

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تمرد التوارق في مالي حيث يعتبر المدخل الإثني هاما في تفسير الأزمة في مالي، فالتوارق كمجموعة إثنية تعاني من التمييز منذ وجود الاحتلال الفرنسي الذي

1 كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014)، ص ص. 82-85.

عمل على تهميشهم مقارنة بالأقليات الأخرى، واستمرّ الأمر فيما بعد مع الحكومة المالية من خلال عدم إشراكهم في الأنظمة السياسية وعدم تمتعهم بالحقوق والحريات، بالإضافة إلى الفقر وموجات الجفاف التي عرفتها مالي سنوات السبعينات والثمانينات، مما دفع الحركات المسلّحة لرفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة ومحاربة اللّاعدالة في توزيع الثروة والسّلطة.¹

تأزّم الوضع في مالي بشكل كبير بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش للإطاحة بالرئيس "أما دو تومانو توري" في 22 مارس 2012 الذي اتهمه الانقلابيون بسوء إدارة البلاد وعدم قدرته على إيقاف التمرد المتصاعد في شمال البلاد، ومع هذا الوضع المعقد استغلت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد الفرصة وأعلنت استقلال دولة أزواد عن مالي في 6 أبريل 2012 مما عقد الوضع أكثر حيث تمكن المقاتلون التوارق من السيطرة على أكبر المدن في الشمال أمام تراجع القوات الماليّة، لتتحول فيما بعد المنطقة إلى قاعدة صلبة لمجموعات الإرهاب والتطرّف الديني من خلال تصاعد دور "حركة أنصار الدين" والتنظيمات الإرهابيّة الأخرى التي أصبحت تتقاسم السلطة مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، لتقوم بعد ذلك فرنسا بتدخل عسكري في المنطقة نتيجة لتهديد مصالحها مما عقّد الوضع أكثر.²

على العموم بعد الانقلاب الذي شهدته مالي في أبريل 2012 وإعلان استقلال دولة الأزواد في مارس من نفس السنّة، شهدت مالي أزمة متعددة أبعاد ولها انعكاسات كبيرة على الداخل والخارج حيث تتداخل فيها مصالح العديد من الأطراف الداخلية والخارجية، لكن الأکید هو الإنعكاسات السلبیة لهذه الأزمة على دُول الجوار وبالخصوص الجزائر.*.³

1 اسماعيل بوفنور وبوستي توفيق، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي المالي"، الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، جامعة قلمة (الجزائر)، (يومي 24-25 نوفمبر 2013)، ص. 6.
2 الحافظ النويوي، "أزمة الدولة الفاشلة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، ع. 422، (أفريل 2014)، ص ص. 66، 67.

* سنعود للتفصيل في النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ثالثا: تأزم الوضع في تونس وليبيا

1) تأزم الوضع في تونس.

لقد كان إحراق الشاب التونسي "محمد البوعزيزي" لنفسه أمام المأ في يوم 17 ديسمبر 2010 مما تسبب في موته بعد أيام قليلة _بسبب إهائته من طرف شرطيّة بعد مصادرة عربته التي كان يتاجر بها في مدينة سيدي بوزيد ورفض السلطات التونسية مقابلته لتقديم شكوى رسميّة- بداية لحراك شعبي كبير أحدث عدّة تحولات في تونس، حيث تجمّع المئات من الناس الغاضبين وخاصة فئة الشباب أمام مقر ولاية سيدي بوزيد كاحتجاج على هذا الحادث، قام بعد ذلك رجال الأمن بمحاولة لتفريق هذه الجموع الغاضبة ليتطوّر الأمر إلى مواجهات شديدة بين الطرفين مما أسفر عن حرق بعض السيارات وتم اعتقال العشرات من المحتجين كما تمت مهاجمة بعض المباني الحكومية في الولاية وحرق بعضها، لتبقى المدينة تحت حصار أمني شديد وقدوم تعزيزات أمنية رغبة من السلطات في تطويق المشكلة.

ازدادت الأوضاع سوءا خاصة بعدما تمّ تسجيل أول حالة وفاة بالرصاص الحيّ الذي أطلقته قوات الأمن وكان ذلك يوم 24 ديسمبر 2010، لتتسع الإحتجاجات إلى خارج ولاية سيدي بوزيد، فقد شهدت تونس العاصمة مظاهرة خرج فيها المئات احتجاجا على البطالة وتعبيرا عن تضامنهم مع شباب منطقة سيدي بوزيد وشارك فيها نقابيون وحقوقيون وطلبة وغيرهم، وكانت هناك مطالب بإيقاف التعامل الأمني مع هذه الإحتجاجات، وقد قامت السلطات التونسية بمحاولات لإخماد هذه الإحتجاجات، حيث قام الرئيس بن علي بإجراء تعديل وزاري يوم 29 ديسمبر 2010 شمل خمس وزارات كما طالب خلال اجتماع وزاري بوضع برنامج عاجل وشامل للتشغيل وتوفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا كما دعا لوقف المظاهرات التي يقوم بها أقلية من المتطرفين والمحرزين الأجورين ضد مصالح تونس حسب رأيه ، كما قام بإقالة محافظ سيدي بوزيد يوم 30 ديسمبر في محاولة فاشلة لإيقاف الغضب الشعبي.¹

لقد فرضت السلطات التونسية تعتيما كبيرا على الأحداث التي كانت تعيشها تونس في تلك الفترة خاصة مع امتداد الإحتجاجات نحو مدن "صفاقس" و"قفصة" و"القيروان" و"القصرين" و"تالة" و"مدنين"،

1 راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع، ط.2، 2011)، ص ص.

حيث كانت هناك مظاهرات حاشدة منددة بالقمع والإستبداد والفساد وقد رافق هذا المد الإحتجاجي تواصل عمليات إطلاق الرصاص الحي على المواطنين إذ سجّل سقوط أكثر من 26 قتيلًا في مدينة القصرين وحدها في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2010، بعد ذلك تصاعدت حدة المطالب رفع المحتجون شعار " بن علي إرحل " ليخرج الرئيس بن علي في خطاب يوم 13 جانفي 2011 ليخاطب الجماهير بأنه فهم جميع مطالبهم وقضاياهم المتعلقة بالبطالة و بالمزيد من الحريات وحتى المطالب السياسية.¹ كآف الرئيس بن علي بعد ذلك الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية واعتبر أن الوضع في تونس يفرض تغييرا عميقا وشاملا وذلك استجابة لمطالب الشعب، لكن بن علي ومع تقاوم الوضع اضطر للتتحي من منصبه وأعلن رئيس الحكومة التونسية محمد الغنوشي تتحي الرئيس وبأنه سيتولى ممارسة مهامه بصفة مؤقتة وكان ذلك يوم 14 جانفي 2011، وقد تباينت المواقف الدولية حول ما يجري في تونس من حراك.²

نظّمت انتخابات تشريعية في 23 أكتوبر 2011 لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة في تونس وقد حدث تغير جذري في المشهد السياسي حيث حصل "حزب النهضة" الإسلامي على نسبة 41,47% من الأصوات وحصل على 89 مقعدا في الجمعية التأسيسية وحصل "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بقيادة المنصف المرزوقي على 30 مقعدا وحصل "حزب التكتل من أجل العمل والحريّات" بقيادة مصطفى بن جعفر على 20 مقعدا، وقد تشكلت الحكومة فيما بعد من خلال ائتلاف بين الأطراف الثلاثة حيث عين المنصف المرزوقي رئيسا للجمهورية وحمادي الجبالي رئيسا للوزراء وترأس مصطفى بن جعفر الجمعية التأسيسية ، وبعد تولي المرزوقي وبن جعفر للمنصبين السابقين حدثت انقسامات وانشقاقات داخل حزبيهما بسبب تحالفهما مع الإسلاميين في إطار الترويكا، وقد توترت العلاقة بين حركة النهضة وبعض الأحزاب اليسارية الأخرى في تونس، فقد حدث توتر بين حزب النهضة والإتحاد العام للشغل في شتاء سنة 2012 سواء في الشارع أوفي الجامعات.³

1 إبراهيم الصافي، " الحركة الإحتجاجية في تونس"، مجلة المستقبل العربي، ع.435، (ماي 2015)، ص ص. 171-173.

2 السّرجاني، مرجع سابق، ص ص. 96-100.

3 خديجة محسن فنّان، من الثورة إلى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الإنتقالية في تونس، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص. 17، 18.

لكن رغم كل هذه التحولات التي حدثت في تونس وبسبب كون الفترات الإنتقالية بين الأنظمة التسلطية والتأسيس لأنظمة جديدة مجالات للعديد من التحولات، فقد تزايد الفكر الجهادي في تونس والذي تأثر بما يجري في سورية، فقد برز الإرهاب داخل تونس في ظل هذه الفترة الإنتقالية، فقد حدثت اشتباكات في مدينة الروحية غرب تونس قرب الحدود الجزائرية بين مجموعة إرهابية لها صلة بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وقوات الجيش التونسي مما أدى إلى قتل جنديين تونسيين وكان ذلك يوم 18 ماي 2011، وفي 10 ديسمبر 2012 قتل ضابط في مدينة القصرين بعد اشتباك مع مجموعة إرهابية تابعة للتنظيم نفسه، وقد كان بعض أعضائها ممن يشاركون في المظاهرات التي يقيمها "تنظيم أنصار الشريعة" داخل تونس، وقد أشارت تقارير إلى وجود حوالي 2000 جهادي تونسي يقاتلون في صفوف المعارضة المسلحة في سوريا وعودتهم إلى تونس تطرح إشكالا أمنيا كبيرا¹، وقد شهد جبل الشعانبي بولاية القصرين في الحدود الجزائرية التونسية بداية من صيف سنة 2013 مشادات بين مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتكون من 30 فردا كانت تدعمها بعض العناصر التونسية والتي اعترفت بمشاركتها في اغتيال الناشط السياسي شكري بلعيد، وهذه المجموعة ثبتت علاقتها بجماعة "أنصار الشريعة" التونسي².

بعد تأزم الوضع مرة أخرى في تونس خاصة مع اغتيال عضو المجلس التأسيسي محمد البراهمي في 25 جويلية 2013، أعلن عن تأسيس "جبهة الإنقاذ الوطني" في 26 جويلية والتي تكوّنت من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها "نداء تونس" و"الجبهة الشعبية" والإتحاد من أجل تونس" وعدد من الأحزاب الإشتراكية والليبرالية والمنظمات المدنية والحقوقية مثل "اتحاد الشغل التونسي" وقد نجحت الجبهة في حشد الشارع والمطالبة بالإستقالة الفورية للحكومة الإنتلافية بسبب فشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية كسبب رئيسي للإحتجاج، وقد بقي الجيش محايدا طيلة هذه الفترة³.

1 "تونس: العنف والتحدي السلفي"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، رقم. 137، (فيفري 2013)، ص ص. 4-6.

2 مراد ب، " قائد مجموعة جبل الشعانبي من أتباع درودكال"، السلام، ع. 726، 01 سبتمبر 2013، ص.4.

3 أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: درب الطويل نحو التوافق، مجلة دراسات سياسية عربية، ع.2، (جانفي 2014)، ص ص. 2-6.

(2) تأزم الوضع في ليبيا.

لا شك أن شكل النظام السياسي في ليبيا وطبيعة النفوذ الذي تتميز به عائلة القذافي التي استحوذت على ثروات كبيرة في جملة كبيرة من الممارسات والأعمال واعتقاد شريحة كبيرة من السكان الليبيين بأن بلادهم يجب أن تعرف نمواً مثل بعض الدول النفطية في الخليج خاصة مع عدد السكان القليل والذي لا يتجاوز 6 ملايين نسمة، كما أن انتشار الفساد والسنوات الطويلة من التخطيط السيئ والتنمية المتقطعة وغير الكافية والعقوبات الدولية الطويلة التي عانت منها ليبيا، كل هذا جعل مشاعر الإستياء تزداد خاصة سكان المناطق الشرقية الذين رأوا بأن الحكومة أهملت منطقتهم مقارنة بالأجزاء الأخرى من البلاد.

بدأ الحراك الشعبي في ليبيا في 17 فيفري 2011 بعد قضية سجن أبو سليم في ليبيا والتي راح ضحيتها أكثر من 1200 سجين وانطلاق عدة مسيرات احتجاجية في مدينة بنغازي والتي انتقلت فيما بعد للعديد من المدن الأخرى في الشرق والغرب الليبي، والتي تزامنت مع إسقاط نظام حسني مبارك في مصر والحراك الذي تشهده تونس نفس الوقت، وقد قابلها النظام الليبي بالقمع والقتل مما أدى إلى تزايد عدد المتظاهرين الذين أكدت جميع وسائل الإعلام التي غطت الأحداث على الطابع السلمي للمظاهرات.¹

ارتفع سقف مطالب المحتجين من المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية إلى المطالبة بإسقاط نظام القذافي، خاصة مع دعم بعض الأطراف الدولية لهذا الطرح وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تؤيد نظام القذافي فعلى حد وصف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون "القذافي ديكتاتور شيطاني وحقير"، هذا بالإضافة إلى ما تمثله ليبيا من أهمية كبرى للولايات المتحدة في مجال النفط والغاز.²

1 "الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، رقم 107، (جوان 2011)، ص ص. 2-4.

2 يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، مجلة المستقبل العربي، ع. 431، (جانفي 2015) ص ص. 13.12.

من هنا جاء تدخل الناتو في ليبيا من خلال تحالف دولي شكلته فرنسا والولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى منها بلجيكا وإيطاليا وغيرها، وكان التدخل وفق مبررات إنسانية وذلك بعد أن طلبت الجامعة العربية من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ردعية ضد نظام القذافي، وأدى ذلك فيما بعد لإصدار القرار الأممي رقم 1973 القاضي بتدخل الناتو في ليبيا لينتهي مشهد التدخل بقتل العقيد معمر القذافي في يوم 20 أكتوبر 2011 في مدينة سيرت التي خضعت بالكامل للثوار وبذلك تم الإعلان عن سقوط نظام القذافي الذي دام 42 عامًا¹، فقد لعب الناتو دورا هاما في نجاح ثورة 17 فيفري خاصة مع ترحيب السلطات الإنتقالية والرأي العام الليبي بتدخله لكنه لم يكمل هذا الدور في فترة ما بعد سقوط نظام القذافي.²

لقد بدأ الصراع على السلطة في ليبيا مباشرة بعد إسقاط النظام وقد كان بين القوى المحلية والنخبة في المجلس الوطني الإنتقالي كمرحلة أولى ثم بين المؤتمر الوطني العام أي البرلمان المنتخب والمجلس الإنتقالي في مرحلة ثانية ، وقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في جويلية 2012 عن هيمنة تحالف الإسلاميين المكون من حزب العدالة والبناء والجماعة الليبية المقاتلة السابقة وقوى جهادية انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية وميليشيات مسلحة، حيث سيطرت على مؤسسات الدولة الإنتقالية ، ليأتي قانون العزل السياسي في الذي أقر في ديسمبر 2012 والذي قضى باستبعاد المتورطين مع نظام القذافي وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وفي الإدارات، وجاء القرار بعد محاصرة الميليشيات المسلحة لوزارتي العدل والداخلية، ليشتد الخلاف أكثر بعد أن قام نواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام قبل انتهاء فترة ولايته الأصلية وكان ذلك في 07 فيفري 2014، كما أطلق اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" ما أسماها عملية الكرامة في بنغازي يوم 16 ماي 2014 لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين وتبع ذلك هجوم لقوات الزنتان على المؤتمر الوطني العام في محاولة لاعتقال ممثليه وحلّه بالقوة، وقد أنتج المشهد العام حكومتين الأولى في طرابلس ويصطف حولها 11 كيانا مسلحا على رأسهم فجر ليبيا

1 " مقتل القذافي وإعلان نهاية نظامه"، في: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/20>، (2016/04/11).

2 Ronald Bruce and St John, "A Ttransatlantic Perspective on the future of Libya",

Mediterranean Paper Series, the German Marshal Fund of the united states, (may 2012), p. 13.

وتنظيم أنصار الشريعة، وحكومة أخرى في طبرق يصطف وراءها 12 كيانا مسلحا أهمها قوات رئاسة أركان الجيش وكتائب الزنتان وعدة كتائب أخرى.¹

(3) إنعكاسات تأزم الوضع في تونس وليبيا على الأمن الجزائري.

على اعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من منطقة الساحل ومن المغرب العربي الكبير وبحكم جوارها الإقليمي لكل من تونس وليبيا فإن أي تحولات تحدث داخل النسيج الاجتماعي أو السياسي في هذين البلدين تكون لها انعكاسات على الجوار الجزائري.

لقد برز تنامي النشاط الإرهابي بشكل كبير في ظل الحراك الذي شهدته تونس وخاصة تمركزه في مناطق حدودية مع الجزائر، فقد تم إعلان منطقة جبل الشعانبي والمناطق المتاخمة لها والتي تقع بين كل من ليبيا والجزائر وتونس منطقة عسكرية طرف الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، وكان ذلك يوم 16 أبريل 2014 وذلك بسبب تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار ظاهرتي التهريب والمتاجرة بالأسلحة في المنطقة.²

ويرجع تنامي الظاهرة الإرهابية في تونس بعد الحراك الذي شهدته في سنة 2011 إلى عدة أسباب، ولعل أهمها هو وجود بيئة حاضنة لهذه الجماعات خاصة في ظل الاحتجاجات وحالة عدم الاستقرار الذي شهدته تونس في تلك الفترة، إضافة إلى رفع الرقابة القضائية في تونس على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة وأن نظام بن علي كان يفرض رقابة شديدة على كل نشاطات الأنترنت، كما أن انتشار السلاح القادم من ليبيا ساعد على تأزم الوضع أكثر، إضافة إلى أن الانتقال الديمقراطي السلمي الذي شهدته تونس لم يتح المجال الكافي لتحرك الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولهذا عمل هذا الأخير على إفشال هذا الانتقال من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار وغياب الأمن.

1 محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، ع.7، (مارس 2014)، ص.ص. 124-126.

2 د.ع، "المثلث الصحراوي قاعدة عسكرية مغلقة"، في: <http://www.africanmanager.com/site ar/detail>، (2016/03/10)، article.php?art_id=9225.

أما أهم انعكاسات تطور الوضع في ليبيا على الجزائر فتمثلت أساسا في تأثير بعض تصريحات الثوار الليبيين الذين اتهموا الجزائر بدعم نظام القذافي على حسابهم من خلال تأمين الجزائر لنقل مرتزقة أفارقة إلى ليبيا مع ادعاء وجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف ميليشيات للقذافي وهو ما فنّذته الجزائر وقائد الأفريكوم الذي أكد عدم وجود أي مرتزقة جزائريين في ليبيا، وكانت هذه محاولة لإدخال الجزائر في الصراع الداخلي الليبي، أما الإنعكاس الآخر وهو الأهم فيتمثل في ارتدادات الفوضى الناجمة عن انهيار السلطات السياسية والأمنية في ليبيا وما نتج عنه من انتشار واسع للسلاح لذي استغلته الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ككل¹، فالغموض الذي ساد بعد سقوط القذافي فيما يخص مستقبل ليبيا صعّب على جميع الأطراف الإقليمية والدولية كيفية التعامل مع النخبة الليبية الجديدة وخاصة في ظلّ عدم اكتمال بناء النظام السياسي ومؤسسات الدولة، هذا بالإضافة إلى ضعف المجلس الوطني الإنتقالي في ليبيا وعدم قدرته على بناء نظام سياسي مستقرّ تجتمع تحته كلّ الأطياف السياسية والقوى في ليبيا، إلّا أنّ التهديد الأكبر الذي تمخّض عن الحراك في ليبيا فيتمثل في دخول تنظيم ما يسمى بـ "داعش" على خطّ الصراع في ليبيا، فتنامي النشاط الإرهابي والتنسيق بين الجماعات الإرهابية وانتشار السلاح في منطقة الساحل يبقى مصدر تهديد لدول لمنطقة ككلّ بما فيها الجزائر، إذ شهدت هذه الأخيرة وفي ظلّ حالة الفوضى في شمال مالي وليبيا، عملية إرهابية استهدفت المركّب الصناعي بتيفنتورين بولاية إيليزي في جانفي 16 جانفي 2013، فكما أكدّه المتخصّص في شؤون إفريقيا والساحل "أريان هارت" فإنّ الأزمة في ليبيا أعطت نفسا جديدا للإرهابيين في الساحل ومكّنتهم من الحصول على أسلحة وصواريخ من نوع سام7 بالإضافة إلى الذخيرة²، وهو ما يعطي قوّة أكبر للجماعات الإرهابية في المنطقة ممّا سيؤدّي إلى تعقّد الوضع أكثر في المستقبل.

1 منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-المبادئ-التحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2015)، ص ص. 254-256.

2 Adrian hart, Le sahel de tous les dangers, "Slate Afrique, Sur : [http : //www.slateafrique.com](http://www.slateafrique.com), (17/03/2016).

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التعامل مع التهديدات الأمنية القادمة من الجوار الإقليمي

تعتمد المقاربة الجزائرية في التعامل مع التهديدات الأمنية القادمة من الجوار الإقليمي على مجموعة مبادئ مستمدة من التوجهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية والتي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز التعاون معها وكذا احترام سيادتها الداخلية، حيث لجأت الجزائر للتعامل مع أزمات منطقة الساحل عموما والحراك السياسي الذي شهدته تونس وليبيا بداية من سنة 2010 و2011 على التوالي إلى مقاربة متعددة الأبعاد، فقد حاول صانع القرار الجزائري معالجة الإنفلات الأمني من خلال القيام بتحركات سياسية ودبلوماسية وفق حلول سلمية كما قام بعدة ترتيبات أمنية وعسكرية مع عدم إغفاله لعنصر التنمية الذي يرتبط مباشرة بالأزمات التي تواجه المنطقة ككل، فالأمن يرتبط في جانب كبير منه بالتنمية.

أولاً: آليات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمات الجوار

1) التحرك في إطار المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات الدولية والإقليمية في شقها المتعلق بمواقف السياسة الخارجية والمواقف الدبلوماسية من الأزمات التي تحدث في الجوار خصوصا ، على عدة مبادئ نصّ عليها الدستور الجزائري، فالمادة 26 من دستور 1996 تنصّ على امتناع الجزائر عن اللجوء للحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للدول الأخرى كما أنها تبذل قصارى جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، كما أنّ الجزائر تدعم التعاون الدولي والكفاح من أجل الرقي الاقتصادي ولاسيما فيما يتعلّق بالتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية ، كما تعمل الجزائر وفق على تعزيز حسن الجوار الإيجابي الذي تمّ الإعلان عنه من قبل الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطابه يوم 20 ديسمبر 1981 ، حيث أعلن أنّ "حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الإعتداء ونفاذي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق" كما أكد على ضرورة إضفاء التفسير الإيجابي الذي يعني حسبه "إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهّم المنطقة بوجه خاص، علما بأنّ الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق

هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتّر، وقد سارت الجزائر بناء على هذا في كل جهودها الإقليمية والقارية وهو ما تجسد في المشاريع التكامليّة والتنمويّة مثل "اتحاد المغرب العربي" والنيباد" كما عملت الجزائر على بعث التعاون الثنائي والجهوي من أجل تنمية وتدعيم علاقات الجوار وبناء على ذلك أبرمت الجزائر معاهدات واتفاقيات مثل اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع جميع الدُول المجاورة لها باستثناء المغرب.¹

فالإضافة للمبادئ المذكورة سابقا والتي تتمحور حول احترام السيادة الداخليّة للدُول من خلال عدم التدخّل في شؤونها الداخليّة ورفض جميع أشكال التدخّل الأجنبي في القضايا الداخليّة للدُول وتغليب الحلول السلميّة للأزمات، هناك مبدأ حسن الجوار الإيجابي والذي يفرض على الجزائر تعزيز علاقاتها مع الدُول المجاورة بما يخدم المصالح المشتركة مع العمل على بناء أطر تعاونيّة مشتركة.

(2) إنعكاس مبادئ السياسة الخارجيّة على النشاط الدبلوماسي اتجاه أزمات الجوار.

وبناء على ما سبق يمكن فهم و تفسير تصرفات صانع القرار الجزائري فيما يخصّ الحراك الشعبي الذي شهدته كلّ من تونس وليبيا، فقد انتهجت الجزائر مبدأ الحياد و التريث وعدم اتخاذ قرارات متسرّعة حيال الحراك الذي جرى في تونس وليبيا، حيث دافع وزير الخارجية آنذاك مراد مدلسي في شهر ديسمبر 2011 في لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجيّة بمجلس الأمة عن الموقف الجزائري مما يجري في تونس وفي ليبيا وسوريا وأكد بأنّ الموقف الجزائري من الأحداث يخدم المصالح الإستراتيجيّة للجزائر على الصعيد الإقليمي والعربي، كما دافع عن أداء الدبلوماسية الجزائرية خلال ما سمّي بالرّبيع العربي، على اعتبار جميع مواقف الدبلوماسية الجزائرية نابعة من المبادئ التي تحكمها مؤكّدا على احترام خيارات الشعوب في تقرير مصيرها، وقد نفى جميع الإدّعاءات التي تقول بعدم مسايرة الموقف الرسمي الجزائري للأحداث بخصوص التطورات التي عرفتها العديد من الدُول العربية في تلك الفترة، كما أكّد على سياسة التدرّج في تبنيّ المواقف بما يراعي المصلحة العليا للجزائر ومصالحها على المستوى

1 تسعديت مسيح الدّين، المقاربة الجزائرية لبناء السّلم في السّاحل الإفريقي: التحدّيات والزّهانات، المجلّة الجزائرية للدراسات السياسيّة، ع. 04، (ديسمبر 2015)، ص ص. 10،9.

الإقليمي والعربي¹، فمنذ بداية الأزمة في ليبيا تمسكت الجزائر بالحلّ السلمي الإقليمي الذي يقضي بالتفاوض مع القذافي في وقت بلغ فيه الصّراع مرحلة متقدّمة، وقد التزمت الجزائر مبدأ الحياد وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة بالموضوع وقد وضّحت موقفها هذا في مراسلة رسمية بعثت بها للأمم العام الأممي وإلى مجلس الأمن في 24 أوت 2011، إلّا أنّ المجلس الإنتقالي الذي تشكّل في ليبيا لم يكن راضيًا عن الموقف الجزائري، على اعتبار أنّ دولا عربيّة أخرى أبقّت في السابق على قنوات اتصال مع القذافي ومع الثوّار مثل تونس ومصر والمغرب بينما عزفت الجزائر عن إقامة اتصال مع الثوّار الليبيين، لكن مع سقوط نظام القذافي ربطت الجزائر مسألة الاعتراف بالمجلس الإنتقالي بموقف جماعي في إطار الجامعة العربيّة وهو موقف يعبر عن عدم تحرك الجزائر بشكل فردي بخصوص القضايا الجماعيّة التي تهم الدول العربيّة ككلّ رغم وجود بعض الانتقادات لهذا الموقف الذي يرى فيه البعض تقليلا من استقلاليّة القرار السياسي الخارجي الجزائري².

عرضت الجزائر فيما بعد وساطتها من أجل إيجاد حلّ للمأزق الأمني في ليبيا خاصّة بعد تدخل حلف الناتو وقد أوضحت الأطراف الليبية المختلفة رغبتها في الوساطة الجزائرية وكانت الإستجابة الجزائرية بإبداء استعدادها لإجراء الحوار السياسي، وقد لجأت الجزائر للتوسّط في الأزمة الليبية بعد نجاح جهودها في الوساطة بين الفرقاء التونسيين إضافة إلى إحرازات الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع في مالي³، و بالفعل استضافت الجزائر بداية من سنة 2014 أكثر من 200 شخصيّة سياسيّة وقبلية فاعلة في الأزمة الليبية كما استضافت "مسار النشطاء السياسيين" أحد المسارات التي أطلقتها الأمم المتّحدة لإيجاد مخرج للأزمة في ليبيا، كما كان للجزائر دور هامّ في خلق آليّة "الجوار الليبي" التي شملت بلدان جوار ليبيا ككلّ والتي تحاول حلّ القضية الليبية وفق حلول سلمية تعبّر عن توافقات الأطراف وبعيدة عن أي تدخل عسكري، وفي إطار هذه الآلية استضافت الجزائر لقاء على هامش

1 أنيس نواري، "مدلسي يدافع عن أداء الدبلوماسية ويردّ على انتقادات بعدم مسابرة الشارع العربي"، في: <https://www.djazairress.com/annasr/25751>، (2016/03/25).

2 عبد النور بن عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولاً"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات (سبتمبر 2011)، ص.3.

3 مسيح الدين، مرجع سابق، ص. 12.

عقد قمة حركة عدم الإنحياز في ماي 2014¹، كما تمّ عقد اجتماع بتونس في جويلية 2014 في إطار نفس الآلية حيث تم الاتفاق على تأسيس لجننتين لمتابعة الوضع في ليبيا الأولى سياسية تترأسها مصر والثانية أمنية تترأسها الجزائر، وقد كشفت الجزائر على مستوى هيئة الأمم المتحدة عن إنشاء مجموعة الإتصال الدولية للأزمة الليبية تحت رعاية الإتحاد الإفريقي وذلك في سبيل تأطير الأمور على المستوى الإقليمي وخلق تنسيق وتعاون بين الدول الإفريقية بخصوص هذا الموضوع، كما أن الجزائر شاركت في اجتماع روما في مارس 2014 واجتماع مدريد خلال نفس السنة وجددت التزامها بدعم ليبيا من أجل استعادة استقرارها وأمنها.

أما في حالة تونس فقد كانت الجزائر جدّ متحفظة مع بداية الحراك في هذا البلد نظرا لعدم اتّضح الرؤية وفي ظلّ الفوضى التي كانت تعيشها تونس، لكن بعد ذلك اتّضح الدور الجزائري الذي كان قائما على عدم التدخّل في شؤون تونس الداخليّة مع إبداء الرغبة في تقديم الدّعم لهذا البلد الذي تربطه علاقات تاريخية وطيدة بالجزائر، وبناء على هذا استقبل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في شهر مارس 2011 رئيس الوزراء التونسي الباجي قايد السبسي ثم استقبل الشيخ راشد الغنوشي في شهر نوفمبر من نفس السنة، وكانت أهداف هذه الزيارات تتمحور حول قيام الجزائر بدور الوسيط بين الفرقاء السياسيين في تونس من أجل إذابة الخلافات فيما بينهم، كما بادرت الجزائر عن طريق سفيرها في تونس بعقد جملة من اللقاءات مع رؤساء أحزاب تونسية لتقريب وجهات النظر فيما بينها، كما تعرّز التعاون بين البلدين خاصّة مع تدهور الوضع الأمني في تونس خاصّة ما حدث في جبل الشعانبي في الحدود الجزائرية التونسية²، كما قدّمت الجزائر مساعدة مالية لتونس بقيمة 100 مليون دولار سنة 2011 وذلك من أجل مساعدتها على تجاوز الأزمة التي تعاني منها عقب سقوط نظام بن علي، كما وقفت الجزائر بجانب تونس طيلة المرحلة الإنتقالية التي دامت أربع سنوات وذلك من خلال العديد من الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين وكذا الاجتماعات الرسمية مثل الدورة الـ19 للجنة المشتركة الكبرى بين البلدين والتي انعقدت في شهر فيفري 2014 بتونس والتي مهّدت لدخول الاتفاق التجاري التفاضلي

1 مقابلة مع السيد: عبد الكريم معوش، المدير الفرعي لبلدان المغرب العربي، المديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية، يوم: (2016/02/28).

2 إبراهيم منشاوي، " الموقف الجزائري من تطوّرات الأحداث في تونس: توجّه حذر"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: <http://www.acrseg.org/36851>، (2016/03/25)

الموقع بين البلدين حيّز التنفيذ في 01 مارس 2014 في سبيل دعم التبادل الاقتصادي بين البلدين ، كما قد ترجمت زيارة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في 04 فيفري 2015 كأول دولة يزورها بعد انتخابه رئيسا وهو الذي صرّح سابقا بأنّ أول زيارة له للخارج ستكون للجزائر¹، أهمية الجزائر بالنسبة لتونس والإعتراف بالدور الذي قامت به الجزائر من أجل مساعدة تونس على تجاوز التحديات الداخلية التي واجهتها طيلة مرحلة الفترة الإنتقالية وخاصة ما تعلق منها بالجانب الأمني، فالمقاربة الجزائرية في التعامل مع تونس في فترة ما بعد بن علي كانت متفّقة مع مبادئ السياسة الخارجية المذكورة سابقا على الرغم من بعض التحديات التي واجهتها والمتعلّقة أساسا بالالتزام الجزائر للصلّت حيال الحراك التونسي في بداياته الأولى.

أمّا بخصوص النزاع المتجدّد في مالي فقد قامت الجزائر بالعديد من الجهود الدبلوماسية في سبيل إدارته وحلّه وذلك منذ بداية التسعينات، حيث قادت الجزائر وساطة بين المتردين التوارق والحكومة المالية وعقد اجتماع بين الطرفين في 5 و6 جانفي 1991 حضرته "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد" إضافة إلى ممثلين من الحكومة المالية وانبثقت عنه "اتفاقية تمنراست" لكن بعد ظهور حركات أزوادية أخرى وفشل الإتفاقية، عقدت الجزائر مجموعة أخرى من اللقاءات بين الطرفين تمثلت في لقاء الجزائر العاصمة الأول (29 -30 ديسمبر 1991)، لقاء الجزائر العاصمة الثاني (22 -24 جانفي 1992)، لقاء الجزائر العاصمة الثالث (15-25 مارس 1992)، لقاء تمنراست ما بين 16 -20 أبريل 1994)، لقاء الجزائر (10-15 ماي 1994)، لقاء تمنراست (27 -30 جوان 1994)، وقد كانت هذه اللقاءات تهدف لتحقيق التقارب بين الطرفين وقد وقّعت في إطار هذه اللقاءات عدّة اتفاقيات من أجل إيقاف الحرب ومحاربة العصابات وتأمين السكّان في شمال مالي، لكنّ عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما أدّى إلى تجدد النزاع، لتتدخل الجزائر على الخطّ من خلال الوساطة نظرا لوعيتها بخطر النزاع على أمنها الوطني، وتوقّفت جهود الوساطة في أبريل 2005 بعد

1 "الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في زيارة دولة إلى الجزائر اليوم"، في:

<http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15->

[15-23-40-25](http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-)، (2016/04/10)، [15/2442-2015-02-03-23-40-25](http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-)

بعض الإنتقادات الداخلية التي وجّهتها الصحافة الماليّة للجزائر، لتعود فيما بعد سنة 2006 وكتلت باتفاق السلام في جويلية 2006¹.

لكن كلّ محاولات الجزائر لحلّ النزاع باءت بالفشل بما فيها اتفاق 2006 حيث تجددّ النزاع بداية من سنة 2010 ليأخذ منحى آخر سنة 2012 بإعلان استقلال إقليم الأزواد في شمال مالي كنتيجة لضعف الدولة الماليّة وما أزمّ الوضع هو نشاط الجماعات المسلّحة في المنطقة والذي تسبّب في تدخّل فرنسي عسكري في مالي سنة 2013، وهنا بادرت الجزائر من جديد بوساطة بين الأطراف تكالّت بتوقيع اتفاق للسلام في جوان 2015. *

ثانياً: الجهود الأمنيّة والعسكريّة

لقد عملت الجزائر على تأمين حدودها من كلّ التهديدات سواء بصفة انفراديّة من خلال تعزيز قدراتها العسكريّة والأمنيّة من أجل حماية حدودها بصفة انفرادية أو عبر التنسيق مع الأطراف التي تشترك معها في التّهديدات نظراً لطبيعتها عبر الوطنيّة وذلك من خلال العديد من المبادرات ذات الطابع الإقليمي والتي تهدف إلى مواجهة هذه التّهديدات من خلال عمليات التنسيق والتعاون الأمني والعسكري. أقامت الجزائر عدّة شراكات أمنيّة وعسكريّة مع العديد من الدّول، إضافة إلى الشراكة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة والتعاون المتبادل في مجال مكافحة الإرهاب، فقد قامت الجزائر مثلاً بتعزيز التعاون الأمني مع بريطانيا وذلك منذ سنة 2013 من خلال إيجاد تقارب أمني واستخباراتي أكبر بين البلدين من خلال منتدى الشراكة الإستراتيجيّة والأمنيّة الجزائريّة-البريطانية وتبادل العديد من الزيارات التي تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة وأنّ موقفيهما يتفقان حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين، إضافة إلى أنّ بريطانيا تعتبر الجزائر أهمّ دولة محوريّة في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة مع إبدائها لاستعدادها للتعاون العسكري وذلك من خلال تزويد الجزائر بمعدّات عسكريّة في سياق برامج عصرنة الجيش الجزائري، وقد أتى هذا الدّعم وإبداء الرّغبة في التعاون

1 بوقّور وبوستي، مرجع سابق، ص ص. 9-13.

* سنتطرق لهذه الوساطة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

والتنسيق مع الجزائر بالخصوص بعد حادثة الإعتداء على مركب الغاز بتيفنتورين سنة 2013 والذي سجلت فيه بريطانيا خسائر لدى الطاقم التابع لشركة "بريتيش بيتروليوم".¹

لقد قامت الجزائر كذلك بالعديد من الخطوات في إطار العمل المشترك من أجل تعزيز الأمن سواء على في الفضاء المغاربي أو على مستوى منطقة الساحل وفق استراتيجية مواجهة التهديدات من خلال العمل الجماعي والتنسيق في المجال الأمني، وبناء على ذلك وقّعت الجزائر على العديد من الإتفاقيات الثنائية، ففي شهري مارس وأفريل من سنة 2012 وقّعت ليبيا والجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة نظرا لتزايد نشاط المهربين والإرهابيين على الحدود بين البلدين، وفي أوت 2013 تم تفعيل لجنة مشتركة بين الجزائر وليبيا وكانت الجوانب الأمنية هي الطاغية على عملها وتم من خلالها تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة من خلال دورات تدريبية في الجزائر، كما وقّعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقيات الشركة بين الجزائر وتونس التي انعقدت في 07 أفريل 2014 على جملة من الإتفاقيات في مجال التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ومحاربة التهريب في الشريط الحدودي، كما أقامت الجزائر لجنة متابعة ثنائية مع مالي عقب زيارة الرئيس المالي للجزائر في جانفي 2014 كما اتفق الطرفان على إعداد وتنفيذ اتفاقيات حول الأمن المشترك مع تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب²، كان الهدف من هذه الإتفاقيات هو تعزيز الأمن ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب لحملها تهديدات للأمن الوطني الجزائري، كما تهدف هذه الإتفاقيات للحد من ظاهرة التهريب التي أصبحت تكبّد الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة.

وإضافة إلى الإتفاقيات ذات الطابع الثنائي دخلت الجزائر في العديد من المبادرات ذات الطابع الجماعي والتي تهدف للتنسيق في المجالين العسكري والإستخباراتي بين دُول المنطقة لمواجهة التهديدات المشتركة لاسيما الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، فالجزائر وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي تبذل جهودا كبيرة وهي تتخرط في العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب وفي مساعدة دول الجوار خاصة دول الساحلية منها، فرغم مبدأ عدم تدخّل القوات الجزائرية

1 قوي بوحنية، "الجزائر والإنتقال إلى لعب دور الفاعل في إفريقيا..."، مرجع سابق، ص ص. 7، 8.

2 نور الدين دخان، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 14 (جانفي 2016)، ص ص. 178، 179.

خارج الحدود الوطنية إلا أنّ ذلك لم يمنع الجزائر من تقديم الدّعم اللوجستيكي والعسكري لمختلف الدّول في المنطقة ومنها مالي.¹

تعدّ "مبادرة دول الميدان" إحدى هذه المبادرات ذات الطّابع المؤسسي التي تهدف لتجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل والتي تضمّ كلا من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وقد جاءت هذه المبادرة بناء على اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة السابقة في 14 أوت 2009 حيث تمّ التنصيب الرسمي لـ " لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة" في أفريل 2010 بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل في الجزائر، و تتدخّل هذه اللّجنة في فضاء مشترك للنشاطات العمليّاتية وهو شريط صحراوي يمتدّ على طول 1959 كلم ويضم 12 دولة بينها الجزائر وليبيا ومالي والنيجر، كما تضمّ هيئة أركان اللّجنة أربع خلايا عمليّاتية، جوية وبرية واستعلاماتية ولوجيستيكية، إضافة لخلية أخرى للإشارة تضمّ ضباطا سامين من الدول الأربع الأعضاء، كما تم إنشاء وحدة للتنسيق والمتابعة والإتصال بالجزائر في أفريل 2010 بالجزائر تتقلّ بتزويد لجنة الأركان بالمعلومات الأمنيّة والتكتيكيّة والعمليّاتية المشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف عمليات التهريب والتجارة غير الشرعيّة في المنطقة، كما وضعت الجزائر في هذا الإطار مروحيّات للمناورة والقتال وكذا طائرات للمراقبة الجويّة المجهّزة بأحدث التقنيّات تحت تصرّف اللّجنة في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، هذا بالإضافة إلى إنشاء مركز قيّادة متقدّم مجهّز بمعدّات حديثة في برج باجي مختار تستفيد منه اللّجنة خاصّة في الحالات الطّارئة.²

وقد تمخّض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والإستخبارات في 15 سبتمبر 2010 لدول الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا إنشاء "خلية وحدة الرّيب والإذماج الإستخباراتيّة" وكان مقرّها ولاية تمنراست وتتولى إعداد استراتيجيّة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان وذلك من خلال رصد نشاطات جماعات تنظيم القاعدة والجريمة المنظّمة عن طريق التّصنّت على الإتصالات واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابيّة وكذا التعرف على المهريين خاصّة المتورّطين مع الجماعات الإرهابية.

1 Laurence Aida Ammour, "évolution de la politique de défense algérienne", **bulletin de documentation numéro. 07**, centre français de recherche sur le renseignement, (aout 2013), p.03.

2 التعاون في إفريقيا، " رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنيّة"، مجلة الجيش، ع.03، (أفريل 2013)، ص. 220.

عقدت في إطار مبادرة دول الميدان عدّة اجتماعات، من بينها اجتماع في 28 جوان 2013 بالجزائر العاصمة والذي عبّرت فيه الدول عن عزمها على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل وكذا إرساء تنمية مستدامة في دول الساحل كما تركّزت أشغال الاجتماع بين وزراء خارجيّة الدول على مسألة تأمين الحدود للحلول دون حركة الأسلحة والجماعات الإرهابيّة كما تمّ التّويه بدور وجهود "لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة" و"وحدة الإتصال والتنسيق" بدورهما في هذا المجال¹، كما عقد قادة جيوش الساحل اجتماعا آخر في جانفي 2015 بالجزائر برئاسة رئيس أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح من أجل تقييم الوضع الأمني بمنطقة الساحل وتبادل التحليلات والمعلومات و إعداد حصيلة شاملة حول النشاطات والأعمال المنجزة في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وجاء هذا الاجتماع بعد توقّف دام أزيد من عامين²، كما كان هناك اجتماع عادي لمجلس رؤساء أركان دول الساحل الأعضاء في لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة في شهر سبتمبر 2015 في ولاية تمنراست بالجزائر، حيث أكد خلاله قائد أركان الجيش الجزائري على تعبئة الجزائر لكلّ الوسائل من أجل مراقبة الحدود والدّفاع عنها ضد أي احتمال لاتساع دائرة التهديد ممّا مكّنها من منع عدّة محاولات لتسلّل الإرهابيين ونقل الأسلحة تجاه بلدان المنطقة، مع التأكيد على تحسّن الوضع الأمني في منطقة الساحل وضرورة الإبقاء على اليقظة وتمتين التعاون من أجل الحفاظ على المكتسبات المحقّقة³.

كما وقّعت الجزائر وتونس وليبيا على اتفاق ثلاثي لتعزيز الحدود عقب اجتماع رؤساء حكومات الدول الثلاث في 12 جانفي 2013 بمدينة غدامس في ليبيا، ويهدف الاتفاق إلى تعزيز القدرات والإجراءات الأمنيّة على الحدود المشتركة وتفعيل التعاون الأمني⁴، كما عملت الجزائر على تعزيز التعاون والتنسيق مع دول الساحل في المجال الإستخباراتي والأمني في إطار ما سميّ بمسار نواقشوط،

1 " دول الميدان عازمة على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل"، في: <http://www.elmakam.com/?p=6350>، (2016/04/10).

2 فتية بورويّة، " قادة جيوش دول الميدان يجتمعون في الجزائر لمناقشة الوضع الأمني في الساحل"، مجلة الرياض، ع. 16998، (07 جانفي 2015)، في: <http://www.alriyadh.com/1010941>، (2016/04/11).

3 حكيمة ذهبي، " الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصّة لدول الميدان لتأمين المنطقة"، في: <http://elmiwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/3601>، (2016/04/12)، 4.html.

4 دخان، مرجع سابق، ص ص. 180، 181.

وهذه المبادرة التي أطلقت من طرف مفوضية الإتحاد الإفريقي في 17 مارس 2013 والتي تهدف إلى تسهيل ودعم التعاون في مجال الأمن والإستخبارات في منطقة الساحل، والذي يشرف عليه الإتحاد الإفريقي عن طريق بعثة الإتحاد الإفريقي لمالي والساحل وتضمّ هذه المبادرة 11 بلدا وهي الجزائر، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا، ليبيا، مالي موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، التشاد، إضافة إلى الدول الأعضاء هناك العديد من الهيئات الإفريقية التي انضمت للمبادرة، مثل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ولجنة الخدمات والأمن والإستخبارات في إفريقيا وغيرها من المجموعات الإقليمية وشبه الإقليمية، وقد شاركت الجزائر في جميع الإجتماعات التي عقدت في إطار هذه المبادرة مثل اجتماع بوركينا فاسو في ماي 2014¹، كما شاركت في الاجتماع الذي عقد بعد ذلك في ديسمبر 2014 بنواقشوط في موريتانيا.

وتتركز جهود الجزائر في إطار هذه المبادرة على تعزيز الأمن بمنطقة الساحل على اعتبار أنها متضررة إلى حدّ كبير من انعدام الأمن في المنطقة، ويتمّ التنسيق مع العديد من الهيئات في إطار هذه المبادرة كما عقدت قمم وزارية جمعت وزراء خارجية البلدان المعنية من أجل تبادل الآراء وتقييم ما تمّ التوصل إليه بهذا الصدد.

لقد عملت الجزائر على تأمين حدودها من خلال اتخاذ إجراءات داخلية وكذا تعزيز التعاون مع دول المنطقة من خلال العديد من المبادرات التي تهدف إلى مواجهة الجماعية لهذه التهديدات خاصة وأنها تهتمّ جميع الأطراف في المنطقة نظرا لطبيعتها العابرة للحدود الوطنية.

ثالثا: تفعيل مسارات التنمية

يعتبر غياب التنمية أحد أهمّ مسببات الأزمات في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، ومن منطلق إدراك الجزائر لأهمية البعد التنموي في صناعة الأمن والإستقرار، فقد عملت على تعزيزها في إطار علاقاتها بدول الجوار وكذا في إطار مقاربتها لبناء الأمن في منطقة الساحل.

1 " اجتماع رؤساء الإستخبارات والأمن للدول الأعضاء في مسار نواقشوط"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/monde/4208>، (2016/04/20).

لعبت الجزائر دورا هاما في عملية تطوير منظور إقليمي على المستوى السياسي والإقتصادي وذلك من خلال العمل في إطار الإتحاد الإفريقي وتحت مبادرة النيباد (NEPAD)، فقد ازداد اهتمام الجزائر بالقضايا الإفريقية على اعتبار أنّ المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا والتي على رأسها انخفاض معدّل التنمية ومشكلة تراكم الديون وخدمات الديون التي تعاني منها الدول الإفريقية والتي جاءت في الأصل من أجل تحقيق التنمية، لكن خدمات الديون أصبحت تمتصّ الفائض الذي يمكن أن يوجّه للتنمية، ولذلك جاء اهتمام الجزائر بهذا الأمر وخاصة لدى ترأسها للقمّة الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية فقامت بإعداد خطة تنموية في إفريقيا عرفت بالألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP والتي بدورها كانت جزءا من مبادرة النيباد التي أنشأت فيما بعد.¹

في سنة 2002 تم الشروع في إنجاز أنبوب غاز طوله 4500 كلم يمتدّ من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالتيجر والجزائر بقيمة قدرها 13 مليار دولار، ولهذا المشروع له أبعاد اجتماعية وتنموية محلية على الأقل عبر ممر الأنبوب، من خلال تشغيل السكان وخلق نشاطات اقتصادية وتجارية واجتماعية وهو ما يؤدي إلى إيجاد مرافق عامة مثل المدارس ومراكز التكوين والمؤسسات الصحية والنقل من العزلة التي تعاني منها المنطقة.²

منحت الجزائر 1.5 مليون أورو كالتزام منها بإطلاق عدّة مشاريع اقتصادية وذلك تطبيقا لمضمون الشق الاقتصادي من اتفاق السلام بين الحكومة المالية ومسلحي القبائل التارقية العربية الموقع في الجزائر في جويلية 2006، حيث التزمت الجزائر بإنجاز مشاريع تنموية في محافظات كيدال وغاو وتمبوكتو وتشمل تلك المشاريع مجالات الصحة والتعليم والتكوين المهني وعدّة تدابير تقنية أخرى كإعداد دراسات تقنية حول التنقيب عن المياه في هذه المناطق ما من شأنه النهوض بالقطاع الفلاحي، لكن تدهور الأوضاع الأمنية عطّل هذه المشاريع، كما أنّ الشركة الجزائرية لصناعة الأدوية "صيدال" تقوم

1 العايب، مرجع سابق، ص. 116.

2 إسماعيل ديش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، استراتيجية-مجلة دراسات الدفاع والإستقبال، ع.01، (السداسي الأول 2014)، ص. 79.

بتصدير الأدوية للعديد من الدُول الإفريقية منها مالي، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا و غيرها من الدول وهذا ما يبرز جهود الجزائر لدعم الرّعاية الصّحية في إفريقيا وبالتالي الدّعم غير المباشر للتنمية البشرية.¹

كما أنّ الجزائر اقترحت إنشاء صندوق لشمال مالي ودفعت 10 ملايين دولار لفائدة مشاريع تنمويّة لبناء بنى تحتية في مدن غاو وكيدال وتومبوكتو مع القيام بحفر آبار للري والسقي وشرب المياه وإنشاء مراكز للتكوين المهني والتعليم ومراكز الطّب والصّحة، وتتمّ هذه المبادرات بالتعاون المشترك مع دول الساحل وذلك من أجل حماية الفئات الشبّانية في منطقة شمال مالي من إغراءات الجماعات المسلحة، وقامت الجزائر بتخفيف عبء المديونية المالية للنيجر في نهاية أوت 2011 بمسح ديونها البالغة 20.7 مليون دولار²، كما قامت الجزائر بمسح ديون العديد من البلدان الإفريقية الأخرى من أجل مساعدتها على التخلّص من عبئ المديونية و النهوض بالتنمية.

وفي إطار مشاريع التكامل الإقليمي فإنّ الجزائر شاركت في مشروع "الطريق العابر لصحراء إفريقيا" وهو المشروع الذي يغطّي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط عواصم بعض الدول الإفريقية من أجل ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة، ويربط هذا الطريق بين ست بلدان وهي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد نيجيريا، ويساهم في زيادة المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب المتجاورة، وقد أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار دولار أورو لإنجاز الشطر الخاص بها وقد نجحت حتى الآن في إنجاز 95 % كما أنجزت المقطعين الخاصين بالنيجر وتونس على امتداد 39 كلم و 2400 كلم على التوالي، كما قامت الجزائر بإقامة شراكة في مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز والتي تربط بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول حيث تفرض عليها إتاوات ورسوم توجّه لتنمية المناطق الحدودية.³

1 هشام فرجاني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، مذكرة ماجستير علوم سياسية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص. 121.

2 إلياس زوين، "الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي"، استراتيجية-مجلة دراسات الدفاع والإستقبلية، ع.2، (السداسي الثاني، 2014)، ص. 138.

3 دخان، مرجع سابق، ص. 182.

كما عملت الجزائر في هذا الإطار على تنمية مناطق الجنوب الجزائري من خلال مختلف برامج دعم الجنوب والذي يتّصل مباشرة بمناطق النزاع التي تشهد نزوحاً للعديد من اللاجئين الأفارقة مما خلق بعض المشاكل لسكان تلك المناطق، خاصة في ظل ازدياد المطالبة بالشغل وتحقيق تنمية كافية بهذه المناطق المعزولة والبعيدة عن الشمال، فإقامة العديد من المشاريع الكبرى في هذه المنطقة من شأنها أن تدفع بالتنمية وبالتالي ضمان الإستقرار بالمنطقة، فتحقيق التنمية الكافية في هذه المناطق إضافة إلى دعم التنمية في مناطق النزاع في الدول الأخرى من أجل شأنه أن يقلل من المخاطر الأمنية التي تشهدها المنطقة.

خلاصة

من خلال دراسة خصوصيات الجوار الإقليمي للجزائر يتضح أنه يعاني من هشاشة أمنية خاصة في منطقة الساحل المجاورة، كما أنّ السّمة البارزة هيّ ضعف أداء الأنظمة السياسية في جُلّ الدول المجاورة وعدم قدرتها على تحقيق تنمية شاملة على الرّغم من الموارد التي تتوفّر عليها، وقد انعكس هذا في طبيعة المطالب الشعبيّة التي تتادي بمحاربة الفساد المنقشّي على جميع المستويات وكذا المطالبة بتحسين الظروف المعيشة للمواطن، وقد تسبّبت هذه المطالب في تغييرات كبيرة على مستوى الأنظمة السياسية خاصة في حالي تونس وليبيا.

لقد انعكس تأزم الوضع في مالي وتونس وليبيا سلبا على الأمن الوطني الجزائري خاصة مع تفاقم النّشاط الإرهابي في المنطقة، وقد تبنّت الجزائر مقاربة أمنية متعدّدة الأبعاد في التعامل مع التهديدات المختلفة القادمة عبر الحدود، إضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها من أجل عودة الاستقرار إلى البلدان السابقة الذكر، فإنها قامت بالإنخراط في العديد من المبادرات الإقليمية لتعزيز الأمن في منطقة الساحل ككل كما أنّها وقّعت عدّة اتفاقيات للتعاون المشترك خاصة في مجال حماية الحدود على اعتبار هذه التهديدات عابرة للحدود الوطنيّة.

كما كان لعنصر التّمية اهتمام خاصّ من قبل صانع القرار الجزائري وذلك من خلال دعم جميع البرامج التّمويّة في المنطقة والعمل على القضاء على مسبّات التّهديد الأصليّة، وذلك بناء على اعتبار أنّ ضعف التّميّة هو أحد أهمّ مهدّات الأمن والاستقرار في المنطقة.

الفصل الثالث:

أداء الدبلوماسية الجزائرية في أزمة

مالي (2012-2015)

تمهيد

لقد شهدت مالي بعد الانقلاب العسكري على الرئيس أمادو تومانو توري سنة 2012 حالة تأزم داخلية خاصة بعد إعلان إقليم الأزواد في الشمال عن الانفصال وتحالف بعض حركات التمرد مع مجموعات مسلحة لها علاقة بشبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، وقد أنتج الوضع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي بالنسبة لمالي، كما انعكست هذه الأزمة على الجوار الإقليمي، وهو ما دفع بالجزائر إلى المبادرة لحل هذه الأزمة وبطلب من السلطات المالية نظرا لكونها قادت عدة وساطات سابقة في سنوات التسعينات وخلال الألفية الجديدة لكن الإتفاقات الموقعة لطالما فشلت عند تطبيقها نتيجة لتعقد طبيعة الأزمة وللخلفيات التاريخية لها.

سنتناول في هذا الفصل طبيعة النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، كما نتطرق كذلك للوساطة الجزائرية كآلية لحل هذا النزاع خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في النزاع الذي أحدث تحولا هاما في النزاع لنقوم في الأخير بمحاولة لتقييم دور هذه الوساطة والقيام بقراءة لاتفاق السلم والمصالحة في مالي الذي جاء نتيجة جهود الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، ومعرفة مدى نجاح الجزائر في القيام بهذه الوساطة وطبيعة ردود الفعل الدولية اتجاهها.

المبحث الأول: النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري

مرّ النزاع داخل دولة مالي بعدة مراحل وتأرجح بين فترات من التصعيد وأخرى من التهدئة نتيجة للعديد من الأسباب، ولا شك أنّ العديد من الأطراف الخارجية كانت لها أدوار متباينة فيما يتعلق بالنزاع، لكن الأکید هو تأثيرها عليه، وقد انعكس هذا النزاع على الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر بحكم الجوار الجغرافي ونظرا للعديد من المعطيات الأخرى المرتبطة بالنزاع خاصة ما تعلق منها بمسألة التوارق.

أولا: الجذور التاريخية للنزاع في مالي وأطرافه المباشرة

1) الجذور التاريخية للنزاع:

بعدها حصلت دولة مالي على الإستقلال من الإستعمار الفرنسي سنة 1960 كان إقليم أزواد يشكل 70 % من مساحتها ويقع هذا الإقليم بين خمس دول وهي الجزائر و موريتانيا، مالي و بوركينا فاسو النيجر، ويتشكل المجتمع الأزوادي* من قبائل عربية في الجهة الشمالية والغربية وقبائل أخرى تارقية في الشمال والشرق وقد تجاهلت فرنسا حين وضعت الحدود التركيبية السكانية لإقليم أزواد وبقي هذا الإقليم تابعا لمالي كعقوبة لتمرد ضد سلطات الإحتلال ، وبعد الإستقلال جاء تشكيل الحركة الشعبية الأزواذية في بداية الستينات وذلك بسبب الإهمال الذي عانى منه الأزواديون ومن هنا بدأت مطالب الانفصال وأخرى لتشكيل حكومة فيدرالية، لكن التمرد انتهى سنة 1963 على يد الرئيس المالي موديبو كايتا وقد كان هذا التمرد بداية للعديد من مطالب الانفصال وبداية لنزاع داخلي امتد لعقود طويلة في دولة مالي¹ و على العموم مرّ تطوّر الأزمة في مالي بثلاث مراحل أساسية وهي:

1_1 بداية الأزمة في مالي(1960_1989).

لقد تطلّعت القبائل التارقية والعربية المنتشرة في الشمال المالي بعد استقلال مالي سنة 1960 إلى التخلص من التمييز العرقي الذي غرسه المستعمر الفرنسي، لكن الحكومة المالية بعد الإستقلال لم

1 أحمد عبد الدايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزواذية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 16، (جوان 2013)، ص ص. 21، 22.

* الأزواد هو الإسم الذي يطلق على مجموعة القبائل التارقية والعربية وبعض الأقليات من الزنوج ويمثل التوارق أكثر من ثلثي هذا المزيج والذين يقطنون شمال مالي والنيجر.

تقدّم أي جديد بهذا الصدد واستمرّ التمييز بين الجنوب المالي وشماله مما عمّق الشعور بالظلم والإضطهاد لدى أزواد مالي والتوارق بصفة خاصة¹.

التعسّف وفرض ضرائب كبيرة على السكان والإساءة لأعيان القبائل في الشمال أدى إلى نشوب نزاعات مسلحة بين السلطات المالية والتوارق، فالدولة المالية وفرت الحاجيات الأساسية لسكان الجنوب فيما أهملت سكان الشمال على الرغم من أن منطقتي كيدال وتمبكتو في الشمال تمثلان أكثر من ثلث الأراضي الماليّة، وبسبب هذه الوضعية السيئة اندلعت حركة مسلحة ضد الجيش المالي عام 1963 تعبيرا عن رفض الوضع، إلا أنه تم إيقافها وكان ردّ الحكومة المالية بإبادة قطعان الماشية للسكان المحليين وتسميم الآبار مما أدى إلى هجرتهم نحو البلدان المجاورة وبهذا حدثت هوة كبيرة بين الحكومة المركزية والتوارق خاصة مع إعدام بعض اللاجئيين التوارق الذين سلمتهم الجزائر للحكومة المالية، وازداد الوضع سوءا بعد وضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية و انتشار الجفاف في الفترة ما بين 1972 و1974 مما أدى إلى مزيد من الهجرة نحو دول الجوار، ومن هنا بدأ الشباب الماليون يحتكّون ببعض حركات التحرر خاصة مع الإتصال بجهة البوليزاريو وكذا السلطات في ليبيا، وتم عقد "مؤتمر خميس" في 1 سبتمبر 1980 بليبيا،² والذي تلاه تنديد الرئيس الليبي معمر القذافي بممارسات النظام المالي ضد الأزواد وفتح لمعسكر تدريبي في ليبيا وإدماجه للشباب الماليين في صفوف المقاتلين التوارق واستخدموا في الحرب الليبية ضد التشاد³، مما أكسبهم خبرة عسكرية ليتم عقد مؤتمر ثاني لدراسة شؤون الحركة السرية للأزواد وتم الإتفاق على القيام بأعمال مسلحة في شمال مالي وتمّ تشكيل خلايا سرية للحركة الأزوادية في مدن كيدال وغاو وتمبكتو شمال مالي في الفترة ما بين عامي 1988 و1989.⁴

1 أحمد شنة، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط.1، 2000)، ص.59.

2 هناء قاسمي وعبد الرؤوف بن الشيهب، المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2013/2012)، ص ص. 11-14.

3 Mehdi Taje, *L'instabilité du Sahel menace la sécurité du Maghreb*, collège de défense de L, OTAN, Rome, (décembre 2006), p. 63.

4 شنة، مرجع سابق، ص ص.64-65.

2_1 مرحلة العمل المسلح (1990_2011).

مع بداية سنوات التسعينات وبالضبط في شهر فيفري من سنة 1990 تم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والتي تزعمها إباد آغ غالي ولعدم حيازتها على كميات كبيرة من السلاح قررت الحركة الهجوم على بعض الأهداف العسكرية المالية للحصول على السلاح وقد تم ذلك في جوان 1990 حيث هاجمت مجموعة مكونة من 60 فردا العديد من المواقع العسكرية مما مكنها من الإستيلاء على كميات معتبرة من السلاح والذخيرة، وقد أقامت الحركة بعد ذلك عددا قليلا من القواعد العسكرية في عدد من المدن وهي تيكاري وبروسا وتيغرغار وهي في محيط مدن كيدال وغاو في شمال مالي¹. بهذا أصبح النظام في مالي في مواجهة حركة مسلحة في الداخل وضغوطات خارجية داعية لإعادة النظر في أوضاع الأزوايين، أما ميدانيا فقد جلبت الحركة المسلحة الكثير من المؤيدين من خلال انضمام العديد من القبائل التارقية والعربية المنتشرة في شمال مالي للحركة ما دفع بالجيش المالي لمحاولة إعادة فرض النظام في المنطقة عن طريق القوة ، وقام باستهداف المدنيين كانتقام من المتمردين واستطاعت الحركة بعد ذلك توجيه عدّة ضربات للجيش ، لكن هذا الأخير شنّ عمليات مضادة بهدف السيطرة على قواعد الحركة كما شنت الحكومة المالية حملات إعلامية ضد المتمردين ، مبررة موقفها كنتيجة للإنتقادات الخارجية التي تتلقاها بسبب تصاعد الأزمة².

انقسمت الحركة الانفصالية على نفسها في سنوات التسعينات خاصة بعد الإعراف بها من قبل الحكومة المالية في اتفاق تمناست لسنة 1991 والذي مهد لتوقيع الميثاق الوطني لسنة 1992 مع الحكومة المالية والذي منحت بموجبه صلاحيات موسعة لأقاليم الشمال بالإضافة لتوسيع الإستثمار الحكومي بها من أجل خلق تنمية محلية وكذا إنماج المقاتلين التوارق في المنظومة الإدارية والعسكرية للدولة المالية، ولم تتوقف حركات التمرد التي تطالب بالإنفصال وعادت الأعمال المسلحة في سنة 1994 ثم في 2006، حيث انسحب عقيد في الجيش المالي وهو "حسن فغاغا" في شهر أفريل 2006

1 شنة، مرجع سابق، ص ص. 77-88.

2 قاسمي وبن لشهب، مرجع سابق، ص ص. 15-17.

رفقة مسلّحين من الجيش وقام باحتلال مدينة كيدال في شهر ماي وردّ عليه التوارق بالهجوم على موقع عسكري بكيدال ومناكا وقد نفّذه "التحالف الديمقراطي للتغيير".¹

1_3 مرحلة انفجار الأزمة سنة 2012.

لقد قام النظام الليبي في عهد القذافي بإيواء بعض الرافضين لاتفاق مالي بين المتمردين والجيش في سنة 2006 وتمت عملية ذمهم في النسيج العسكري الليبي، ومن بينهم العقيد "محمد آغ ناجم" الذي أصبح قائدا في كتائب القذافي ولعب دورا مهما في تهريب السلاح الليبي نحو الشمال المالي حيث تتواجد عناصر حليفه "إبراهيم آغ باهانغا" الذي كان يحضّر لتوسيع تمرد المسلح، إلا أنه توفي في حادث سير في أوت 2011 أثناء عملية لنقل السلاح من ليبيا إلى معقل المتمردين في شمال مالي، وبعد شهرين من وفاته قررت حركتان من التوارق وهما الحركة الوطنية لأزواد وكذا الفصيل العسكري لحركة آغ باهانغا (تحالف 23 ماي لتوارق مالي والنيجر) الإنذماج في الحركة الوطنية لتحرير أزواد ووقع محضر الإنذماج في 16 أكتوبر 2011، كما استفادت الحركة من التحاق أفراد كانوا ضمن الجيش الليبي وقد كانوا مدججين بالعتاد والسلاح، وبهذا انطلقت شرارة الحرب في 17 جانفي 2012 من مدينة "مناكا" وقد استفادت الحركة مند دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات جهادية أخرى و سيطرت على أكبر مدن الشمال و حققت انتصارات كبيرة على الجيش المالي المنهار فسارعت لإعلان استقلال إقليم الأزواد من جانب واحد في يوم 06 أفريل 2012 واتخذت من مدينة غاو عاصمة لها كما تم تعيين مجلس انتقالي ضم 28 عضوا برئاسة "بلال آغ شريف" وعضوية آغ نجيم كوزير للدفاع، لكن مع معارضة الإرهابيين في المنطقة لفكرة الانفصال - كانوا يريدون إقامة دولة إسلامية وليس الانفصال بإقليم فقط- وهم حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المتحالفين مع تنظيم القاعدة، تراجعت قوة الحركة الوطنية لتحرير أزواد رغم محاولاتها للتقارب مع أنصار الدين التارقية.²

1 Bouhleb Hardy, Ferdous, Crises Touarègues au Niger et au Mali, Ifri Programme Afrique sub-saharienne, (janvier 2008), sur : [http://www.ifri.org/files/Afrique/sem crises touarègues FR.pdf](http://www.ifri.org/files/Afrique/sem%20crises%20touarègues%20FR.pdf), (12/04/2016).

2 عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (أوت 2012)، ص 5،4.

شهد شمال مالي في ظل هذا الوضع سيطرة الجماعات الجهادية على الأوضاع وقيام بعض الفصائل بتطبيق الشريعة وإقامة الحدود على السكان المحليين ينزحون نحو البلدان المجاورة كالنيجر والجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو، ومما زاد الوضع سوءا هو ضعف الجيش المالي خاصة بعد الانقلاب على الرئيس أمادو تومانو توري واتهامه بعدم القدرة على محاربة الجماعات الجهادية في الشمال والتي كبدت الجيش خسائر فادحة.

(2) الأطراف المباشرة في النزاع.

هناك العديد من الأطراف المتدخلة بشكل مباشر وميداني في النزاع في مالي فمنها ما يحسب على الحركات الجهادية الإرهابية ومنها ذات الطابع القومي، لكن الأكيد هو وجود علاقة مباشرة فيما بينها.

2_1 الحركة الوطنية لتحرير الأزواد:

تأسست رسميا في أكتوبر 2011 من ائتلاف مجموعات تارقية في شمال مالي وعملت منذ البداية على إنشاء كيان سياسي مستقل في شمال مالي يسمّى "الأزواد"، استمدت الحركة قوتها العسكرية من عودة "محمد آغ نجيم" من ليبيا والذي كان قد عارض اتفاق الجزائر في سنة 2006، ويعدّ غياب برنامج سياسي واضح لدى الحركة وكذا عدم وجود موارد كافية أهم سببين في عدم قدرتها على بناء قوة عسكرية كبيرة وتأسيس دولة قوية¹، ثم تدعّمت الحركة بانضمام الحركة الوطنية لأزواد والفصيل العسكري لحركة "آغ باهانغا" لها سنة 2011 وقد ساهم المؤتمر الأمازيغي العالمي في الدعاية الإعلامية لهذه الحركة وقدمها للعالم على أنها منظمة تحرير ليبرالية تتبنى فكرا ديمقراطيا ذو مرجعية علمانية.²

2_2 القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

كانت في الأصل تسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" كما ذكرناه سابقا لكن انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة العالمي ذي التوجه العالمي سنة 2007 مستغلة العلاقات السياسية والروابط الأسرية

1 Shivit Bakrania, "Conflict Drivers, International Responses, and the Outlook for Peace in Mali", (GSDRC Issues Paper), University of Birmingham, (January 2013), p. 5.

2 مامادو باه، مرجع سابق، ص.4.

مع القبائل العربية في شمال مالي لأجل كسب مكانة لدى المجتمعات المحلية العربية في تمبكتو، وقد استغل التنظيم موارده المالية في سبيل كسب ود بعض زعماء القبائل العربية والتارقية خاصة وأنه يتحكم في نشاطات التهريب والجريمة المنظمة في المنطقة، وقد قام التنظيم بالتحالف مع جماعة أنصار الدين.¹

2_3 حركة أنصار الدين:

هي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها زعيمها التقليدي "أياد آغ غالي" الذي يهتم بالحفاظ على علاقاته الواسعة الأطراف الفاعلة والتي مكنته من التأثير في عمليات الإفراج عن رهائن غربيين والتي أظهرته على أنه زعيم براغماتي وحكيم² وله علاقات مع تنظيم القاعدة ومع التوارق وكان له دور هام في الأزمة الأخيرة بعد سنة 2012 في مالي وعلاقته مع الجزائر، هذا ما شكّل ضغطاً هائلاً على الجزائريين كي يستخدموا نفوذهم معه ومع جماعته المسلحة، فالجزائر تعرف ديناميكية الصّراع في مالي ولها القدرة على الضغط والتأثير على صنّاع القرار في الأطراف المسلحة الرئيسية في مالي.³

2_4 حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

يقودها "سلطان ولد بادي" و "حماد ولد محمد الخير" وهو ناشط موريتاني سابق في تنظيم القاعدة وانضم لهما العشرات من الشباب المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي وأصبحت بذلك الحركة رمزا للتيار السلفي الجهادي ، وقد أعلنت عن نفسها في أكتوبر 2011 بعد الانفصال عن تنظيم القاعدة بسبب صراعات حول الزعامة ، وقد نفذت هذه الحركة عمليات اختطاف رعايا ايطاليين وإسبانيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تندوف في أكتوبر 2011، كما نفذت تفجيرين انتحاريين استهدفا مقرا للدرك الوطني الجزائري بتمنراست في 3 مارس 2012.⁴

إضافة إلى تدخلها في الجزائر فقد تدخلت هذه الحركة قبل ذلك في النزاع في مالي أواخر عام 2011 بعد أن انشقت عن القاعدة، وحظيت الحركة في غاو بشمال مالي بدعم بعض المجموعات التارقية مثل السونغاي والبيول والذين يمثلون أغلبية في المنطقة وهو ما شجعها على مهاجمة الحركة

1 أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص.9.

2 Catherine Goueset, " Mali : pourquoi l'Algérie parie sur les islamistes d'Ansar Eddine",

l'express, (4 juillet 2012), sur : <http://www.l'express.fr>, (15/03/2016).

3 أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص.12.

4 قاسمي وبن الشيهب، مرجع سابق، ص.27.

الوطنية لتحرير الأزواد في جوان 2012 مما أدى إلى عن انسحابها من العديد من المدن في شمال مالي.¹

2_5 الحكومة المالية:

يعد النظام السياسي المالي ومنذ بدء عمليات التمرد والمطالبة بالإنفصال من جانب الحركات التارقية طرفا مباشرا في النزاع، حيث اتسمت الأنظمة السياسية منذ استقلال مالي بالدكتاتورية وتعصب القادة السياسيين لإثنيّتهم وكذا استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر الكراهية العرقية وزرع روح العداء والتعامل بعنف وبأبشع الوسائل مع حركات التمرد بداية من سنة 1963، إضافة إلى فساد مؤسسات الدولة خاصة خلال حكم توري الذي شهدت الجماعات الجهادية والإجرامية في الشمال الجو المناسب للقيام بأنشطة هدامة.

فقد أضعف الفساد الذي تفشى خلال فترة حكم توري مؤسسات الدولة وتراجعت بذلك الثقة الشعبية في النظام السياسي، وقد علّق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وأنهى أخرى في سنة 2010 وهو ما أكد قلقه المتزايد بشأن الفساد الذي استشرى في النظام المالي، حيث أكد التقرير أن أموال المنح المقدمة لمالي تم اختلاسها من طرف المسؤولين وهو ما أدى إلى فتح تحقيقات رسمية مع وزير الصحة "إبراهيم توري عمر" و 14 عشر موظفا في الحكومة سنة 2011، وقد دفع الفساد المستشري واتهام الرئيس توري بالفوز في الانتخابات الرئاسية في 2002 و 2007 عن طريق التزوير بالمواطنين الماليين إلى الإيمان بأن الديمقراطية في بلدهم كانت مزيفة وأن المسؤولين كانوا دوما فوق القانون.²

فقد أدى الفساد إلى كذلك إلى إضعاف مؤسسة الجيش وهو ما تفسره عدم قدرته على إدارة الأمور في شمال البلاد وإيقاف التمردات الذي يشهدها منذ سنوات التسعينات، فقد كانت إذن الحكومات المالية منذ الإستقلال طرفا في هذا النزاع فمحاولات الإنفصال لم تهدأ منذ ذلك الحين، وما عقّد الوضع أكثر هو عدم الإستقرار الذي يميّز به النظام السياسي المالي الذي عرف عدّة هزّات كبيرة أضعفته،

1 Shivit Bakrania, *op.cit.* p.07.

2 فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري 2013)، ص. 4.

والتي كان آخرها الإنقلاب العسكري على الرئيس تومانو توري سنة 2012 وهو ما شل قدرته على التعامل مع الأزمات الداخلية خاصة ما تعلق منها بالتمرد القائم في شمال البلاد وعدم التمكن من القضاء على المسببات الأصلية لها.

ثانيا: الأطراف غير المباشرة الفاعلة في النزاع المالي

هناك العديد من القوى الإقليمية والدولية التي لها دور غير مباشر فيما يجري في مالي وذلك من خلال ارتباط الدّاخل المالي بمصالح هذه الأطراف والتي تتباين بشكل واضح، فكل طرف له أهدافه واستراتيجيته في مالي وهو ما أدى إلى تعقيد الوضع أكثر بالنسبة لهذا البلد، فعدا الجزائر هناك العديد من الدّول التي لها يد في النزاع في مالي، كما كان لبعض المنظمات الدّولية دور هام في مالي.

(1) الدّول:

1_1 ليبيا:

كانت هناك علاقة وطيدة بين التوارق ونظام معمر القذافي في ليبيا والذي طالما استعمل هذه الفئة في مخططاته الهادفة لإنشاء "جمهورية التوارق"، فقد دعمت ليبيا التوارق بالأسلحة كما ساهمت في تكوين "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى"، والتي تتكون من عدة قبائل تارقية في الدول التي توجد بها هذه الفئة¹، فالقذافي كان يبحث عن الإتجاه نحو الجنوب دوما و طرح فكرة "الولايات المتحدة للصحراء" والتي تقوم على تقوية أطر اجتماعية تقليدية مبنية على الولاء للقبيلة والإنتماء للتوارق بدلا من الإنتماء للدولة الوطنية²، وقد أكد "محمود اقامة" كبير أعيان منطقة التوارق بمنطقة الأهقار على وجود محاولات لبناء "دولة الصحراء الكبرى" وعاصمتها تمنراست وقد قادت هذه المحاولة حركات أنشئت في النيجر ومالي، كما أنّ هناك يد للقذافي في كل ما يجري في المنطقة، فهو المسؤول عن مخازن السلاح الواقعة بشمال مالي كما أنه هو من جندّ أبناء المنطقة في كتائب ما يسمى الفيلق الأخضر،

1 حسين بوقارة، "مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العالم الإستراتيجي، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص.8.

2 منصور لخضاري، الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط، ع.143، (خريف 2012)، ص.14.

وهناك مصادر تتحدث عن إفساد القذافي للإتفاقيات المبرمة بين الحكومة المالية والتمرديين مثل "اتفاق تمنراست" سنة 1991 واتفاق الجزائر في سنة 2006¹.

إذن فنظام القذافي كان مسؤولاً مباشراً على ما يحدث في مالي فترة ما قبل سقوطه وتواصل ذلك حتى بعد سقوطه وخاصة بعد عودة المقاتلين في صفوفه إلى شمال مالي وحيازتهم على أسلحة وذخيرة ساعدتهم على القيام بالتمرد وإعلان قيام دولة الأزواد، فالتطورات التي شهدتها ليبيا انعكست مباشرة على مجريات النزاع في مالي لتنعكس فيما بعد على المنطقة ككل من خلال انتشار الأسلحة واستغلالها من طرف شبكات الجريمة المنظمة والمجموعات الجهادية والإرهابية في المنطقة.

2_1 المغرب:

لقد حاول المغرب على الدوام استغلال التوارق من أجل القيام بمخططات استهدفت الدول التي تحتوي على هذه الفئة، فالمخابرات المغربية تنشط في منطقة الساحل بقوة خاصة مع وجود بعض المنادين بمشروع المغرب الكبير الذي يضم مناطق يقطنها التوارق، فالمغرب حاول استخدام هذه القضية في إطار تنافسه مع الجزائر من أجل إضعافها وخلق مشاكل لها، وقد صرح الملك المغربي سابقاً "الحسن الثاني" بأنه لا وجود لأي مانع من دعم التوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم مادامت الجزائر تدعم إنشاء دولة صحراوية مستقلة².

أما على صعيد التدخل في أزمة مالي والإهتمام بحديثياتها ومناقشتها، فقد سجّل المغرب حضوره بكثافة بصفة رسمية أو غير رسمية في الاجتماعات التي تقيمها المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بخصوص الأزمة في مالي وكان ذلك عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، فخلال اجتماع أديسأبابة للدول المانحة والذي نظم على هامش القمة الإفريقية رقم 20 شارك المغرب رسمياً وواعد بتمويل نشر قوة إفريقية في مالي والمساعدة في إعادة تنظيم الجيش وأعلن وزير الخارجية المغربي بالمناسبة عن تقديم المغرب لدعم مالي قيمته 5 ملايين دولار أمريكي، كما يبرز مسؤولون مغاربة بأن مجلس

1 "الجزائر أكبر خاسر في الحرب على مالي والقذافي وراء ما يقع"، في:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147339.html>، (2016/03/20).

2 نبيل بويبية، الأمن في منطقة الصحراء بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2009)، ص. 141.

الأمن في قراره رقم 2085 -الذي سمح بالتدخل العسكري في مالي- قد تم اتخاذه وفق مبادرة مغربية على هامش رئاستها للمجلس في تلك الفترة.¹

1_3 فرنسا:

تعدّ دولة مالي من بين المستعمرات الإفريقية السابقة لفرنسا والتي لطالما عملت على الحفاظ على مصالحها في إفريقيا عموماً وفي مالي على سبيل التخصيص، وذلك في إطار التنافس مع قوى أخرى لها مصالح في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

عبّر الرئيس الفرنسي سابقاً "فرنسوا ميتران" عندها كان وزيراً لما وراء البحار عن اهتمام فرنسا بالقارة الإفريقية وبأن فرنسا لن يكون لها مستقبل في القرن الواحد والعشرين دون إفريقيا، وبناءً على هذا الاهتمام فقد أبرمت فرنسا بعد استقلال مستعمراتها عدة اتفاقيات للدفاع والتي احتوت على عدة بنود سرية، وبمقتضاها أقامت العديد من القواعد العسكرية في كل من السينغال والغابون والتشاد وغيرها من الدول، وفي السنوات الأخيرة أبرمت اتفاقيات تعاون عسكري جديدة وكانت من بينها اتفاقية مع مالي في جويلية 2014.²

تتواجد فرنسا بقوة في منطقة الساحل من خلال مشاريعها الإقتصادية وتواجد شركاتها بالمنطقة فعلى سبيل المثال تقوم الشركة الفرنسية المتخصصة في استغلال اليورانيوم آريفا (AREVA) باستثمارات كبيرة في النيجر الذي يشكل تصدير اليورانيوم ما نسبته 72 في المائة من صادراتها كما أنّ 60% من الواردات الفرنسية من اليورانيوم تأتي من النيجر، كما تعتبر مالي ثاني دولة في الساحل تتوفر على خزان احتياطي من مادة اليورانيوم والبتروول ومواد أخرى نادرة.³

الإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل ككلّ والخوف من تهديد مصالحها الإقتصادية بالمنطقة خاصة في ظلّ تنامي التهديدات الإرهابية هو ما جعل فرنسا تدخل على خطّ النزاع في مالي من خلال العملية العسكرية التي قامت بها في جانفي 2013 والتي كانت أهدافها المعلنة تتمثل في وقف زحف المجموعات

1 قاسمي وبن الشيب، مرجع سابق، ص 33، 34.

2 خير الدين شمامة، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 2، (ديسمبر 2014)، ص. 55.

3 ديش، مرجع سابق، ص. 61.

الإرهابية نحو العاصمة باماكو، لكن الحقيقة أنّ التدخّل الفرنسي له مبررات أخرى غير معلنة، فالأمن والإستقرار داخل مالي وفي منطقة الساحل عموماً يعدّ أولوية لدى فرنسا. *

1_4 الولايات المتحدة الأمريكية:

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أهمّ الفواعل الدوليين الذين لهم تأثير ونفوذ في العديد من المناطق في العالم، وامتدادات المصالح هي التي تحدد وجود هذه الدولة في منطقة ما من عدمه وخاصة ما تعلق منها بالموارد الهامة والأولية، وتعدّ إفريقيا عموماً ومنطقة الساحل خصوصاً أحد أهم المناطق التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً خاصاً وذلك قامت بالعديد من الخطوات في سبيل فرض وجودها في المنطقة في إطار التنافس مع قوى أخرى كفرنسا والصين.

قامت وزارة الدفاع الأمريكية منذ سنة 1996 بإطلاق مبادرة رد الفعل على أزمات إفريقيا (ACRI) والتي تتضمن التنسيق بين الوسائل العسكرية مع الدول في إفريقيا وكانت دولة مالي جزءاً هاماً من هذه المبادرة، وبعد توسيع نطاق الأمن القومي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فإن نطاق الحرب على الإرهاب اتسع لدى أمريكا، وقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب بإعداد مخطط مبادرة الساحل (PSI) والذي يهدف بالأساس إلى حماية الحدود من تجارة المخدرات والأسلحة والإرهابيين، وبناءً على هذا قامت الولايات المتحدة بتدريب عسكريين في كل من النيجر وموريتانيا والتشاد ومالي، هذه الأخيرة منحتها الولايات المتحدة 475 ألف دولار من ميزانية هذا المخطط بهدف تأهيل مدرّج قاعدة "سينو" في باماكو.

بعد ذلك أنشأت الولايات المتحدة مشروع الرد على الإرهاب العابر للصحراء (TSTC) والذي كانت مالي عضواً فيه رفقة دول المغرب العربي ثم عوّضت هذه الآلية بالأفريكوم، كما أنّ واردات الولايات المتحدة من البترول الأمريكي بلغت 25 بالمئة من مجموع وارداتها سنة 2015¹، هذا ما يفسّر اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا كمصدر هام للموارد.

1 شماعة، مرجع سابق، ص. 56.

* سنتطرق لاحقاً للتدخل العسكري الفرنسي في مالي بالتفصيل.

أكدت الولايات المتحدة عدم تدخلها عسكرياً في مالي في شهر سبتمبر 2012 على لسان القائد الأعلى لأفريقيا "كارتر هام" في ظل الأزمة التي يعيشها البلد مع اعترافه بتعقيدات الوضع في مالي وضرورة إيجاد حلول من خلال المشاورات داخل مجلس الأمن، مع التأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب في مالي وتبني جميع الحلول السلمية¹، لكن الموقف الأمريكي لم يبقى ثابتاً في مسألة رفض التدخل العسكري في مالي خاصة بعد التشاور مع أهمّ الفاعلين الدوليين المهتمين بالأزمة وعلى رأسهم فرنسا، فالبعض يرى أنها هي من ضغطت على الجزائر بعد زيارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى الجزائر في 29 أكتوبر 2012 من أجل أن تفتح مجالها الجوي للطائرات الحربية الفرنسية التي شاركت في العمليات العسكرية في شمال مالي، كما أفادت بعض التقارير بأن الإدارة الأمريكية شهدت صراعاً حول الموقف من أزمة مالي حول كون الوضع في شمال مالي وفي ظل نشاط تنظيم القاعدة يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة من عدمه.²

على العموم فإن اهتمام الولايات المتحدة بما يجري في مالي وفي منطقة الساحل ككل ينطلق من حرصها على مصالحها في المنطقة وخاصة إمدادات النفط خاصة وأن لها عدة استثمارات في هذا المجال في العديد من البلدان في منطقة الساحل كالجزائر والنشاد وليبيا والتي يهّمها استقرارها.

(2) المنظّمات الدولية:

2_1 المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:

لقد كان لـ "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" (ECOWAS) دور هامّ في إطار تدخلها العسكري في الأزمة في مالي وذلك رغبة منها في الحفاظ على الأمن في المنطقة خاصة مع تصاعد نشاطات الجماعات الجهادية في المنطقة مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد ساعد تأزم الوضع في مالي بداية من سنة 2012 على خلق بيئة حاضنة لها.

1 "القائد الأعلى لأفريقيا، التدخل العسكري الأمريكي في مالي... الشيء الوحيد الذي لا يمكن أن يكون"، في: <http://www.djazairnews.com/djazairnews/45124> ، (2016/03/25).

2 قاسمي وبن الشيهب، مرجع سابق، ص. 36.

بدأت الجهود التي قامت بها هذه المنظمة كردّ على طلب الحكومة المؤقتة المالية المساعدة منها في سبتمبر 2012، نظرا لتزايد تهديد الحركات الإرهابية في شمال مالي إضافة إلى مساعدتها على قمع التمرد الذي تشهده المنطقة، وقد اعتمدت الإكواس على مقاربة من شقين في إطار حلّ الأزمة، فتعلّق الشقّ الأول بتكليف الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي حركة أنصار الدين من أجل أن تقطع علاقتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وقبول اتفاق سلام مع الحكومة المالية وقد تعهدت الحركة بعد محادثات السلام في واغادوغو في نوفمبر 2012 بنبذ كل أشكال التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحلّ الأزمة في مالي، أمّا الشقّ الثاني فتمثل في الضغط الدبلوماسي التي قامت به المجموعة من أجل التدخل العسكري في حال فشل المفاوضات وبناء على هذا أحالت طلب الحكومة المالية في مساعدتها على قمع التمرد إلى مجلس الأمن والذي بدوره أصدر القرار رقم 2071 الذي يفوض للمجموعة والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في شمال مالي، وقد عقد اجتماع في أبوجا النيجرية في 11 نوفمبر 2012 حيث أجمع ممثلو الإكواس وخبراء عسكريين أفارقة وأوروبيين على تشكيل قوة من 3300 جندي لاستعادة شمال مالي من المتمردين وأحيل الطلب إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي الذي أيده وقدمت خطة التدخل لمجلس الأمن الدولي بموجب قرار التفويض الصادر عنه رقم 2071، وبعد ذلك سمح القرار الذي اتخذته مجلس الأمن تحت رقم 2085 و الصادر في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات بعثة الإتحاد الإفريقي لدعم مالي (AFISHMA).¹

لكن بعد ذلك تبين أنّ القوات التي ستتدخل في مالي ستستغرق مدة طويلة للإستعداد للتدخل في شمال مالي وذلك لأسباب لوجستية بالأساس وعدم قدرة الإكواس على تمويل عملية التدخل، ونظرا لكون فرنسا قد قررت ضرورة الحسم العسكري فإنها بادرت بإرسال قواتها إلى مالي ومن هنا أصبح دور الإكواس في مالي في إطار القوة الدولية التي تشكلت مع دخول القوات الفرنسية.

2_2 منظمة الأمم المتحدة:

لقد اهتمت الأمم المتحدة بكلّ حيثيات أزمة مالي من بدايتها حيث كانت تتدّد بنشاطات الجماعات الإرهابية وبالتجاوزات الحاصلة في المنطقة كما دعت كلّ الأطراف الإقليمية والدولية إلى المشاركة في

1 أونوها، مرجع سابق، ص ص. 7،6.

حلّ الأزمة في شمال مالي وقد أصدرت الأمم المتحدة عدّة قرارات متعلّقة بمالي وكان لها تأثير هام على مسار القضية برمتها.

اتخذ مجلس الأمن قرارا تحت رقم 2056 بتاريخ 3 جويلية 2012 بخصوص الأوضاع في مالي، حيث أكد على الإلتزام بسيادة الأراضي المالية ووحدها وسلامتها وأدان الانقلاب العسكري الذي حصل في 22 مارس 2012 كما أشاد بالجهود الذي تبذلها الإكواس والإتحاد الإفريقي للمساعدة في إعادة النظام الشرعي في مالي، كما أكد القرار على دعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بواسطة ممثله الخاص بغرب إفريقيا كما شدّد على ضرورة الحوار بين مختلف الجهات السياسية والسلطة الإنتقالية في مالي¹، كما اتخذ المجلس قرارا آخر بخصوص مالي تحت رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012 وعبر فيه عن قلقه من انعدام الأمن نتيجة الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة كما أكد على ضرورة تحمّل السلطات المالية لمسؤوليتها في تحقيق الأمن وحماية المدنيين وشجّع القرار المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمة من خلال التنسيق، وأحاط بعلم المجلس بطلب مالي للمساعدات العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة في البلد وكذا إحاطته بطلب السلطات من الإكواس نشر قوّاتها في مالي، كما بيّن القرار بأن مالي طلبت الإذن من الأمين العام لنشر قوّة عسكرية دولية بعد استصدار قرار من مجلس الأمن².

أمّا القرار الآخر الذي اتّخذه المجلس فجاء تحت رقم 2085 وصدر يوم 20 ديسمبر 2012، وكان القرار خاضعا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة والذي يجيز اللّجوء إلى كافة الوسائل الضرورية من أجل حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المدن الرئيسيّة في شمال مالي، كما أكد على الطلب المالي بنشر قوات عسكريّة دولية في الشمال وأدان جميع الإنتهاكات التي ارتكبتها المتمردون والجماعات المتطرّفة في شمال مالي، كما حثّ القرار السلطات الإنتقالية على وضع إطار للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ولاسيما الذين قطعوا صلاتهم مع الجماعات الإرهابيّة وسمح القرار بنشر قوّة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدّتها سنة كما حثّ مالي على التعاون معها على أن تقدّم تقارير كلّ 90 يوما إلى مجلس الأمن حول المستجدّات في مالي³، وعلى العموم كان إصدار هذا القرار

1 قرار مجلس الأمن، رقم: 2056(2012) يوم 5 جويلية 2012، في: www.diplomatie.gouv.fr، (2016/04/10).

2 قرار مجلس الأمن، رقم: 2171(2012) يوم 12 أكتوبر 2012، في: www.diplomatie.gouv.fr، (2016/04/10).

3 قرار مجلس الأمن، رقم: 2085(2012) يوم 20 ديسمبر 2012، في: www.diplomatie.gouv.fr، (2016/04/10).

والسماح بالتدخل الدولي في مالي بمثابة الضوء الأخضر لفرنسا لمباشرة عملية نشر قواتها في شمال مالي والقيام بتدخل عسكري.

إن الأزمة في شمال مالي سمحت للاكواس بأن تتدخل في هذا النزاع لدواعي أمنية وإنسانية وقد أدى التعاون بين هذه المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة إلى بيان دور المنظمات في مثل هذه النزاعات وخاصة في ظل تكامل الأدوار وتنسيق الجهود فيما بينها.¹

ثالثاً: انعكاسات النزاع في مالي على الأمن الوطني الجزائري

لقد كانت تبعات تأزم الوضع في مالي خطيرة جداً على منطقة الساحل ككل وعلى الدول المجاورة لهذا البلد، وقد انعكست الأزمة بشكل مباشر وخطير على الجزائر وفي العديد من النواحي، فقد أصبح الأمن الوطني الجزائري مهدداً كما تفاقمت المشكلات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية واللجوء بالإضافة إلى التبعات الاقتصادية، فوادى ظهور دولة فاشلة على الحدود الجنوبية للجزائر كانت جد واضحة.

لقد برزت أولى هذه الإنعكاسات مع تعرض قنصلية الجزائر بمدينة غاو شمال مالي لاعتداء مسلح نفذته حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والتي انشقت سابقاً عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وكان ذلك يوم 05 مارس 2012، حيث احتل المسلحون مقر القنصلية واقتادوا القنصل الجزائري إضافة إلى 6 أشخاص آخرين نحو وجهة مجهولة، ثم أطلقوا سراح ثلاث رهائن فيما بعد وأعدموا القنصل المدعو "الطاهر التواتي" وذلك كرد على رفض الجزائر للتفاوض معهم.²

كما قامت مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تطلق على نفسها " الملتزمون" * بعملية احتجاز للمئات من العمال في محطة تيقنتورين لضخ الغاز بولاية إليزي في يوم 16 جانفي 2013 واستمرت العملية الإحتجاز أربعة أيام ، وبعد ذلك اقتحمت قوات الجيش الجزائري المحطة مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية في صفوف الجماعة الإرهابية وفي صفوف الرهائن³، وحسب بيان لوزارة

1 Simone Hayson, " sécurité and humanitarian crisis in Mali- the role of regional organisations", **Humanitarian policy Group working paper**, united kingdom, (March 2014), p.09.

2 قاسمي وبن الشيب، مرجع سابق، ص. 42.

* هي فصيلة من جماعة الموقعون بالدم الذي أسسه المدعو مختار بلمختار والذي كان ينشط في الصحراء الجزائرية وبالضبط في الحدود الجزائرية المالية وله نفوذ وروابط متينة مع المجتمعات المحلية في شمال مالي وخاصة القبائل العربية.

3 أونوها، مرجع سابق، ص. 11.

الداخلية الجزائرية حول الحادثة فإن الجماعة الإرهابية مكونة من 32 عنصرا بينهما جزائريين فقط والبقية من جنسيات أخرى، وقد أسفرت عملية التدخل التي قامت بها وحدات خاصة من الجيش الجزائري عن تحرير 685 عاملا جزائريا و107 عمال أجانب والقضاء على 32 إرهابيا واسترجاع 6 رشاشات وصواريخ وقذائف صواريخ وكميات من الذخيرة والمتفجرات كما قامت الجزائر بنشاط دبلوماسي مكثف مع البعثات الدبلوماسية للدول المعنية لإطلاعهم بالمستجدات.¹

أسفر هذا الهجوم عن استياء العديد من الدول العاملة بحقول البترول في الصحراء الجزائرية خاصة بعد وفاة 37 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة (فرنسا-النرويج-بريطانيا-اليابان... وغيرها من الدول) في الحادثة، كما أن طبيعة الحسم العسكري من طرف الجزائر ورفضها للتفاوض خلقت الكثير من ردود الفعل الدولية، وقد أدت هذه الحادثة لإيقاف الكثير من الشركات الأجنبية لأنشطتها بصفة مؤقتة كنتيجة لتدهور الوضع الأمني، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، وقد هدّد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بشن عمليات أخرى في إشارة إلى أنّ العملية كانت انتقاما من الجزائر نظرا لفتحها لمجالها الجوي لعبور الطائرات الفرنسية نحو شمال مالي للقيام بالتدخل العسكري فيها.

إضافة إلى التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية فإن تأزم الوضع في مالي كانت له عدّة انعكاسات سياسية واجتماعية على الجزائر، فخطر ظهور دولة فاشلة غير قادرة على ضمان أمنها وضعيفة من ناحية البنيان السياسي والمؤسساتي بما فيه ضعف الجيش وعدم قدرته على حماية المواطنين، شكّل تحديا كبيرا للجزائر في سبيل مواجهة انتشار السلاح وتزايد نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، هذا بالإضافة إلى تأثير الروابط الإثنية والتاريخية ممثلة في المكون التارقي على استقرار الداخل الجزائري وخاصة مع المطالب الانفصالية لهذه الفئة في شمال مالي وإمكانية انتقالها للجزائر نظرا لوجود روابط متينة بين التوارق في كلا البلدين.

من المشكلات الأخرى التي واجهتها الجزائر على صعيد هذه الأزمة هي تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء إلى الجزائر بسبب الوضع الأمني والإنساني المتردي في شمال مالي، فقد أكد مسؤولون من الهلال الأحمر الجزائري أنه تم إيواء أكثر من 500 لاجئ في شهر فيفري 2012 في

1 تيقتورين: بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية، في:

http://www.oran-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5387، (2016/03/20).

مخيمات برج باجي مختار الحدودية مع مالي وبأنّ الدولة سخّرت العديد من الإمكانيات للتكفل بهم وقد أكد ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر بأنّ المساعدات المالية للتكفل بهؤلاء اللاجئين المسجلين في الدول المجاورة تقدّر بـ 123 مليون دولار أمريكي، لكنّ توفير الحاجيات الأساسية من اللاجئين أصبح يكلف الخزينة الجزائرية مبالغ مالية كبيرة حيث كشفت الهيئة نفسها عن ارتفاع ميزانية الجزائر للتكفل بهم فقدت في سنة 2015 بـ 33.2 مليون دولار أمريكي¹، كما أنّ انتشار أعداد كبيرة منهم في العديد من المدن الجزائرية أصبح يطرح العديد من التحديات الأمنية.

انعكس هذا الوضع سلبا على الاقتصاد الجزائري كذلك من خلال تدهور القطاع السياحي ، فقد أكدت من وزارة السياحة والصناعات التقليدية عن تراجع القطاع السياحي في الصحراء وخاصة في أقصى الجنوب في منطقة الأهقار وتندوف وغيرها من المدن، وذلك بسبب الخوف على سلامة السياح فقد انخفض عدد السياح الوافدين لولاية تمنراست سنة 2013 بنسبة 60 في المائة بالنسبة لسنة 2011 وهو ما أدى إلى غلق الكثير من الوكالات السياحية، كما تعثرت العديد من المشاريع الاقتصادية في مجال المحروقات وخاصة بعد أحداث تيفنتورين 2013 التي أدت إلى تجميد الكثير من المشاريع².

1 خالد بودية، "اللاجئون في الجزائر يكبدون الخزينة 32 مليون دولار"، في: <http://www.elkhabar.com/press/article/82979>، (2016/03/26).

2 قاسمي وبن الشيهب، مرجع سابق، ص ص. 48، 49.

المبحث الثاني: التدخل العسكري الخارجي في دولة مالي والوساطة الجزائرية لحل النزاع

لقد كان التدخل العسكري في مالي والذي قامت به فرنسا في بداية سنة 2013 منعرجا خطيرا في مسار النزاع داخل مالي، وبغض النظر عن الأهداف من التدخل إلّا أنه انعكس سلبا على الجزائر التي نادى منذ البداية بالحلول السياسية السلمية وتجنّب التدخل العسكري الأجنبي، وبناء على هذا التصوّر وبطلب من دولة مالي قادت الجزائر وساطة لحلّ النزاع في مالي بداية من سنة 2014 والتي أصبحت وساطة دولية انضمت لها العديد من الدّول والمنظمات المعنية والتي توجت بتوقيع اتفاق للسلم والمصالحة في مالي ودخل حيز التنفيذ بداية من 2015/06/20.

أولا: التدخل العسكري الخارجي في النزاع المالي

إنّ هجوم القوات العسكرية على شمال مالي في سنة 2013 هو بالتأكيد عودة إلى بلد تعتبره فرنسا من ضمن إرثها الإستعماري، وأن فرنسا مازالت لها تأثير عليه كما كانت قبل ذلك إيّان الحركة الإستعمارية سابقا.¹

قرّر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في 11 جانفي 2013 التدخل العسكري في مالي لوضع حدّ لتقدّم المجموعات المسلحة التي أصبحت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد، فبعد سيطرتها على مدينة كونا استأنفت زحفها نحو الجنوب وهددت القاعدة الجوية الإستراتيجية بـ"جابالي" القريبة من العاصمة باماكو والتي تمثل مركزا هامًا، وما زاد من خطر هذه الجماعات هو عجز الحكومة المالية عن مواجهة الجماعات المسلحة المتمثلة أساسا في كتائب القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا والتي نجحت في تحييد الحركة الوطنية لتحرير أزواد وطردها من كافة المدن في شمال مالي.²

نشرت فرنسا قواتها بناء على طلب الرئيس تراوري ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2085 لنشر قوة عسكرية بمالي، وهنا نشرت فرنسا بعض قواتها في عملية أطلقت

1 Dona J.Stewart, " what is next for Mali ? The roots of conflict and challenges to stability", united states army war college press and strategic studies institue, (november 2013), p.13.

2 محمد عبد الله ولد آدا، الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي في مالي، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري 2014)، ص.2.

عليها" عملية سارفال" والتي أطلقت في 11 جانفي 2013، وقد شنت الطائرات الفرنسية ميراج (MIRAGE) ورافال (RAVALE) المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معازل الإسلاميين والتي تمتد من غاو ويمر من كيدال في مال شرق البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر وصولا إلى بلدة ليري في الغرب بقرب الحدود مع موريتانيا، وقد مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معازل المتمردين من استعادة مدينتي كونا و دونتزا و غاو وتومبوكتو وكيدال، كما عجل تقدم القوات الفرنسية من استعادة الكثير من الأراضي من سلطة الجماعات المسلحة كما استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية التي انطلقت من فرنسا وتشاد مناطق من العمق المالي وغطت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب 2000 كلم من الشرق إلى الغرب.¹

والتدخل الفرنسي له عدة أهداف استراتيجية وتكتيكية يتوقف تحقيقها على نجاح عملية "سارفال" التي نالت ترحيبا كبيرا في الجزء الجنوبي من مالي ولدى دول غرب إفريقيا في حين نظرت بعض الدول في شمال القارة بشيء من الشك، فالتدخل الفرنسي في مالي كان يهدف إلى المحافظة على التوازنات الجيوبية في الجزء الشمالي الغربي للقارة الإفريقية، والتي كانت مهددة بسيطرة الجماعات المسلحة القادمة من الشمال مما يشكل خطرا على الدول الأخرى التي توجد بها مصالح حيوية فرنسية، ففرنسا متواجدة بقواتها في العديد من الدول الإفريقية التي تزايدت في السنوات الأخيرة نظرا لتنامي الاضطرابات في المنطقة وازدياد خطر الجماعات المسلحة في دول الساحل وغرب إفريقيا وهذا ما يشكل خطرا على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، وخاصة أن لهذه الجماعات العديد من الصلات والإرتباطات داخل أراضيها وهو الأمر الذي يهدد بإمكانية نقل المعركة إلى داخل التراب الفرنسي وهو ما تعمل فرنسا على تفاديه بكل الوسائل.²

على العموم كانت هناك أسباب معلنة للتدخل الفرنسي وأخرى غير معلنة، فأما الأسباب المعلنة فتمثلت في إعلان وزير الخارجية الفرنسي بأن هذا التدخل يهدف لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

- الحفاظ على وجود حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة.

1 أونوها، مرجع سابق، ص. 8.

2 ولد آدا، مرجع سابق، ص. 3.

- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

أما الأسباب غير المعلنة فتتمثل في البعد الإستراتيجي للتدخل الفرنسي في ظل وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والبرازيل ومحاولتها التواجد في القارة على حساب القوى التقليدية والتي على رأسها فرنسا إضافة لبريطانيا، ففرنسا لها عدة مصالح اقتصادية في المنطقة فهي تعتمد على ما نسبته 75 % من الطاقة النووية القادمة من النيجر لتلبية حاجاتها من الكهرباء، إضافة إلى ذلك فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة مثل موريتانيا الغنية بالنفط، إذ تحصل شركة "توتال" TOTAL الفرنسية على النصيب الأكبر منه وهناك من يرى بأنّ هذا التدخل هو محاولة من الرئيس الفرنسي لتحويل الإنتباه عن الأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي داخليا.¹

الأكيد هو أنّ التدخل الفرنسي في مالي له مبرراته المقدّمة والمعلنة للرأي العام الداخلي الفرنسي وكذا الرأي العام العالمي، كما أنّ المبررات غير المعلنة هي التي تمثل الدوافع الحقيقية للتدخل الفرنسي في مالي والتي تعبر عن المصالح الفرنسية في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل بشكل خاصّ فالإهتمام الفرنسي بالمنطقة ليس وليد اللحظة فهي مرتبطة تاريخيا بالمنطقة التي تمثل مجالا حيويا بالنسبة لها.

ثانيا: مراحل الوساطة الجزائرية والتحديات التي واجهتها

(1) مراحل الوساطة الجزائرية (الحوار المالي الشامل)

1-1 المرحلة التمهيدية

جانفي 2014: الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كايتا يطلب من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مساعدة الجزائر من أجل تسوية الأزمة المالية، وإنشاء لجنة ثنائية استراتيجية مالية حول شمال مالي. باشرت الجزائر جولة أولى من المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات نظر حركات شمال مالي من أجل توفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل.²

1 عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: <http://www.acrseg.org/36650>، (2016/04/01).

2 "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>، (2016/04/18).

حسب عضو الوساطة الجزائرية في مالي سابقا وسفير الجزائر في مالي السيد "بوعلام شبيحي" فإنه ونظرا لوجود عدّة خلافات بين مختلف الفصائل المالية ووجود عدة تصورات ومصالح مختلفة واختلافات قبلية واهتمامات خاصة بكل فئة ووجود خلافات شخصية في بعض الأحيان، كان من اللازم القيام بعملية للشمول حول تصور واحد تحسبا لبدء المفاوضات الفعلية مع الحكومة المركزية في باماكو، وبناء على ذلك تواجدت أربعة فصائل في الجزائر يوم 16 جانفي 2014، وهي حركة أنصار الدين و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد وكذا الحركة العربية الأزوادية، حيث تم تحضير وثيقة لمبادئ عامة كاحترام سيادة مالي وعدم إمكانية طرح فكرة الانفصال لكن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد لم توقع على الوثيقة.¹

5 جوان 2014: الجزائر تستقبل حركات شمال مالي من أجل مشاورات تمهيدية موسعة في إطار جهود المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لمالي بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمال مالي.

التوقيع على "إعلان الجزائر"

9 جوان 2014: وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد على "إعلان الجزائر" حيث جددت من خلاله على الإرادة في العمل على توطيد ديناميكية التهدئة ومباشرة " الحوار المالي الشامل".

12 جوان 2014: الحكومة المالية تؤكد بأنها سجلت التوقيع بالجزائر العاصمة على الإعلان المشترك من قبل الحركات المسلحة الثلاث لشمال مالي معبرة عن شكرها لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على جهود التسهيل التي بذلتها الجزائر.

من 07 إلى 14 جوان: خبراء وممثلون عن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية_ الإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وكذا منظمة التعاون الإسلامي_ وكذا البلدان المجاورة لمالي ممثلة في بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد، يجتمعون

1 مقابلة مع السيد: "بوعلام شبيحي"، عضو الوساطة الجزائرية في مالي سابقا وسفير الجزائر في مالي حاليا، وزارة الشؤون الخارجية، يوم: (2016/02/22).

بالجزائر في إطار الوساطة الدولية الموسعة التي تقودها الجزائر، بهدف التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لإكمال مسار المفاوضات.

14 جوان 2014: الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة توقع على أرضية جددت فيها على "احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية لمالي" (أرضية الجزائر).

27 جوان 2014: مجلس الأمن يشيد بجهود الجزائر الهادفة إلى استتباب الأمن في مالي ولاسيما في الشمال، وذلك من خلال اللائحة التي أصدرها تحت رقم 2164.

6 جويلية 2014: الجزائر تلعب دورا بارزا من أجل أن تقدّم ردود مرضية للمسألة المالية حسب ما أكده بالجزائر العاصمة الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي من أجل الحوار المالي الشامل موديبو كايتا.

1-2 المرحلة الأولى من المفاوضات:

16 جويلية 2014: عقد اجتماع رفيع المستوى لدعم الحوار المالي من أجل الأمن في شمال جمهورية مالي بالجزائر العاصمة، وذلك بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد وموريتانيا والإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، وفي نفس التاريخ البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا والتشاد وبوركينا فاسو والنيجر) تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام فرصة إطلاق المرحلة الأولى للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية وسياسية للأزمة في هذا البلد.¹

صار الحوار المالي شاملا متعدد الأطراف حيث انضمت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كشركاء دوليين في الحوار رفقة المنظمات الدولية ودول الجوار المذكورة سابقا، وكانت الجزائر تنسق مع الحكومة في مالي من خلال آلية سميت " اللجنة الثنائية الإستراتيجية لتسيير شمال مالي" كما أنّ الواقع الميداني كان مليئا بالصراعات مما تطلّب الكثير من الجهود بالنسبة للجزائر.²

1 "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، مرجع سابق.

2 مقابلة مع السيد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

24 جويلية 2014: توقيع المشاركين في الحوار المالي على "خارطة الطريق" من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الإقتتال.

1-3 المرحلة الثانية من المفاوضات:

01 سبتمبر 2014: بدء المرحلة الثانية من الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة للتوصل إلى حل شامل ومتفاوض لمشكل مناطق شمال مالي.

27 سبتمبر 2014: منظمة الأمم المتحدة تستدعي بنيويورك _ على هامش نقاش عام للجمعية العامة _ لاجتماع رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي والذي حضره الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كايتا والوزراء والمسؤولون السامون الأعضاء في فريق الوساطة التي تقودها الجزائر ومجلس الأمم.

1-4 المرحلة الثالثة من المفاوضات:

18 أكتوبر 2014: اجتماع تحضيرى للجولة الثالثة من الحوار الشامل المالي يفتتح بالجزائر العاصمة بحضور كافة الأطراف المالية المعنية.

19 أكتوبر 2014: الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بحضور ممثلين عن الحكومة المالية والجماعات المسلحة لشمال مالي وكذا كافة الأطراف المعنية (جميع المشاركين في الوساطة الدولية بقيادة الجزائر).

21 أكتوبر 2014: استئناف الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة من أجل بدء أشغال الجولة الثالثة (الجزائر 3) من المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية _ العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي تشرف على الوساطة.

1-5 المرحلة الرابعة من المفاوضات:

23 أكتوبر 2014: الجولة الرابعة من المفاوضات: الحكومة المالية وممثلو الجماعات السياسية _ العسكرية لمنطقة شمال مالي توافق _ كقاعدة متينة _ على وثيقة تفاوض تتضمن عناصر اتفاق سلم قدمته الوساطة.

20 نوفمبر 2014: تواصل الجولة الرابعة من الحوار المالي الشامل في جلسة مغلقة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية_ العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت إلى مسار المفاوضات بقيادة الجزائر.

22 جانفي 2015: اجتماع تشاوري يضم ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي والحكومة المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(مينوسما) يعقد بالجزائر العاصمة.

07 فيفري 2015: وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة يتأخر باسم الجزائر اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي.

11 فيفري 2015: اجتماع بين الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي الشامل يعقد بالجزائر العاصمة تحت لراثة وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة والوزير الأول المالي موديبو كايتا.

1-6 المرحلة الخامسة من المفاوضات:

1 فيفري 2015: الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية_ العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر.

19 فيفري 2015: التوقيع بالجزائر العاصمة على إعلان أطراف مسار السلم للجزائر من قبل مختلف الأطراف المالية تحت إشراف وساطة دولية تقودها الجزائر.

01 مارس 2015: التوقيع بالأحرف الأولى على "اتفاق السلم والمصالحة" تحت قيادة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر من قبل ممثل الحكومة المالية والحركات السياسية_ العسكرية لشمال مالي الملتزمة في أرضية الجزائر وهي: الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة.¹

1 "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، مرجع سابق.

وبعد التوقيع بالأحرف الأولى وثيقة السلم والمصالحة في مالي التي تجسّد الإلتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار وتكريس المصالحة الوطنية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية والطابع العلماني والجمهوري لدولة مالي.

كما أنّ وثيقة الاتفاق تكرر حكامه سياسية جديدة تقوم على الإدارة الحرة التي تسمح للمواطنين بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الإستفادة من تمثيل أفضل على الصعيد الوطني، كما أكد وزير الشؤون الخارجية بالمناسبة على أنّ الاتفاق هو "بوصلة موثوقة ناجعة لتوجيه الماليين نحو السلام والإستقرار" وقال في هذا الصدد أنّ هذه الوثيقة الثمينة هي أداة كفيلة لتحقيق مبادئ السلم والإستقرار والإزدهار في مالي، كما أضاف السيد **لعمامرة** بأن الوثيقة هي ثمرة جهد حثيث للبحث والاتفاق من أجل سلم دائم في مالي معربا عن أمّله في أن توقع جميع الأطراف المالية على الاتفاق في أقرب الآجال كما تم الاتفاق عليه، كما أوضح أنّ تنسيقية حركات الأزواد التي لم توقع بالأحرف الأولى على الاتفاق طلبت مهلة لحشد المزيد من الدّعم لهذا الموقف المؤسس وذلك من أجل استعادة السلم نهائيا في مالي.¹

03 مارس 2015: مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي يجدد دعمه الكامل لاتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر مجددا تأكّيده على تمسكه بالوحدة والسلامة الترابية وسيادة مالي.

بمناسبة التوقيع بالأحرف الأولى على الإتفاق حيا الرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كايتا" الجزائر لدعمها الكبير وسعيها الدؤوب من أجل إيجاد حلول سلمية ودائمة للأزمة في مالي كما أضاف الرئيس كايتا قائلاً: "إخواننا الجزائريون قد قادوا بشكل جيد الوساطة الدولية والبحث الدؤوب عن حلول سلمية ودائمة للأزمة في مالي".²

14 ماي 2015: تنسيقية حركات الأزواد توقع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر العاصمة.

1 "التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي: مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/algerie/13227>، (2016/04/30).

2 "الجزائر_مالي: علاقات تزداد كثافة وإرادة في المضي قدما"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/algerie/13975>، (2016/04/30).

15 ماي 2015: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر من قبل الحكومة المالية والحركات السياسية_ العسكرية لشمال مالي (الأطراف الموقعة على أرضية الجزائر).¹

بعد التوقيع بالأحرف الأولى جاء التوقيع على الإتفاق النهائي للسلم والمصالحة في مالي في شهر جوان 2015، حيث كان مكان توقيع الاتفاق محل نزاع بين الفصائل المالية لكن الجزائر اتفقت مع مالي على أن يكون التوقيع النهائي في مالي، وذلك ما حصل بالفعل حيث وقع الأطراف الموقعون على أرضية الجزائر (الحركة العربية للأزواد_ منشقة_، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة) وكذا الحكومة المالية على الاتفاق يوم 2015/05/15 ثم وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى لتوحيد أزواد، الحركة العربية للأزواد) على الإتفاق يوم 2015/06/20 ليصبح الاتفاق ساري المفعول منذ هذا التاريخ.²

2) التحديات التي واجهت عملية الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

واجهت الجهود الجزائرية من أجل الوساطة في مالي العديد من التحديات المرتبطة بطبيعة النزاع المالي المعقدة والأطراف الفاعلة فيه، وكذا الأدوار التي تقوم بها بعض الدول والمنظمات الأخرى التي لها دور في هذا النزاع.

فالأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد فهي نتيجة لتراكمات ومراحل تاريخية عديدة، فالأقليات التارقية تعرضت للإقصاء والتهميش من طرف حكوماتها في العديد من الدول كمالي والنيجر كما أن ضعف المشاريع التنموية وقوة الجماعات الإرهابية المتحالفة مع الجريمة المنظمة ساهم في تعقيدها.

كما أن هناك عدة عراقيل تتعلق بدور العديد من القوى الكبرى التي لها مصالح في منطقة الساحل، خاصة الصراع الأمريكي _ الفرنسي الذي يهّمس الدور الجزائري، حيث شكّل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزقا للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل، حيث أثر هذا التدخل على الأمن الجزائري مباشرة من خلال أزمة احتجاز الرهائن في مركب تيفنتورين، ففرنسا بتدخلها السياسي والعسكري في مالي تحاول تعطيل الجهود الجزائرية لإحلال السلام في المنطقة، وكذا الضغط على الجزائر وتوظيفها

1 "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، مرجع سابق.

2 مقابلة مع السيد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

بما يخدم مصالحها وذلك بالضغط على بعض الأطراف في مالي وبعض الدول الإفريقية لتوجيه الدور الجزائري.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تقود سياسة خارجية في منطقة الساحل الإفريقي تتميز بالحركية والحيوية والإستباقية وكذا اعتماد مقاربة الأمن الذي يقوم على الجمع بين الجهود العسكرية والدبلوماسية والإصلاح السياسي والإقتصادي، فالولايات المتحدة يهّمها استقرار هذه المنطقة لما تتوفر عليه من موارد طبيعية مثل النفط¹، فالمصالح الأمريكية في المنطقة والتي لا تتفق دائما مع التصور الجزائري جعلت الوسيط الجزائري يأخذ هذه الإعتبارات في الحسبان وأدمجت الولايات المتحدة في مسار الوساطة (الوساطة الموسّعة) على اعتبارها فاعلا هاما في المنطقة.

إضافة إلى مصالح هذه القوى الكبرى فإن هناك أطرافا أخرى عملت على تعطيل الدور الجزائري في مالي، فانسحاب "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" وعدم توقيعها في البداية على الوثيقة التي وقعتها حركات أخرى وسميت بـ "أرضية الجزائر"، جاء نتيجة لاستغلال بعض الأطراف ممثلة في المغرب وفرنسا وربطها لاتصالات قائد هذه الحركة "بلال آغ شريف" وبهذا انشقت مجموعة أخرى عن هذه الحركة وهي "الإئتلاف الشعبي للأزواد" وهو الذي أكمل مسار المفاوضات، كما أنّ توقيع الأطراف في النزاع المالي على نفس النصوص تقريبا وبشكل منفصل صعب من مهمة الوساطة الجزائرية.²

المغرب حاول اقتراح سياسة دينية على دول الساحل والصحراء من خلال تقديم نموذج للإسلام المعتدل في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وذلك من أجل محاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية التي انتشرت بين شباب هذه البلدان، حيث بادر المغرب بتكوين حوالي 500 إمام من مالي وغينيا وتونس، مستندا إلى رصيد العلاقات التاريخية والروحية التي تربط المملكة المغربية بمنطقة الصحراء الكبرى وقبائلها وهو المكسب الذي لا يمكن للجزائر أن تتنافسها فيه على حدّ زعمها، فالخلاف الجزائري _ المغربي حول قضية الصحراء الغربية انعكس بشكل واضح في ملف المصالحة المالية، حيث تقول الجزائر بأن مالي اختارت وساطة الجزائر دون المغرب، وهذا الأخير يحاول الدخول على خط الأزمة

1 سعاد لهرارة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015) ص ص. 42-45.

2 مقابلة مع السيد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

من خلال استقباله لعدد من ممثلي الحركات الأزدادية، في خطوة من أجل الحدّ من دور الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء.¹

رغم هذه الصعوبات والتحديات التي واجهت الوساطة الجزائرية إلا أن الوسيط الجزائري عمل على تجاوزها من خلال توسيع الوساطة لتشمل عدّة أطراف معنية مباشرة بالأزمة، وهو ما أسهم في تقريب وجهات النظر والعمل على إيجاد صيغة موحّدة للإتفاق تضمن عدم بروز الخلافات وتناقض المصالح على السطح، فجميع الأطراف وقعت في الأخير على اتفاق السلم والمصالحة الذي اختزل جميع المشاورات والرؤى التي كانت سائدة طيلة فترة المفاوضات.

ثالثاً: توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي

كما ذكرنا سابقاً كان التوقيع على الإتفاق بالأحرف الأولى في شهر مارس 2015 بالجزائر ليليه التوقيع النهائي في مالي خلال شهر جوان من نفس السنة، ليصبح الاتفاق ساري المفعول منذ 20 جوان 2015 وستنطرق فيما يلي لمحتوى هذا الاتفاق.

تضمّن الاتفاق سبعة أبواب كلّ باب مكوّن من فصول والفصول مقسّمة إلى موادّ، حيث يعتبر نصّ الإتفاق وثيقة مفصّلة لطبيعة المرحلة القادمة ولكيفية تطبيق بنوده وكيفية تحقيقه لأهدافه، مع التركيز على أهمّ النقاط والمتمثلة في كيفية تسوية النزاع وكذا المسائل السياسية والمؤسّساتية ومسائل الدفاع والأمن، بالإضافة إلى تركيزه على عنصر التنمية متعددة الجوانب وطريقة تطبيق المصالحة ومعالجة جميع القضايا المرتبطة بالنزاع مع بيان طبيعة الضمانات المقدّمة والمرافقة الدولية من أجل تنفيذ هذا الاتفاق من خلال بيان أدوارها ومهامها.

الباب الأول من الاتفاق جاء بعنوان "مبادئ، إلتزامات وأسس من أجل تسوية دائمة للنزاع" حيث احتوى على فصلين، ومن بين ما جاء في الفصل الأول ما يلي:

- التزم الأطراف في إطار خارطة الطريق احترام وحدة مالي وسلامتها الترابية وسيادتها ووحدتها الوطنية.

- التزم الأطراف بعدم اللجوء للعنف وتبني الحوار والتشاور لتسوية الخلافات.

1 لهرارة، مرجع سابق، ص. 48.

- التزام جميع الأطراف بتطبيق هذا الاتفاق تطبيقاً كاملاً وتتخذ الدولة المالية كل الإجراءات اللازمة بهذا الصدد.

أما الفصل الثاني فنصّ على ما يلي:

- الاتفاق بشأن تسمية أزواد حيث أنها تغطّي واقعا اجتماعيا ثقافيا وخاصة بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي وهو مكون من مكونات المجموعة الوطنية.

- المعالجة السياسية لأزمات شمال مالي وتنظيم مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الإنتقالية بهذا الخصوص لمناقشة العديد من المسائل.

- إقامة هيكله مؤسساتية تعتمد على جماعات إقليمية مزودة بهيئات منتخبة، ويسير سكان المناطق المعنية شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة وضمان تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية وفي تسيير الأمن الداخلي.

- إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي وباستراتيجية تنمية خاصة.¹

الباب الثاني جاء بعنوان "مسائل سياسية ومؤسساتية" وهو مكون من أربعة فصول، حيث تناول

الفصل الأول ما يلي:

- اتفاق الأطراف على إقامة هيكله مؤسساتية من شأنها السماح لسكان الشمال بتسيير شؤونهم الخاصة على أساس التسيير الحرّ وضمان تمثيل أوسع داخل المؤسسات الوطنية.

- انتخاب مجالس إقليمية (مجلس الدائرة، المجلس البلدي) عن طريق الإقتراع السري كما يحقّ لكل منطقة تبني التسمية الرسمية التي تختارها ف إطار الأحكام القانونية الخاصة بها.

- على الصعيد الوطني يتم إعادة تنشيط دور البرلمان مع تحسين تمثيل السكان في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية وتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك.

أما الفصل الثاني فتضمن توزيع السلطة والإختصاصات وجاء فيه ما يلي:

1 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 01 إلى 05.

- اعتراف الأطراف بتقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية وتوفر المناطق على اختصاصات في إطار عام يحدّد عن طريق المجلس التشريعي والتنظيمي.

- استحداث التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية القاعدية وتسييرها من أجل تهيئة الإقليم، كما أنّ مداولات الجماعات الإقليمية تعد نافذة بداية من تاريخ نشرها وإرسالها لممثل الدولة.

أما الفصل الثالث فتضمن نقطتي تمثيل الدولة ومراقبة الشرعية وجاء فيه ما يلي:

_ تعيين الدولة لممثل لها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة وممارسة مراقبة بعدية على شرعية العقود الإدارية الصادرة عن الجماعات الإقليمية ويحدد القانون كيفية ممارستها.

- اتفاق الأطراف على ضرورة قيام استشارة بين الدولة والمناطق حول إنجاز المشاريع التنموية واستغلال الموارد الطبيعية والمسائل الأخرى المندرجة ضمن هذا الاتفاق.

أما الفصل الرابع فنصّ على " التمويل والوسائل " وجاء فيه ما يلي:

- تمتع المناطق بحرية فرض الضرائب التي تتماشى مع بنيتها الاقتصادية وأهدافها التنموية في إطار القانون مع التزام الدولة بوضع 30% من إيرادات موازنة الدولة إلى الجماعات المحلية حتى سنة 2018 ومنح عناية خاصة لمناطق الشمال.

- تتنازل الدولة للجماعات الإقليمية عن نسبة من المداخل المترتبة عن استغلال الموارد الطبيعية خاصة المنجمية منها تشجيع التشغيل في الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية التي ستخصص نسبة كبيرة منها إلى مواطني مناطق الشمال.¹

الباب الثالث جاء بعنوان "مسائل الدفاع والأمن" وتضمن خمسة فصول حيث تناول الفصل

الأول منها مسائل توجيهية بخصوص الدفاع والأمن وجاء فيه ما يلي:

- خضوع مسائل الدفاع والأمن لشمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن.

1 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 06 إلى 16.

- وحدانية القوات المسلحة وقوات الأمن المالية التابعة عضويا وسلمياً للدولة المركزية والإنتشار المتدرج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

أما الفصل الثاني فتناول إقامة معسكرات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وتضمن ما يلي:

- يهدف مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم للإندماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وتتفق الأطراف على إقامة لجنة وطنية مكلفة باندماج ونزع السلاح والتي تعمل بالتعاون مع لجنة متابعة هذه الإتفاقية.

- تتم عملية الإندماج ونزع السلاح والتسريح وفقا لوتيرة وضع المحاربين داخل معسكرات إما لدمجهم ضمن اسلاك الدولة أو عودتهم للحياة المدنية.

أما الفصل الثالث تناول إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن وتناول ما يلي:

- انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها مجددا وتدرجيا بداية من تاريخ توقيع الاتفاق في كافة مناطق شمال مالي بإشراف الآلة العملياتية للتنسيق ومساندة المينوسما.

- تضم القوات المنتشرة عددا كبيرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق.

أما الفصل الرابع فتناول إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن وتضمن ما يلي:

- اتفاق الأطراف على ضرورة إصلاح قطاع الأمن كما تتخذ الحكومة المالية بمساعدة الشركاء الدوليين كافة الإجراءات اللازمة لإقامة مؤسسات دفاع وأمن تستجيب للمقتضيات الأمنية للبلاد وللأمن الإقليمي.

- اتفاق الأطراف على تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن وفق تمثيل يأخذ بعين الإعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية الوجيهة.

- استحداث شرطة توضع تحت سلطة الجماعات الإقليمية وتوضع لجان محلية استشارية للأمن.

أما الفصل الخامس ف جاء بعنوان "مكافحة الإرهاب" وتضمن ما يلي:

- تجديد الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة (جريمة منظمة، تجارة المخدرات...) عبر الإستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة.

- اتفاق الأطراف على تأسيس وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.¹
- الباب الرابع** جاء بعنوان " التنمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية" وتضمن فصلين، حيث نص أولهما على الإستراتيجية التوعوية للتنمية وجاء فيه ما يلي:
- اتفاق الأطراف على ضرورة أن تقوم الدولة بإعادة النظر في رؤيتها للتنمية المحلية نحو ترك حرية أكبر للجماعات المحلية وتكثيف الإستراتيجيات التنموية مع الواقع الجغرافي والثقافي والإجتماعي المحلي.
- استحداث منطقة تنمية خاصة بالمناطق الشمالية بإدارة محلية بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية المحلية وذلك بدعم من الشركاء الأجانب ويمولها صندوق خاص بالتنمية المستدامة.
- عقد مؤتمر مخصص لجلب الأموال اللازمة للحد من الفقر والتنمية في المنطقة وذلك بالإتصال بمختلف المؤسسات المالية الإفريقية والعالمية.
- أما الفصل الثاني فجاء بعنوان " تعبئة من أجل تنمية مناطق الشمال" وتضمن ما يلي:
- استفادة مناطق التنمية بالشمال وبأولوية من إجراءات دعم الدولة المنصوص عليها في هذا الاتفاق وبهذا الصدد تتفق الأطراف على وضع كافة التدابير المنصوص عليها في الملحق الخاص بالتنمية الثقافية والإجتماعية.
- اتفاق الأطراف على اتخاذ العديد من الإجراءات بخصوص التربية والثقافة.
- إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم وهي جزء من الإدارة الإقليمية مع التزام الدولة بتسهيل مساهمة أكبر للجماعات الإقليمية في جميع النشاطات وترقية مشاريع التعاون الحدودي.²
- الباب الخامس** جاء بعنوان "مصالحة وعدالة وقضايا إنسانية" واحتوى على فصلين، حيث نصّ الفصل الأول على المصالحة والعدالة وجاء فيه ما يلي:
- اتفاق الأطراف على ترقية مصالحة وطنية حقيقية قائمة على إعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية وإقامة آليات عدالة انتقالية واستحداث لجنة لمكافحة الفساد.

1 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 17 إلى 30.

2 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 3 إلى 45.

- استحداث لجنة تحقيق دولية للكشف عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون معها مع ضرورة إصلاح جهاز العدالة وكلّ ما يتعلّق به.

أما الفصل الثاني فتناول القضايا الإنسانية حيث نص على ما يلي:

- التزام الأطراف بتوفير ظروف رجوع وعودة وإدماج اللاجئين والمهجرين ووضع آليات للتكفل بهم ودعوة كل الأطراف والوكالات والمنظمات الإنسانية للمساعدة إلى المساعدة في ذلك.

- التزام الأطراف بتريّة واحترام المبادئ الإنسانية والحياد والإمتناع عن أي استعمال للمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية واقتصادية أو عسكرية وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية وضمان سلامة أعضائها.¹

الباب السادس جاء تحت عنوان " ضمانات ومرافقة دولية" وتضمن خمسة فصول، حيث تحدث

الفصل الأول عن مسؤولية الأطراف وجاء فيه ما يلي:

- اعتراف الأطراف بأن أولى الضمانات هي الإخلاص والالتزام بتحمل المسؤوليات وتفعيل أحكام الإتفاق من أجل تحقيق السلم والإستقرار في مالي والمنطقة ككل.

- طلب الأطراف من الطبقة السياسية والمجتمع المدني ومختلف الهيئات والسلطات المساهمة في تحقيق أهداف الإتفاق.

أما الفصل لثاني فتحدث عن دور الوساطة وجاء فيه ما يلي:

- تحت إشراف الجزائر بصفتها رئيس فريق الوساطة فإن الوساطة هي الضامن السياسي للإتفاق واحترام الأطراف لأحكامه.

- استمرار الوساطة في تقديم مساعيها ونصائحها للأطراف من أجل بلوغ أهداف الإتفاق كما تساهم في المرافقة الدولية لتطبيق الإتفاق وحشد الدعم الضروري لمصلحة مالي.

أما الفصل الثالث فتحدث عن دور المجموعة الدولية وجاء فيه ما يلي:

- اعتبار المجموعة الدولية هي الضامن لتفعيل الإتفاق وهي ملزمة بمرافقة الجهود المبذولة بهذا الشأن حيث تلتزم جميع المنظمات الإقليمية والدولية بتحقيق أهداف الإتفاق والمساعدة في ذلك.

1 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 46 إلى 49.

- اتفاق الأطراف على إقامة آلية تقييم ومتابعة تضم جميع الفاعلين المعنيين في مالي والشركاء الدوليين.
- التأكيد على دور المينوسما ووكالات وبرامج الأمم المتحدة وجميع المنظمات والهيئات الدولية في تحقيق أهداف هذا الاتفاق.

أما الفصل الرابع فتحدّث عن لجنة متابعة الاتفاق وجاء فيه ما يلي:

- اتفاق الأطراف على استحداث لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة فور توقيعه وتتكون هذه اللجنة من حكومة مالي والحركات الموقعة على الاتفاق وفريق الوساطة الموسعة بقيادة الجزائر.
- ترأس الجزائر لجنة متابعة الإتفاق بصفتها رئيس فريق الوساطة وتجتمع اللجنة مرّة شهريا على الأقل في باماكو واستثنائيا تجتمع عند الضرورة في مكان آخر وللجنة عدّة مهام تؤديها بهذا الصدد.

_ للقيام بمهامها تستعين اللجنة بأربع لجان فرعية حسب مواضيع معيّنة.

أما الفصل الخامس تناول ملاحظات مستقلة حول هذا الباب وجاء فيها ما يلي:

- اتفاق الأطراف على أن تقوم لجنة متابعة الاتفاق بتعيين ملاحظ مستقل يتولى تقييم مدى تنفيذ هذا الاتفاق وينشر تقارير حول عمله.
- استفادة الملاحظ المستقل من الدعم التقني المطلوب لأداء مهامه.¹

الباب السابع جاء بعنوان " أحكام نهائية" وجاء فيه ما يلي:

- عدم إمكانية تغيير أحكام هذا الإتفاق وملحقاته إلا بموافقة كل الأطراف الموقعة عليه وجميع ملحقات هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ منه.
- سريان مفعول هذا الاتفاق فور توقيعه النهائي من الأطراف والوساطة.²

كما ألحقت أبواب هذا الاتفاق بثلاثة ملاحق خصّص كلّ منها لموضوع من مواضيع الوساطة فقد خصّص الملحق الأول لشرح كلّ ما يتعلّق بالمرحلة الإنتقالية، وخصّص الملحق الثاني للتفصيل في جميع المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن، أما الملحق الأخير فخصّص للتفصيل في جميع أنشطة ومشاريع

1 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 50 إلى 64.

2 للمزيد من التفصيل، أنظر الملحق رقم 02، المواد من 65 إلى 68.

التنمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية الواجب إنجازها في إقليم شمال مالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد والتي تضمنها الاتفاق.

لقد تضمنَ الإتفاق من خلال جميع موادّه وكذا ملاحقه جميع الخطوات والآليات التي يعمل من خلالها جميع الأطراف الموقعين عليه من أجل الحلّ النهائي للنزاع المسلح في مالي، ومعالجة جميع القضايا المرتبطة بهذا النزاع بما فيها عودة اللاجئين وكذا قيام تنمية شاملة في شمال مالي ما من شأنه القضاء على مسببات النزاع الأصليّة، ويهدف كذلك هذا الإتفاق إلى دمج سكان الشمال في الحياة السياسية والإقتصادية في مالي والقضاء على تهميشهم الذي يمثل أحد مسببات النزاع الرئيسيّة.

لكن يبقى التحديّ الأكبر هو مدى التزام الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق بما فيها الحركات المسلحة والحكومة المالية وكذا الشركاء الدوليين، بتنفيذ بنود هذا الاتفاق على أرض الواقع والقيام بمتابعتة ميدانياً حتى يجد طريقه نحو التّجسيد، فمن ناحية المضمون والشمولية يتّضح أن الاتفاق فصلّ في جميع النّقاط ووضع استراتيجية شاملة من أجل حلّ النزاع في مالي وكلّ ما يتعلّق به من مخلفات وكذا تحديد طبيعة أدوار جميع الأطراف في المرحلة القادمة، فقد نصّ الإتفاق على معالجة مسائل التّميّة المحليّة في شمال مالي وضمان التمويل وحدّد استراتيجية مفصّلة للقيام بهذه العمليّة، كما أوضح جميع المسائل المتعلّقة بحفظ الأمن في هذه المنطقة ومسائل نزع السّلاح وإدماج المحاربين في القوّات الماليّة، كما عالج الإتفاق مسألة عودة اللاجئين والمسائل الإنسانيّة المتعلّقة بسكان شمال مالي.

فاتفاق السّلم والمصالحة الوطنيّة في مالي يعتبر بحقّ وثيقة ثمينة وخارطة طريق موجّهة لجميع الأطراف من أجل تنفيذ بنوده، لكن يبقى الرّهان الأكبر هو تثمين ما جاء به وتجسيده على أرض الواقع حتى يحقق الأهداف المرجوة منه، وهذا ما يفرض ضرورة الإلتزام من قبل جميع الأطراف المعنية بتطبيقه وكذا ضرورة تحمّلها لمسؤولياتها الكاملة بهذا الخصوص من أجل إنجاح عمليّة تنفيذ الإتفاق.

المبحث الثالث: تقييم عملية الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

لا شك أنّ الوساطة الجزائرية لحلّ النزاع في مالي وتوقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية كانت لها عدّة نتائج على واقع النزاع الميداني في مالي، فمرحلة ما بعد الإتفاق شهدت تحولا واضحا على صعيد النزاع في مالي، كما كانت هناك العديد من المواقف الدولية حيال هذه الوساطة وحيال الإتفاق الموقع.

أولاً: نتائج الوساطة الجزائرية في حلّ النزاع ومتابعة تنفيذ الإتفاق

لقد كان لعملية الوساطة وتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي عدّة نتائج ميدانية لها تأثير على مستقبل مالي ككل وهذه النتائج يمكن اختصارها فيما يلي:

- توقيع الاتفاق من طرف جميع الأطراف المشاركة في مسار الجزائر للوساطة
- إنهاء الصّراع والإقتتال على الأرض عدا بعض الأعمال المعزولة
- خلق نوع من التقارب والثقة بين المجموعات المتصارعة ووجود قابلية للإجتماع وتبادل الآراء لديها، حيث أنّ الحكومة في باماكو أصبحت متخوفة من التقارب بين حركات الشمال وكذا توقيعها على بيانات وإعلانات مشتركة.
- طرح فكرة إنشاء "صندوق للمانحين" لإعادة إعمار ومساعدة مالي وكذا إنشاء صندوق للتنمية خاصّ بشمال مالي من أجل إيصال أكبر قدر من المساعدات إلى شمال مالي الذي طالما حرم من برامج التنمية المختلفة، وكذا مشاركة سكان الشمال في تسيير ومراقبة الأموال التي تصلهم.
- عقد مؤتمر باريس في 2015/10/05 من أجل تجسيد مشروع إنشاء الصندوق الذي يعدّ في طور الإنجاز على حسب الإلتزامات التي قدمتها العديد من الدّول بهذا الصدد.
- وحسب الإتفاق فإنّ عملية متابعة تنفيذه تتم من قبل جميع الأطراف التي دخلت في عملية الوساطة منذ بدايتها إضافة إلى ممثلين عن الدّول الدائمة في مجلس الأمن، وقد تحوّلت اللجان

الموضوعاتية التي كانت في إطار الوساطة إلى "لجان متابعة موضوعاتية" والتي أسندت لكل منها مهام معينة، وقد ترأست رفقة الإتحاد الأوروبي "اللجنة الموضوعاتية للتنمية"¹.

وقد عقدت لجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة في مالي اجتماعا في الجزائر يومي 17 و18 جانفي 2016، حيث أعرب فيه المشاركون عن ارتياحهم للتقدم المسجل في تطبيق الاتفاق منذ التوقيع عليه، وقد جاء في بيان نشر يوم 19 جانفي 2016 عقب الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى لأعضاء لجنة متابعة الاتفاق أنّ المشاركين يعربون عن ارتياحهم لتسجيل تقدم محقق في مجال تطبيق الاتفاق منذ استكمال التوقيع ولا سيما وقف الإعتداءات، كما دعا المشاركون إلى مواصلة الإلتزام فيما يخص مسار السلم من أجل الحفاظ على المكتسبات المحققة والسعي لتعزيزها، لكنّ تمّ تسجيل نوع من التباطؤ في تطبيق الإلتزامات الرئيسية للاتفاق خاصة المتخذة خلال المرحلة المؤقتة، كما تمت الدعوة إلى التعجيل في وثيرة تطبيق الأعمال ذات الأولوية التي حدّتها اللجنة سابقا مع التذكير بمسؤولية الحكومة المالية في تطبيق الاتفاق.

لكن خلال الاجتماع سجّل أعضاء اللجنة وبناشغال شديد تواصل وتضاعف وانتشار الهجمات الإرهابية والإجرامية التي تستهدف قوات الدفاع والأمن المالية والحركات الموقعة على الاتفاق والقوى الدولية وكذا السكان المدنيين، وفي المقابل أعرب أعضاء اللجنة عن ارتياحهم لجهود الحكومة المالية والتزامها المتواصل من أجل السلم والمصالحة في مالي مع التفاؤل بالإجراءات والمراحل المعلن عنها من طرف الوفد الحكومي المالي، وأكّدت اللجنة على التقارب الداخلي بين المجموعات والذي تمّ بين الحركات التي وقعت على "أرضية الجزائر" من جهة و"تنسيقية حركات الأزواد" من جهة أخرى وذلك تبعا للقاءات التي عقدت بمدينة أنفيس" ما بين سبتمبر وأكتوبر 2015 وتشجيع الطرفين على مواصلة وتكثيف جهود التقارب وإدراجها كلياً في إطار المصالحة الوطنية بين كلّ أبناء مالي.

كما دعت اللجنة المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه السياسي والتقني والمالي لتطبيق الاتفاق وخاصة ما تعلق منه بإنجاز البرامج التنموية المبرمجة في شمال مالي بشكل ينعكس إيجابا على سكان هذه المناطق.

1 مقابلة مع السيد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

وخلال نفس الاجتماع أعرب الأمين العام لتنسيقية حركات أزواد "بلال آغ شريف" عن ارتياحه للجور الذي ساد اجتماع لجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة في مالي، حيث قدمت التنسيقية وثيقة تتضمن تقييما لستة أشهر ما بعد الإتفاق وبيّنت فيها مطالب التنسيقية ورؤيتها من أجل تجاوز الصعوبات التي تواجه تطبيق الإتفاق¹.

رغم النتائج الميدانية والتقدم الذي حققه اتفاق السلم والمصالحة في مالي ومستوى التقارب الذي يبدو واضحا بين مختلف المجموعات التي وقّعت عليه، إلا أنّ الأعمال الإرهابية التي تستهدف الحكومة المالية وبعض الحركات الموقّعة على الإتفاق، بإمكانها تعطيل مسار تنفيذه خاصة في حالة تصاعدها في المستقبل، وهذا ما يدعو لتجنّب السيناريوهات السابقة التي تلت الوساطات السابقة التي قادتها الجزائر في مالي والتي فشل الأطراف فيما بعد في تطبيق الإتفاقات الخاصة بها ففشلت فيما بعد في تحقيق السلم وهو ما أدى لتجدد النزاع في مرّات عديدة.

ثانيا: المواقف الدولية من عملية الوساطة الجزائرية في مالي ومستقبل النزاع

1) المواقف الدولية من الوساطة الجزائرية وتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي:

لقد كانت المواقف الدولية في عمومها داعمة لمسار الجزائر من أجل السلم والمصالحة في مالي وتأكّدت هذه المواقف من خلال الإشادة بالوساطة وبالإتفاق الموقع بين الحركات المسلحة والحكومة المالية، لكن هذا لا يعني عدم وجود مواقف أخرى عارضت الوساطة الجزائرية في مالي وعملت بعض الأطراف على تعطيلها، انطلاقا من خلافات أخرى لا تتعلق بالدور الجزائري في مالي فقط.

الوساطة الجزائرية لم تلق تأييدا كبيرا في بدايتها ولكن بتطور عملية سير المفاوضات تغيّرت نظرة بعض الأطراف مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبوركينافسو التي قامت بمبادرة للوساطة في مالي ولم تتجح في حلّ النزاع، لكن الجزائر عملت على توسيع الوساطة لتشمل دول الجوار والإتحاد الأوروبي ومجلس الأمن وغيرها من الأطراف، وكذلك قبل توقيع الإتفاق في جوان 2015 كان نوع من

1 السلم والمصالحة في مالي: " أعضاء لجنة متابعة الإتفاق يعربون عن ارتياحهم للتقدم المسجل"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: <http://www.aps.dz/ar/algerie/24883>، (2016/04/01).

التردّد من طرف حكومة مالي والحركات المتصارعة ، ومن هنا عمل الوسيط الجزائري على طرح ورقة الإتفاق وفق صيغة "خذ أو اترك"، وبعد ذلك لاقى الإتفاق قبولا واسعا وإشادة دولية كبيرة.¹

فقد أعلنت عدّة دول ومنظمات عن دعمها للجهود الجزائرية للوساطة في مالي، حيث أعلنت فرنسا عن دعمها لجهود الوساطة التي قامت بها الجزائر من أجل السلام في مالي، حيث أعرب وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" خلال اجتماع له مع وزير الخارجية الجزائري في 07 أبريل 2015 بباريس عن دعم بلده التام للوساطة التي تشرف عليها الجزائر من أجل تسوية الأزمة في مالي، حيث أكد بأنها وساطة ناجعة وأنتت بثمارها.

وقد جدّدت فرنسا دعمها للجهود الجزائرية وأشادت بالإتفاق الموقع بهذا الشأن، فخلال افتتاح الندوة الدولية حول تعزيز السلم في مالي في شهر أكتوبر 2015 ، نوّه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بدور الجزائر وبرئيسها عبد العزيز بوتفليقة من خلال المجهودات المبذولة رفقة الفاعلين الدوليين الآخرين كما اعتبر الجزائر شريكا هاما لفرنسا في تحقيق السلم في مالي، وقد صرّح الرئيس الفرنسي بهذا الصدد قائلا: «... هذا بفضل الجزائر وأحيي بالمناسبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة الحاضر هنا والرئيس بوتفليقة والجزائر التي كانت شريكا هاما في تحقيق هذه النتيجة»².

قامت الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر عضوا في الوساطة الدولية الموسّعة بقيادة الجزائر بنتمين الجهود التي قامت بها الجزائر من أجل تسوية الأزمة في مالي، حيث عبّرت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية خلال ندوة صحفية في 23 مارس 2016 بقسنطينة _ على هامش انطلاق الأسبوع الثقافي الأمريكي بقسنطينة _ عن عرفان بلدها للجزائر نظرا للدور الذي لعبته في مفاوضات السلم في مالي وكذا رئاسة الجزائر للجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، كما اعتبرت الجزائر شريكا هاما للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب وترقية الأمن الجهوي بالمنطقة.³

1 مقابلة مع السيّد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

2 ج فنينش، "باريس تدعم وساطة الجزائر لإحلال السلام بمالي"، في:

<http://www.elkhabar.com/press/article/12903/#sthash.QXBk4r4G.dpbs>، (2016/05/01).

3 "الولايات المتحدة تثنى دعم الجزائر لمسار السلم الذي بادرت إليه الأمم المتحدة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.aps.dz/ar/culture/27826>، - (2016/05/02).

كما أشادت منظمة الأمم المتحدة بالدور الجزائري في تسوية الأزمة في مالي وبالجهود المبذولة من طرفها في سبيل تعزيز الأمن والسلم في المنطقة، فعلى هامش الدورة العادية الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة أشاد الأمين العام للمنظمة بان كي مون برئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وشكره على عمل الجزائر على رأس الوساطة من أجل حل الأزمة في مالي كما أشار إلى مواصلة المنظمة لتقديم الدعم من أجل تنفيذ اتفاق السلم الموقع بالجزائر¹.

من جهتها رحبت الجامعة العربية في بيان لها بالتوقيع النهائي لجميع الأطراف على اتفاق السلم والمصالحة في مالي في شهر جوان 2015، وأشاد أمينها العام "نبيل العربي" بدور الدبلوماسية الجزائرية في نجاح هذه المبادرة² واعتبر هذه الوساطة بأنها ناجحة، كما هنأ وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السيد "رمطان لعمامرة" واعتبر هذه الوساطة إنجازا دبلوماسيا.

لكن هناك بعض الأطراف التي عارضت الوساطة الجزائرية كما ذكرناه سابقا وتتمثل في دولة المغرب التي عملت على تعطيل الدور الجزائري في حل أزمة مالي كما عارضت اتفاق السلم والمصالحة الموقع في مالي، فقد سلطت وسائل إعلام مالية الضوء على الموقف المغربي اتجاه الوضع في مالي واتهمت المغرب بنقل خلافاته مع الجزائر إلى مالي والسعي لإفشال جهود الجزائر في إحلال السلام في هذا البلد، حيث استندت وسائل الإعلام هذه إلى بيان صادر عن الحكومة المغربية في بداية شهر مارس 2015 والذي وحسب الموقف المغربي فإن الجزائر تتعامل بشكل انتهازي مع القضية المالية وتم بناء على ذلك رفض اتفاق السلام الموقع بالأحرف الأولى آنذاك بالجزائر³.

وكشف الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي لشؤون مالي والساحل السيد بيار بويويا حوار له مع جريدة النهار الجزائرية عن بعض محاولات الضغط على أطراف الحوار المالي التي قام بها المغرب من أجل حملهم على عدم التوقيع على مبادرة الصلح التي جاءت بفضل الوساطة الجزائرية، وأشار إلى أن

1 "الأمين العام للأمم المتحدة يشيد بالرئيس بوتفليقة وجود الجزائر من أجل استرجاع السلم في مالي"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/20590>، (2016/05/02).

2 "الجامعة العربية تشيد بدور الجزائر في توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي"، الإذاعة الجزائرية، في: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150622/44481.html>، (2016/05/04).

3 "المخزن وراء رفض الحركات الأزدادية التوقيع على اتفاق الجزائر"، في: <http://www.elbilad.net/article/detail?id=36137>، (2016/05/03).

المغرب سعى إلى قيادة هذه المفاوضات، لكن إمكانياته ومكانته السياسية في إفريقيا لم تكن تسمح له بإنجاح هذه المبادرة بالقدر الذي نجحت فيه الجزائر.

وقد أكد عضو الوساطة وسفير الجزائر الحالي في مالي السيد "شبيحي بوعلام" على أن المغرب أصدر بياناً تضمن عدم الاعتراف بالإتفاق الموقع بين المالية الحكومة والحركات المسلحة وبأن الموقف المغربي كان واضحاً منذ البداية خاصة مع اتصاله بـ "بلال آغ شريف قائد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"¹، والذي أصبح فيما بعد أميناً عاماً لتنسيقية حركات أزواد، وهذا ما يفسر طلب الحركة التي كان يرأسها (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) لمهلة إضافية من أجل التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة والذي وقعته الحركة فيما بعد في شهر جوان 2015.

أما فيما يخص تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية في هذه الوساطة، فإنه يتضح جلياً بأن الدور الجزائري كان حاسماً، فالقدرة على جمع الحركات المسلحة والحكومة المالية على طاولة المفاوضات في حد ذاتها تعد إنجازاً، ويضاف إلى ذلك استضافتها لجميع جولات الحوار المالي الشامل وما ترتب عنه من التزامات، دون إغفال محتوى الإتفاق الذي جاء مترجماً لإرادة الأطراف ومشاركة الجزائر في صياغته و رئاسة لجنة متابعة تنفيذه تعد خطوة أخرى لنجاح الدبلوماسية الجزائرية، لكن هذا النجاح يرتبط بمدى فعالية النشاط الدبلوماسي وترجمة نتائجه على أرض الواقع حتى لا تبقى مجرد مبادرات على ورق.

(2) مستقبل النزاع في مالي بعد عملية الوساطة

إن مستقبل النزاع في مالي يبقى مرهوناً بمدى التزام الأطراف الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة بتنفيذ بنوده وبعملية تأمين مسار تنفيذ الإتفاق، خاصة مع فشل تنفيذ اتفاقات سابقة وقّعت بين الحكومة المالية ولم تجد طريقها نحو التجسيد مثل "اتفاق تمنراست 1991" و "اتفاق الجزائر" لسنة 2006، وهو ما أدى تجدد النزاع في كل مرة، فتنفيذ الإتفاق تعترضه الكثير من الصعوبات وحسب "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" طرح بعد توقيع الإتفاق مسألة غياب تمويل التنمية في مناطق شمال مالي الفقيرة، وهو ما سيضطر الحركة لجمع الأموال من حكومات الإتحاد الأوروبي في حال لم تجد الحكومة المالية و لجنة متابعة الوساطة الدولية حلاً لهذا المشكل خاصة وأن الإتفاق يتناول ضحّ أموال في مدن الشمال لإقامة مشاريع اقتصادية وامتصاص البطالة.

1 مقابلة مع السيد: بوعلام شبيحي، مرجع سابق.

كما أنّ انتشار رجال المعارضة المسلّحة والتي حسب الإتفاق يجب أن تسلّم سلاحها تدريجيًا لبعثة الأمم المتحدة (المينوسما) وعدم تمكّن الجيش المالي من نشر قواته في صفوف المعارضة واعتبار ذلك تحدّيًا للحكومة وتملصًا من الإتفاق تمثل تحديات أخرى لتطبيق اتفاق السلم والمصالحة، كما أنّ الهجمات الإرهابية على القوات الاممية في شمال مالي قد تعيق عملها في المستقبل فيما يخصّ فرض احترام اتفاق وقف إطلاق النار، كما أنّ مشكلة انعدام الثقة بين الحكومة المالية و المجموعات المسلحة بسبب صلاتها السابقة بالمجموعات الإرهابية في المنطقة تبقى إحدى أهمّ معيقات تنفيذ الإتفاق.¹

على الرغم من أنّه من المبكر جدًا الحكم على مستقبل الوضع في مالي ما بعد اتفاق السلم والمصالحة، إلّا أنّه هناك سيناريوهان محتملان لمستقبل النزاع في مالي على ضوء ما وصلت إليه الأوضاع بشكل عام وهما:

1- **حلّ النزاع:** وهذا السيناريو هو الأضعف على ضوء المعطيات الميدانية وعودة الأعمال الإرهابية خاصة بعد حادثة قتل 22 رهينة في فندق "راديسون بلو" في باماكو في شهر نوفمبر 2015، وعدم تقدّم سير الإتفاق بالشكل المخطّط له وخاصة في ظلّ غياب الثقة بين الحكومة المالية والمعارضة المسلحة وللعديد من الإعتبارات الأخرى المرتبطة بضعف تمويل التنمية وسيادة النزعة الانفصالية لدى بعض الحركات الأروادية.

2- **فشل الإتفاق وعودة الوضع للتأزم:** فوفق جميع المعطيات الميدانية وفي ظلّ عدم التزام جميع أطراف الإتفاق وإضافة إلى المعطيات المتعلقة بفشل تنفيذ الإتفاقات السابقة الموقعة بين الحكومة المالية والحركات الأروادية، فإنّ احتمال نجاح الإتفاق يبقى ضئيلا، خاصة إذا ركّزنا على الوضع الهشّ في شمال مالي على صعيد التنمية والوضع الأمني والاجتماعي في المنطقة ممّا يرجّح الوضع للتأزم مستقبلا، وهذا ما يدعونا لترجيح هذا السيناريو.

1 حميد يس، "تنسيقية أزواد تطالب الجار الشمالي بممارسة نفوذه على باماكو"، الخبر اليومي، ع.8075، 27 فيفري 2016، ص.05.

خلاصة

النزاع في مالي هو نتيجة لتطور تاريخي معين في هذا البلد وجذوره تعود إلى فترة الإستعمار الفرنسي لهذا البلد، فالإضطهاد والتهميش الذي عانت منه الجماعات الأزوادية التارقية في شمال مالي في فترة الإستعمار واستمراره بعد الإستقلال كان السبب في المطالب الانفصالية لهذه الجماعات التي قادت عدة محاولات فاشلة في سبيل ذلك، وقد قابلت الحكومة المالية هذه المطالب بالقمع وهو ما أدى لنشوب عدة صراعات وعلى فترات زمنية عديدة.

الوضع المتأزم في مالي هو جزء من الأوضاع المتدهورة في منطقة الساحل الإفريقي ككل والتي ترتبط أساسا بضعف التنمية وانتشار كل أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب العابرين للحدود الوطنية للدول، ففي حالة مالي يتداخل النزاع مع الحكومة المالية بعلاقة الحركات المسلحة بالمجموعات الإرهابية النشطة في المنطقة وهو ما أدى إلى تأزيم الوضع أكثر.

الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في مالي هي محاولة استباقية لتجنب تأزم الوضع أكثر خاصة بعد الانقلاب العسكري لسنة 2012 والتدخل العسكري الفرنسي في النزاع واللذين عقدا الوضع أكثر في هذا البلد، والذي كانت له تبعات كارثية على أمن الجزائر خاصة بعد هجومات "تيقنتورين"، مما دفع الجزائر لقبول طلب الوساطة من طرف مالي.

بدأت الجزائر جهود الوساطة في مالي منفردة لكنها قامت بتوسيع الوساطة لتشمل دول جوار مالي ومجلس الأمن الدولي ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، وقد اصطدمت هذه الوساطة بعدة معيقات استطاعت الجزائر وأطراف الوساطة تجاوزها لتكفل باتفاق للسلم والمصالحة في جوان 2015.

ورقة الإتفاق تعدّ خارطة طريق جيدة من أجل تسوية النزاع في مالي وذلك بناء على ما احتواه هذا الإتفاق من تصوّر لطبيعة المرحلة القادمة ولأدوار والتزامات الأطراف في المستقبل من أجل الدفع به نحو التجسيد الميداني، لكن بعد مسيرة عام من توقيع الإتفاق يتضح أنّ النتائج غير كافية ولا تجسد ما اتفق عليه كما أنّ الوضع الأمني في مالي يبقى غير مستقرّ تماما رغم التحسن الملاحظ في الوضع الأمني، كلّ هذا يقود إلى طرح عدة أسئلة حول مستقبل مالي وحول إمكانية نجاح الإتفاق في التجسيد والذي من المؤكّد أنّه لن يحدث إلّا في حالة التزام جميع الأطراف بكلّ بنوده.

الخاتمة

تعدّ مسألة حماية الأمن الوطني من أصعب التحديات التي تواجه الدّول اليوم وذلك بفعل الانتشار الواسع لشبكات الجريمة المنظّمة المرتبطة بالنشاط الإرهابي وكذا تنوّع مختلف مصادر التهديد وتمييزها بالطابع عبر الوطني الذي لا يعترف بالحدود الوطنيّة، وخاصّة مع تطوّر وسائل التكنولوجيا والاتصال واستغلالها من طرف شبكات الإرهاب والجريمة المنظّمة.

لقد طرح الجوار الجزائري غير المستقرّ العديد من الإشكالات الأمنيّة بالنسبة للجزائر وذلك مع وجود جوار هشّ وبرز عدّة مؤشّرات لدول فاشلة، فالوضع الأمني الهشّ في منطقة الساحل عموما والحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته كلّ من تونس وليبيا في السنوات الأخيرة، جعل الجزائر في مواجهة العديد من الإنعكاسات السلبية على أمنها الوطني، وما زاد الوضع تعقيدا هو الانتشار الواسع للسلاح بعد ما شهدته ليبيا من أحداث والتبّعات السلبية لعودة المقاتلين التوارق من ليبيا إلى مالي، ما تسبّب في تجدد النزاع في هذا البلد.

وقد وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات قديمة مرتبطة بالنشاط الإرهابي والجريمة المنظّمة وأخرى أفرزتها الأحداث الأخيرة والتي تركت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ككلّ، فقد عملت الجزائر على التعامل مع هذا الوضع وفق مقاربة أمنيّة تعتمد على عدّة أبعاد وذلك تبعا للمسببات الأصليّة لحالة عدم الاستقرار، فمعالجة أيّ مشكل تقتضي الرجوع لأسباب وجوده والقضاء عليها.

ونظرا للطابع المشترك للتهديدات التي تواجه دول المنطقة فقد عملت الجزائر على التنسيق مع باقي الدّول والإنخراط في جميع المبادرات التنمويّة والأمنيّة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا وتلتخصّ الجهود الجزائرية بهذا الصّد في النقاط التالّية:

- العمل على مكافحة التهديد الإرهابي من خلال عدّة آليات مثل "لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة" والتي لعبت دورا هامّا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة في منطقة الساحل.
- توقيع اتفاقيات أمنيّة لتعزيز مراقبة الحدود مع دول الجوار من أجل الحدّ من ظاهرة التّهريب والهجرة غير الشرعيّة وانتشار الأسلحة.

- القيام بتفعيل المبادرات التنموية للقضاء على ظاهرة الفقر ودفع عجلة النمو في المنطقة وذلك على اعتبار أنّ تحقيق التنمية يساهم إلى حدّ كبير في تعزيز الأمن والقضاء على مسببات الصراع.

- العمل المشترك من أجل حلّ مشاكل القارة الإفريقية على مستوى إقليمي وقارّي ودون تدخّل أجنبي وخاصة في ظلّ نفوذ ومصالح العديد من القوى الأجنبية في المنطقة.

- العمل على مساعدة الدول الضعيفة والهشة من خلال العديد من خلال تنمية العلاقات التجارية معها والقيام بمسح ديون بعض الدول الإفريقية من أجل تمكينها من دفع عجلة التنمية والتخلّص من مشكلة الديون.

- تعزيز العمل الإستخباراتي في المنطقة والتعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية من خلال العديد من آليات التنسيق مثل "خلية وحدة الربط والإدماج الإستخباراتيّة" الخاصة بدول الساحل.

أمّا فيما يخصّ التعامل الدبلوماسي الجزائري مع الأزمات التي شهدتها كلّ من تونس وليبيا فينتضح من خلال الدّراسة بأنّ الجزائر بقيت محافظة على مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية، فقد التزمت طابع الحياد حيال الحراك السياسي والإجتماعي في تونس وليبيا وبقيت على مسافة واحدة من جميع الأطراف وذلك لسيادة منطق "الشكّ والغموض" وغياب مؤشّرات واضحة حول طبيعة الوضع في المستقبل وحول طبيعة الأنظمة السياسية التي سيفرزها هذا الحراك، كما أنّ الجزائر سعت إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في كلا البلدين إيماناً منها بضرورة الحوار من أجل الحلّ السلمي للأزمات، واستضافت تبعا لذلك عدّة شخصيات ليبية وتونسيّة طيلة فترة الأزمة، كما عارضت كلّ التداخلات الأجنبية في الأزميتين مهما كان نوعهما وبناء على ذلك عارضت التّدخّل العسكري في ليبيا وعبرت عن موقفها هذا في إطار جامعة الدول العربيّة.

أمّا فيما يخصّ النزاع المتجدّد في مالي فقد شهد تطوّرات خطيرة بداية من سنة 2012 وذلك بعد الإنقلاب العسكري الذي شهده هذا البلد وكذا إعلان بعض الحركات التارقية المسلّحة المدعومة من بعض الحركات الإرهابيّة عن استقلال إقليم الأزواد في شمال مالي مستغلّين تراجع الوضع الأمني وضعف الدولة وخاصة جهاز الجيش إضافة لانتشار الفساد الذي استشرى في مختلف الأجهزة الحكوميّة، وقد كان للتدخّل العسكري الفرنسي-الذي له ما يبرره - عدّة نتائج ميدانيّة وقد ساهم في منع تقدّم الحركات المسلّحة نحو العاصمة باماكو، وقد انعكس هذا الوضع المتأزم مباشرة على الأمن الوطني

الجزائري وتمثلت أولى تجلياته في حادثة الهجوم على مركب تيقنتورين الغازي في جانفي 2013، إضافة انتشار السلاح في المنطقة بشكل كبير وتوافد أعداد كبيرة من اللاجئين الماليين إلى الجزائر.

لقد قبلت الجزائر طلب الوساطة الذي قدمته الحكومة المالية إيماناً منها بضرورة الحلّ السلمي للنزاع القائم وبناءً على معرفتها لطبيعة هذا النزاع الذي عملت على إدارته منذ بداياته الأولى، وبناءً على ذلك استضافت الجزائر عدّة جولات في إطار "الحوار المالي الشامل" ثم قامت بتوسيع الوساطة لتشمل العديد من الأطراف المعنية والتي تمثلت في دول الجوار المالي وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وقد واجهت هذه الوساطة العديد من التحديات لكنّها توجت بالتوقيع على اتفاق للسلام والمصالحة ومن هنا يمكن استنتاج العديد من النتائج فيما يخصّ طبيعة دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية وهي أنّ:

- النشاط الدبلوماسي الجزائري يدخل ضمن مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" فهو ردّ فعل على الأزمات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري وعدم وجود رؤية شاملة لممارسة نشاط دبلوماسي ونفوذ سياسي خارج فترة الأزمات.

- دور الجزائر في محاولة حلّ النزاع في مالي يدعم مختلف الجهود الإقليمية الأخرى وهو ما يؤكد على الدور المحوري لها على صعيد معالجة القضايا الإقليمية المرتبطة بالأمن في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

- قيام الجزائر بدور الوسيط في مالي نابع من إدراكها للآثار التي يمكن أن يخلفها هذا النزاع على استقرارها الداخلي، خاصّة مع انتشار القبائل التارقية على نطاق واسع في الصحراء الجزائرية ما من شأنه نقل مطالب انفصال التوارق من مالي إلى الجزائر.

- الدور الجزائري في محاولة تسوية هذه الأزمة اصطدم مع مصالح الدول الغربية في المنطقة والتي على رأسها فرنسا والتي رفضت الدور الجزائري في الفترات الأولى للوساطة، لكنّها غيرت من مواقفها خاصّة بعد توسيع الوساطة لتشمل مجلس الأمن ومنظمات إقليمية ودولية ودول جوار مالي.

- الوساطة الجزائرية في مالي اصطدمت بالعديد من العوائق والتي أبرزها رفض بعض الحركات الأزدية التوقيع على الإتفاق وانسحاب أخرى من الحوار على اعتبار أنّها تمارس نشاطات إرهابية (حركة أنصار الدين).

- الجهود الدبلوماسية الجزائرية مقترنة بمبادرات أمنية وتنموية مما من شأنه تعزيز الإستقرار في المنطقة بشرط التجسيد الميداني وفعالية هذه المبادرات الهادفة إلى معالجة مختلف القضايا من جذورها.

- النجاح الجزائري في تسوية الأزمة في مالي يرتبط بمدى تجسيد "اتفاق السلم والمصالحة" على أرض الواقع، رغم أنه من السابق لأوانه الحديث عن نجاح أو فشل حلّ الأزمة وذلك لقصر المدّة التي تلت توقيع الإتفاق وبداية تنفيذه.

- النّجاحات الدبلوماسية الجزائرية والحديث عن الدور الفعّال للسياسة الخارجية الجزائرية لا يعكس معطيات البيئة الداخليّة الجزائرية، خاصّة ما تعلقّ منها بعدم وجود اقتصاد غير ريعي قادر على مواجهة الأزمات الإقتصادية الدولية، وبذلك فالسياسة الخارجية الجزائرية لا تعكس فشل السياسات الداخليّة على الأقلّ في الوقت الراهن وذلك لعدّة معطيات موضوعيّة.

من خلال كلّ ما سبق نكون قد أثبتنا صحّة الفرضيّة الرئيسيّة للدراسة-تعامل الجزائر مع أزمات الجوار الإقليمي يخضع لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وتشجيع الحلول السلمية واستبعاد التدخّل الأجنبي فيما يخصّ النزاع في مالي-وذلك من خلال التأكيد على خضوع جميع السلوكات الخارجية الجزائرية-مجسّدة في النشاط الدبلوماسي- في إطار تعاملها مع الحراك السياسي في تونس وليبيا لمبادئ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة واحترام سيادتها الداخليّة وكذا التزام مبدأ الحياد حيال الأزمات الداخليّة للدول ، والعمل في المقابل على تعزيز التعاون المشترك معها خاصّة في المجال الأمني من أجل مواجهة الجماعيّة لمختلف التهديدات المطروحة، وكذا العمل على مساعدتها في تجاوز الصّدّامات الداخليّة بين الأطراف والتي اتخذت طابعا عنيفا خصوصا في ليبيا، وهذا التعامل يضمن تجنّب مختلف التبعات المرتبطة بهذه التهديدات، أمّا فيما يخصّ النزاع في مالي فقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على حلّه بطريقة سلمية من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة مع العمل على الحدّ من التدخّل الأجنبي في هذا النزاع ، وذلك من خلال المبادرة بقبول الوساطة والسعي لإنجاح المفاوضات بين الأطراف إيماناً من الجزائر بأنّ حلّ هذا النزاع يكون بين الأطراف المعنية فقط وبأنّ الجهود الخارجية تقتصر على تقديم الدّعم اللازم من أجل إنجاز هذه المبادرة، ويبقى نجاح الدبلوماسية في هذه المساعي مربوطا بنجاح تجسيد كلّ الجهود المبذولة على أرض الواقع.

الملاحق

الملحق رقم: 01

مقابلة مع السفير الجزائري في مالي وعضو وفد الوساطة الجزائرية في مالي سابقا السيد: "بوعلام شبيحي"

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية يوم: 22 فيفري 2016

السؤال رقم 01: ما الذي يجعل منطقة الساحل الإفريقي تكتسي أهمية كبرى لدى الجزائر؟

الإجابة: تعد منطقة الساحل تحت المجهر لأسباب عديدة، أولها تواجد جماعات إرهابية نشطة في المنطقة وترابط نشاطها بنشاطات أخرى كالجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها، كما أن الأزمة في مالي جلبت لها أهمية كبرى من خلال تأثيرها على مصالح أطراف دولية عديدة.

السؤال رقم 02: ما هي حيثيات أزمة مالي الأخيرة سنة 2012؟

الإجابة: الجماعات الإرهابية تتشط منذ سنوات في مالي و بالضبط في الشمال الذي يشهد تعددا إثنيا وعرقيا كبيرا (التوارق، العرب ، السكان الأصليين وهم السود والذين يتوزعون على في ثلاث مدن كبرى وهي : كيدال- تمبكتو- غاو) وذلك منذ سنة 2000 تقريبا لكن نشاطها ازداد سنة 2012 ، فمنطقة شمال مالي تشهد حراكا سنوات واستغلت مختلف الجماعات ضعف الدولة لإعلان تقسيم مالي ، فحدث انقلاب على الحكومة في باماكو في مارس 2012 ، حيث تم الإعلان عن دولة أزواد رسميا ، حيث و بعودة المقاتلين التوارق الذين حاربوا في صفوف القذافي في ليبيا كونوا الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، كما كانت هناك جماعات أخرى في شمال مالي مثل أنصار الدين التي تتادي بتطبيق الشريعة إضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و العديد من الجماعات الإرهابية الأخرى، كما حدثت تحالفات مثل تحالف أنصار الدين مع تنظيم القاعدة، بعد ذلك حاولت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مساعدة حكومة مالي لإنهاء الأزمة لأن الشمال انفصل في الواقع عن دولة مالي و سيطرت على أجزائه الجماعات المتمردة.

السؤال رقم 03: ماذا قدم "اتفاق واغادوغو" على صعيد حل النزاع في مالي؟

الإجابة: لقد قامت بوركينا فاسو بدور الوسيط كمحاولة منها لحل النزاع في مالي وجاء "اتفاق واغادوغو" في جوان 2013 كثمرة لهذه الجهود حيث تم الاتفاق على إقامة انتخابات تشريعية ورئاسية وكذا عقد مفاوضات لتحديد مستقبل شمال مالي، لكن الاتفاق لم ينفذ كاملا، حيث أقيمت انتخابات رئاسية شرعية و حصل الرئيس الجديد على دعم دولي كبير ثم أقيمت انتخابات تشريعية و لكن المفاوضات حول مصير شمال مالي لم تسر في الطريق الصحيح ، وبحكم تمكن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اقتصاديا وعسكريا فقد اقترحت تشكيل قوة إقليمية لمحاربة الجماعات الإرهابية في شمال مالي و تحريره بعد سيطرتها عليه، ولعدم قدرة المنظمة على التدخل تولت فرنسا

العملية من خلال ما سمي "عملية سارفال" و تمكنت من إزاحة الجماعات المسلحة من الشمال وقد اعتمدت على مبررات عديدة للتدخل كان من بينها أن "جماعة أنصار الدين" كانت تريد التوسع وصولا للعاصمة باماكو وذلك بعد مهاجمة مدينة "كونا" ، بعد التدخل تفرقت المجموعات المسلحة مع العلم أن المفاوضات كانت قد توقفت منذ مدة.

السؤال رقم 04: ما هي مراحل الوساطة الجزائرية التي انطلقت في 2013 لحل النزاع في مالي؟

الإجابة: لقد توقفت المفاوضات حول تحديد مصير شمال مالي بعد انتخاب رئيس جديد لمالي، وفي زيارة للجزائر طلب الرئيس المالي الجديد الوساطة من الجزائر في جانفي 2013، والحقيقة أن الاهتمام الجزائري بمالي تابع من كونها ضمن الحزام الأمني للجزائر ولطبيعة الحدود المشتركة بين البلدين، وقد كانت حادثة الإعتداء على منشأة **تيفنتورين** امتدادا لما يجري في ليبيا ومالي والمنطقة ككل.

لقد تميزت الوساطة الجزائرية التي انطلقت رسميا في جانفي 2014 بمرورهما بمرحلتين أساسيتين وهما:

أ- **المرحلة التحضيرية:** نظرا لوجود خلافات بين مختلف الفصائل المالية ووجود عدة تصورات ومصالح مختلفة واهتمامات واختلافات قبلية لكل فئة وحتى شخصية في بعض الأحيان، كل هذه الخلافات العميقة دفعت بالوسيط الجزائري لمحاولة لم الشمل حول تصور واحد تحسبا لبدء المفاوضات الفعلية مع الحكومة المركزية في باماكو، بناء على ذلك كانت كل الفصائل متواجدة في الجزائر في 16 جانفي 2014 وكانت هناك محاولة للإتفاق حول أرضية مشتركة لبدء المفاوضات وقد حضرت أربع حركات وهي "أنصار الدين" و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" و "المجلس الأعلى لوحدة الأزواد" و كذا "الحركة العربية الأزوادية"، تم تحضير وثيقة لمبادئ عامة كاحترام سيادة مالي و عدم إمكانية طرح فكرة انفصال أي جزء و بنود أخرى، لكن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد انسحبت في آخر لحظة نظرا لاستغلاله من طرف العديد من الأطراف الدولية فقد ربط اتصالات مع فرنسا والمغرب، هذا الأخير الذي استغل اتصالاته مع القائد بلال آغ شريف من أجل تعطيل الوساطة، ومن هنا انشقت مجموعة أخرى عن هذا التنظيم وهي " **الإئتلاف الشعبي للأزواد** " ووقعت بقية الأطراف على الوثيقة ، فهذا الفصيل كان يرى أن شمال مالي محتل من قبل دولة مالي و هو الذي أعلن في السابق عن دولة الأزواد، بعد ذلك أراد الفصيل المنشق عن "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" إكمال المسيرة و تحالف مع الحركة العربية لتحرير الأزواد، بعد ذلك توقفت المفاوضات حتى شهر جوان 2014 حيث تم جمع الأطراف مرة أخرى و قد كانت ستة فصائل بعد سلسلة الإنشقاقات والتحالفات التي حصلت فوقعت ثلاثة منها على "اتفاق الجزائر" أو " إعلان الجزائر" في 2014/06/09 وهي و"الحركة العربية الأزوادية المنشقة" و " المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد " و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" أما المجموعة الثانية فوقعت على نفس الوثيقة تقريبا في 2014/06/14 و سميت ب"أرضية الجزائر" وقد وقعتها الحركة العربية للأزواد " و"تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة" و " التنسيقية من أجل شعب الأزواد" الذي انشق سابقا عن "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، والملاحظ في هذه المرحلة هو معارضة الأطراف التي وقعت على "اتفاق الجزائر" للأطراف التي وقعت على "أرضية الجزائر"، وبالمقابل كانت الجزائر تتسق مع الحكومة في

مالي من خلال آلية سميت "باللجنة الثنائية الإستراتيجية لتسيير شمال مالي"، كذلك و رغبة في حشد الدعم للوساطة تم عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين وزراء خارجية دول كل من النيجر، بوركينا فاسو، التشاد، موريتانيا، النيجر .

ب-مرحلة المفاوضات: بدأت هذه المرحلة من 16 جويلية 2014 وسميت بالحوار البيئي المالي الشامل الذي أعلنه رسميا وزير الخارجية الجزائري السيد **رمطان لعمامرة** حيث اتسع الحوار ليشمل دول الجوار وأصبحت وساطة دولية بقيادة الجزائر حيث شاركت كل من البعثة الأممية المسماة " المهمة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة لاستقرار مالي" MINUSMA والإتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وكان الحوار شاملا متعدد الأطراف وثنائي بعد ذلك انضمت فرنسا والولايات المتحدة كشركاء دوليين في الحوار الذي كان وفق عدة جولات بدءا من تحديد معالم الحوار وإمضاء ورقة طريق وتحديد الخطوط العريضة التي اتفقت عليها الحكومة المالية مع الأطراف ثم وقع بيان لوقف إطلاق النار لأن الواقع الميداني كان مليئا بالصراعات وقد تطلب ذلك الكثير من الجهود من طرف الجزائر خاصة وأن نفس النصوص كانت توقعها الأطراف المتنازعة كل على حدة، وفي جانفي 2015 وعلى أساس الملاحظات تم تقديم ورقة منقحة من طرف وزير الشؤون الخارجية الجزائري تحتوي على ملاحظات الجزائر على المستوى المؤسسي والسياسي ونظرتها لطبيعة المرحلة القادمة.

السؤال رقم 05: ما هي أهم المحاور التي جاءت بها هذه الورقة؟ وهل لاقت قبول الأطراف في الأزمة المالية؟

الإجابة: لقد صيغت هذه الورقة على أساس أربعة محاور أساسية وهي:

- ✓ المحور المؤسسي والسياسي.
- ✓ المحور العسكري والأمني.
- ✓ محور متعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتعددة الجوانب.
- ✓ محور حول العدالة الإنتقالية (المصالحة الوطنية-تسيير اللاجئين.....).

كذلك كانت هناك نقطة متابعة تنفيذ الاتفاق من خلال إنشاء لجنة متابعة مكونة من جميع أطراف الاتفاق سواء ما تعلق باتفاق الجزائر أو بأرضية الجزائر.

وقع الاتفاق بالأحرف الأولى في 2015/03/01 في الجزائر من طرف جميع الأطراف المالية والدولية، ومكان التوقيع كان محل خلاف بين الفصائل المالية المتنازعة لكن الجزائر اتفقت مع مالي على أن التوقيع النهائي يكون في مالي وذلك ما حصل في الواقع، وقع الأطراف الموقعون على "أرضية الجزائر" والحكومة المالية على الاتفاق يوم 2015/06/20 ويوم 2015/06/20 وقعت "تنسيقية الحركات الأزوادية" الذي أصبح يمثل فصيلا انشق عن "تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة" وعودة "الإئتلاف الشعبي للأزواد" إلى الأصل أي إلى "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" ، فأصبح الاتفاق ساري المفعول منذ 2015/06/20 إلى غاية اليوم، تلا ذلك اجتماع لمختلف الحركات في شمال مالي وبالضبط في مدينة "أنفيس" في سبتمبر 2015 دون تدخل الجزائر.

السؤال رقم 06: كيف سارت عملية متابعة تنفيذ الاتفاق؟

الإجابة: كان من المقرر حسب الإتفاق أن تتم عملية متابعة عملية تنفيذ بنوده من قبل جميع الأطراف التي دخلت في عملية الوساطة منذ بدايتها وحتى نهايتها إضافة إلى ممثلين عن الدول الدائمة في مجلس الأمن، فتحوّلت الفرق الموضوعاتية التي كانت في إطار محاور الوساطة إلى لجان متابعة موضوعاتية، أسندت لكل منها مهمة معينة، فمثلا الجزائر رفقة الإتحاد الأوروبي ترأست اللجنة الموضوعاتية للتنمية، ورفقة الأمم المتحدة تولت الجزائر مهمة متابعة الأمن والمسائل العسكرية وأسندت المهام الأخرى لأطراف أخرى ، لحد الآن اجتمعت اللجان المكلفة بالمتابعة ستة مرات في "باماكو" بمالي كانت آخرها في بداية شهر فيفري الحالي، والتي لوحظ فيها وجود تقدم ميداني ملحوظ لكن غير كافي مقارنة بالمدة الزمنية المحددة ولذلك تمت المطالبة بالعمل أكثر وفعاليتها أكبر وذلك لتحقيق ما خطط له في إطار المرحلة الإنتقالية التي حددت بأربعة (24) شهرا منذ بدء سريان الاتفاق من خلال تجسيد النقاط المتفق عليها وفي تاريخها المحدد.

السؤال رقم 07: ما هو موقف الأطراف الدولية من عملية الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي بشكل عام؟

الإجابة: الوساطة الجزائرية لم تلق تأييدا كبيرا في بدايتها ولكن بتطور عملية سير المفاوضات تغيرت نظرة بعض الأطراف مثل فرنسا، بوركينافاسو بحكم أنها قامت بمبادرة لم تنجح تماما في حل النزاع، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الجزائر عملت على توسيع الوساطة لتشمل دول الجوار والإتحاد الأوروبي ومجلس الأمن وغيرهما، حتى أن هناك دولا أخرى أرادت الإنضمام مثل كندا، بلجيكا، ألمانيا...، كذلك قبل توقيع الاتفاق في جوان 2015 كان هناك تردد من طرف حكومة مالي و الحركات المتصارعة، فعمل الوسيط الجزائري على طرح ورقة الاتفاق وفق صيغة "خذ أو اترك"، وبعد ذلك لاقى الإتفاق قبولا وإشادة واسعتين من جميع الأطراف بما فيها المنظمات الدولية ، وعلى سبيل الإستثناء أصدر المغرب الأقصى بيانا حول عدم الإعتراف بالإتفاق، فالموقف المغربي كان واضحا منذ البداية خاصة عند اتصاله ب"بلال آغ شريف" قائد "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد".

السؤال رقم 08: ما هي أهم النقاط الإيجابية التي حققها الوسيط الجزائري؟

الإجابة: من المؤكد أن عملية الوساطة حققت نتائج ميدانية لها تأثير على مستقبل مالي ككل وعموما يمكن إبراز هذه النقاط في الآتي:

- ✓ إنهاء الصّراع والإقتتال على الأرض عدا بعض الأعمال المعزولة.
- ✓ التوقيع على الإتفاق من طرف جميع الأطراف المشاركة في مسار الجزائر للوساطة.
- ✓ خلق تقارب ونوع من الثقة بين المجموعات المتصارعة ووجود قابلية للإجتماع وتبادل الآراء، حتى أن الحكومة في "باماكو" أصبحت متخوفة من التقارب بين حركات الشمال وتوقيعها على بيانات وإعلانات مشتركة.

- ✓ طرح فكرة إنشاء "صندوق للمانحين" لإعادة إعمار ومساعدة مالي وإنشاء صندوق للتنمية خاص بشمال مالي وذلك رغبة في إيصال أكبر قدر من المساعدات إلى شمال مالي الذي لطالما حرم من برامج التنمية المختلفة ومشاركة سكان الشمال في تسيير ومراقبة الأموال التي تصلهم.
 - ✓ عقد مؤتمر بباريس في 2015/10/05 من أجل تجسيد مشروع إنشاء الصندوق الذي يعد في طور الإنجاز بحسب الإلتزامات التي قدمتها دول عديدة.
- لكن رغم كل هذا يبقى التحدي الأكبر هو كيفية الحد من النشاطات الإرهابية في مالي وتأمين مسار تجسيد الإتفاق ككل، هذا إضافة إلى بعض الصعوبات الداخلية.

الملحق رقم: 02

اتفاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية في مالي منبثق عن مسار الجزائر

الديباجة

نحن حكومة جمهورية مالي والحركات الموقّعة على خارطة الطريق الموقع عليها في الجزائر يوم 24 يوليو 2014 المشار إليها فيما يلي بالأطراف؛

المجتمعون في مدينة الجزائر في إطار مسار المفاوضات بغرض الوصول إلى اتفاق من أجل إقامة سلم شاملة ودائمة تضمن حلا نهائيا للأزمة التي يعرفها شمال مالي الذي يطلق عليه البعض تسمية الأزواد؛

إذ نعبر عن عميق امتناننا إلى الجزائر كرئيسة للوساطة وأعضائها المشكلين من مجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية (سيداوو)، الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، وتشاد؛

وبعد تحليل عميق للوضع في مالي، عموما، وطبيعة الأزمات التي يشهدها شمال مالي على وجه الخصوص؛

وإذ نعبر عن عزمنا في القضاء نهائيا على المُسببات العميقة للوضع الراهن والى ترقية مُصالحة وطنية حقيقية تركز على إعادة امتلاك التاريخ المشترك عبر وحدة وطنية تحترم التنوع البشري المميز للأمة المالية؛

وإذ نعبر عن قناعتنا بضرورة إعادة بناء وحدة البلاد الوطنية على أسس تجديدية تحترم سلامته الترابية، وتأخذ بالاعتبار تنوعه العرقي والثقافي وكذا خصوصياته الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية؛

إذ نقرُّ بضرورة الإسراع في تنمية شمال مالي اقتصاديا واجتماعيا عبر توفير نمط مكيف لهذا الغرض؛ وإذ نعترف بضرورة إقامة حوكمة تتماشى والخصوصيات الجغرافية التاريخية والاجتماعية الثقافية للشمال الذي شهد الكثير من المحن أثرت أيم التأثير على ظروف عيش سكانه؛

إذ نعترف بضرورة استرجاع الأمن دون تأخير، ترقية السلم والاستقرار في البلاد بشكل دائم وتجسيد قواعد الحوكمة الجيدة على أرض الواقع والشفافية في التسيير، احترام حقوق الإنسان، العدالة ومحاربة اللاعقاب؛

وإذ نعتزف بضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

وإذ نجدد تمسكنا بالصكوك الأفريقية والدولية الوجيهة؛

ومراعاة للاتفاقيات السابقة والى الصعوبات التي اعترضت تطبيقها ومتابعتها؛

نتفق على ما يلي:

الباب الأول: مبادئ، التزامات وأسس من أجل تسوية دائمة للنزاع

الفصل الأول: مبادئ والتزامات

المادة 1: تجدد الأطراف في إطار خارطة الطريق التزامها بالمبادئ التالية:

احترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، وسيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني؛

الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وترقيته وتمثين مساهمة كافة شرائح المجتمع لاسيما النساء والشباب في عملية البناء

الوطني؛ تكفل السكان بالتسيير الفعلي لشؤونهم عبر نظام حوكمة يأخذ بالاعتبار طموحاتهم واحتياجاتهم النوعية؛

ترقية تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي مع أخذ قدراتها المحلية بالاعتبار؛ رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير

السياسي والعودة إلى الحوار كوسيلة للحوار والتشاور لتسوية الخلافات؛

احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية؛

مكافحة الفساد واللاعقاب؛

مكافحة الإرهاب، الاتجار غير القانوني بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المادة 2: تلتزم الأطراف بتطبيق أحكام هذا الاتفاق تطبيقاً كاملاً وعن حسن نية مع الإقرار بمسؤوليتها الأولى بهذا الصدد.

المادة 3: ستتخذ مؤسسات الدولة المالية الإجراءات اللازمة لتبني الإجراءات التنظيمية، التشريعية بل والدستورية الكفيلة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق بالتنسيق الوثيق مع الأطراف وبدعم لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة 4: ستطبق الأحكام ذات البعد الوطني المحددة في هذا الاتفاق بشكل أولوي في مناطق شمال مالي دون المساس بالإجراءات المتفق بشأنها لصالح هذه المنطقة من البلاد. تكون هذه الإجراءات قابلة للتطبيق في بقية مناطق البلاد.

الفصل الثاني: أسس من أجل تسوية دائمة للنزاع

المادة 5: يهدف هذا الاتفاق إلى توفير الشروط اللازمة لإقامة سلم عادلة ودائمة في مالي مما يساهم في الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ويكرس رسمياً تسوية النزاع بالاتفاق على أساس العناصر التالية:

بشأن تسمية: أزواد

تغطي تسمية أزواد واقعا اجتماعيا ثقافيا وخصوصا بالذاكرة والرمزية تتقاسمه جماعات سكانية من شمال مالي كمكون من مكونات المجموعة الوطنية. يجب أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية، التي تعكس في الآن ذاته، واقعا إنسانيا أساس إجماع وطني ضروري في إطار احترام الطابع الأحادي للدولة المالية وسلامتها الترابية.

بشأن الإجراءات الموجّهة لإقامة السلم والمصالحة الوطنية

يقتضي البعد الاجتماعي السياسي للأزمات الدورية التي يشهدها القسم الشمالي من مالي معالجة سياسية. وسينظم بهذا الصدد مؤتمر وفاق وطني خلال المرحلة الانتقالية بدعم من لجنة المتابعة وعلى أساس تمثيل عادل للأطراف وهذا بغية السماح بفتح نقاش عميق بين مختلف مكونات الأمة المالية حول الأسباب العميقة لهذا النزاع. سيتناول هذا النقاش من بين ما يتناوله إشكالية تسمية أزواد. يجب أن تنجر عنه العناصر اللازمة لحل من شأنه السماح لمالي من تجاوز محتته الأليمة وتتمين مساهمة مختلف مكوناته في هوية البلاد وترقية مصالحه وطنية حقيقية. سيتم إعداد ميثاق للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية على أساس توافقي للتكفل بالأبعد ذات العلاقة بالذاكرة والهوية وتاريخ الأزمة المالية وترسيخ وحدته الوطنية وسلامته الترابية.

بشأن الإجراءات الموجّهة لضمان حوكمة أفضل

علاوة على الإجراءات المشار إليها أعلاه، تقتضي التسوية النهائية للنزاع حوكمة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات المحلية تتمحور حول العناصر التالية:

إقامة هيكله مؤسساتية تعتمد على جماعات إقليمية مزوّدة بهيئات منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر وذات سلطات واسعة؛

تسيير سكان المناطق المعنية لشؤونها الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة؛

تمثيل أوسع لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية؛ تعزيز دولة القانون عن طريق تقريب العدالة من المتقاضين؛

إقامة نظام دفاع وأمن مؤسس على مبادئ الوحدة والشمولية والتمثيل؛

مشاركة نشطة ومعتبرة للسكان خاصة سكان الشمال في تسيير الأمن الداخلي؛

إعادة انتشار تدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المالية المعاد تشكيلها مجددا.

إقامة منطقة تنمية لمناطق الشمال مزودة بمجلس استشاري إقليمي مشترك وبإستراتيجية تنمية خاصة تتماشى والواقع الاجتماعي الثقافي والجغرافي وكذا الظروف المناخية المحلية. سيتم تمويل هذه الإستراتيجية عن طريق صندوق للتنمية المستدامة تكون أمواله ذات مصدر عمومي وطني ودولي؛

التزام المجموعة الدولية بضمان التطبيق الفعلي لأحكام هذا الاتفاق واحترامها إلى جانب مرافقة الجهود المبذولة بهذا الصدد عبر دعم سياسي، دبلوماسي، مالي، تقني ولوجيستي.

تبدأ مرحلة انتقالية بداية من توقيع الاتفاق.

الباب الثاني: مسائل سياسية ومؤسسية

الفصل الثالث: الإطار المؤسسي وإعادة التنظيم الإقليمي

المادة 6: تتفق الأطراف على إقامة هيكل مؤسسية من شأنها السماح لسكان الشمال، في إطار مواطنة تشاركية كاملة، من تسيير شؤونهم الخاصة على أساس مبدأ التسيير الحر وضمان تمثيل أوسع لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية، وفي هذا الإطار يتم التنصيص على الأحكام التالية:

- على الصعيد المحلي

تزود المنطقة بمجلس إقليمي منتخب عن طريق الاقتراع السري المباشر يتوفر على تحويل واسع للاختصاصات، الموارد ويتمتع بسلطات قانونية، إدارية ومالية مناسبة؛
سيسير المواطنون الماليون ومواطنو مناطق الشمال، على وجه الخصوص، في هذا الإطار قضاياهم الخاصة على أساس الإدارة الحرة؛

ينتخب رئيس المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر. كما أنه، في الآن ذاته، رئيس الهيئة التنفيذية والإدارية للمنطقة؛

تزود الدوائر والبلديات بهيئات تداولية (مجلس الدائرة، والمجلس البلدي) منتخبة عن طريق الاقتراع السري المباشر تسييرها مكاتب مزودة بوظيفة تنفيذية يكون على رأسها رئيس مجلس للدائرة ورئيس بلدية منتخب؛
يُعترف لكل منطقة بحقها في تبني التسمية الرسمية التي تختارها في إطار الأحكام الخاصة بالوضعية القانونية والإدارية للمنطقة.

- على الصعيد الوطني

إعادة تنشيط عملية تأسيس الغرفة الثانية للبرلمان والإسراع فيه تحت تسمية مجلس الشيوخ، مجلس الأمة أو أي تسمية أخرى تبين طبيعته ودوره وجعله مؤسسة تشجع على ترقية الأهداف الموكلة لهذا الاتفاق بفعل مهامه وتشكيلته؛
تحسين تمثيل السكان في المجلس الوطني عن طريق الرفع من عدد الدوائر الانتخابية و/أو أي إجراءات أخرى ملائمة؛
اتخاذ تدابير، على المدى القريب، في اتجاه فتح المجلس الأعلى للجماعات المحلية خاصة أمام ممثلي الزعامات التقليدية، النساء والشباب؛

ضمان تمثيل أحسن لسكان شمال مالي في المؤسسات والمصالح العمومية الكبرى، الأسلاك والإدارات التابعة للجمهورية.

الفصل الرابع: توزيع السلطة والاختصاصات

المادة 7: تعترف الأطراف بضرورة تقاسم المهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية لضمان مستوى الفعالية اللازم وأخذ احتياجات وطلبات المواطنين والجماعات بالاعتبار في الأساس.

المادة 8: تتوفر المناطق على اختصاصات، في إطار عام يحدد مسبقاً عن الطريق التشريعي والتنظيمي، في المجالات التالية:

خطة وبرنامج التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛

تهيئة الإقليم؛

استحداث التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية القاعدية وتسييرها (التربية الأساسية والتكوين المهني، الصحة، البيئة، الثقافة، هياكل الطرق والاتصالات التابعة للجهة، الطاقة، الري والتطهير) الزراعة، تربية المواشي، الصيد النهري، تسيير الغابات، النقل، التجارة، الصناعات، الصناعات التقليدية، السياحة نقل فيما بين المناطق؛

الموازنات، الحسابات الإدارية للمناطق؛ فرض الضرائب وتطبيقها والإيرادات الخاصة على أساس المقاييس التي تحددها الدولة؛

فرض الرسوم والإتاوات؛ قبول الهبات ورفضها، الإعانات والتركات؛

منح الإعانات؛

الدخول في المشاركات؛

التعاون اللامؤمركز والتوأمة؛

الشرطة الإقليمية والحماية المدنية.

المادة 9: تعد مداوات الجماعات الإقليمية نافذة بداية من تاريخ نشرها وإرسالها إلى ممثل الدولة. يحدد القانون توزيع الاختصاصات بين مختلف الجماعات الإقليمية على أساس السُّلمية.

الفصل الخامس: تمثيل الدولة ومراقبة الشرعية

المادة 10: تعين الدولة ممثلاً عنها على مستوى الجماعات الإقليمية لحماية المصلحة العامة. وبهذا الصدد، فإنه يمثل السياسة الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ويسهل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم.

المادة 11: تمارس الدولة عبر ممثلها مراقبة بعدية على شرعية العقود الإدارية الصادرة عن الجماعات الإقليمية. يحدد القانون كيفية ممارسة هذه الرقابة.

المادة 12: دون المساس باختصاصات الدولة في إطار اختصاصاتها القانونية، تتفق الأطراف على ضرورة قيام استشارة بين الدولة والمناطق حول: إنجاز مشاريع التنمية التي تقررها الدولة والهيئات العمومية أو الخاصة فيما يتعلق بهذه الكيانات؛

استغلال الموارد الطبيعية وخاصة منها المعدنية؛

أي مسألة أخرى تدرج ضمن تطبيق هذا الاتفاق.

الفصل السادس: التمويل والوسائل

المادة 13: إضافة إلى تحديد معدلات الضرائب، الإتاوات والضرائب المحلية كما هو منصوص عليه في المادة رقم 08 من هذا الاتفاق، تتمتع المناطق بحرية فرض ضرائب تتماشى وبنيتها الاقتصادية وأهدافها التنموية في إطار القانون.

المادة 14: تلتزم الدولة بأن تضع من هنا إلى غاية سنة 2018 آلية تحويل 30% من إيرادات موازنة الدولة إلى الجماعات الإقليمية على أساس نظام معادلة نسبية مع منح عناية خاصة لمناطق الشمال وذلك وفقا لمقاييس ستحدد.

المادة 15: تعيد الدولة التنازل للجماعات الإقليمية عن نسبة من المداخل المترتبة، عن استغلال، الموارد الطبيعية خاصة منها المنجمية وفقا لمقاييس ستحدد لاحقا باتفاق مشترك.

المادة 16: تلتزم الدولة بـ:

أن تحول إلى الجماعات الإقليمية المصالح اللامركزية التابعة لمجالات اختصاصها؛
أن تجعل الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية أكثر جاذبية وخاصة في مناطق شمال مالي؛
أن تشجع التشغيل في الوظيفة العمومية للجماعات الإقليمية التي ستخصص نسبة كبيرة منها إلى مواطني مناطق الشمال.

الباب الثالث: مسائل الدفاع والأمن

الفصل السابع: المبادئ التوجيهية

المادة 17: تخضع مسائل الدفاع والأمن التالية للمبادئ التوجيهية التالية:

شمولية وتمثيل كل سكان مالي ضمن القوات وقوات الأمن بشكل متوازن؛
وحدانية القوات المسلحة وقوات الأمن المالية التابعة عضويا وسلّميا للدولة المركزية؛
الانتشار المترج للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها.

الفصل الثامن: إقامة معسكرات، اندماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المادة 18: يهدف مسار استحداث معسكرات خاصة بالمحاربين إلى إحصاء المؤهلين منهم إلى الإدماج أو برنامج اندماج ونزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج. يطبق هذا المسار وفق معايير وممارسات مهنية بمساهمة البعثة الأممية المتعددة الاختصاصات للاستقرار في المالي (المينوسما).

المادة 19: تتفق الأطراف على إقامة لجنة وطنية مكلفة باندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج مشكلة من ممثلي الحكومة والحركات الموقّعة. تعمل هذه اللجنة بتعاون وثيق مع لجنة متابعة هذه الاتفاقية.

المادة 20: تتم عملية الإدماج والاندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج وفقا لوثيرة وضع المحاربين داخل معسكرات إما لدمجهم ضمن أسلاك الدولة بما في ذلك القوات المسلحة وقوى الأمن أو عودتهم للحياة المدنية. ستمس عملية اندماج ونزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج المحاربين القداماء الموجودين في المعسكرات والذين لم يستفيدوا من الإدماج.

الفصل التاسع: إعادة انتشار القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة 21: تنتشر القوات المسلحة وقوى الأمن المعاد تشكيلها مجددا وبشكل تدريجي بداية من تاريخ توقيع الاتفاق على كافة مناطق شمال مالي. تتم عملية الانتشار تحت إشراف الآلية العملياتية للتنسيق بمساعدة المينوسما.

المادة 22: يجب على القوات المنتشرة أن تضم عددا معتبرا من سكان مناطق الشمال بما في ذلك على مستوى القيادة مما يعزز استرجاع الثقة وتسهيل التأمين التدريجي لهذه المناطق.

الفصل العاشر: إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن

المادة 23: تتفق الأطراف على ضرورة القيام بإصلاح عميق لقطاع الأمن مستخلصين في ذلك الدروس من التجارب السابقة ومعتمدين على الوثائق الوجيهة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

المادة 24: تأخذ الحكومة بمساعدة الشركاء الدوليين كافة الإجراءات اللازمة لإقامة مؤسسات دفاع وأمن قادرة على الاستجابة للمقتضيات الأمنية للبلاد والمساهمة في ترقية الأمن الإقليمي.

المادة 25: تتفق الأطراف على تأسيس مجلس وطني لإدخال الإصلاحات اللازمة على مصالح الأمن يكون تمثيلي بما فيه الكفاية ويجمع أشخاص مؤهلين من كافة المجموعات السكانية للتفكير بشكل عميق حول منظور جديد للأمن والدفاع آخذين في ذلك بعين الاعتبار العوامل المحلية والإقليمية والوطنية والدولية الوجيهة.

المادة 26: يقدم المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني توصيات بشأن العمل وفقا لآليات تجديدية في مجال التعيين في مناصب القيادة والمصالح الأخرى بغرض تعزيز التجانس الوطني إلى جانب احترافية وفعالية المناصب المذكورة.

المادة 27: ستستحدث في سياق إصلاح القوات المسلحة والأمنية شرطة توضع تحت سلطة الجماعات الإقليمية في إطار السلطات المخولة لها.

المادة 28: توضع لجان استشارية محلية للأمن تضم ممثلي الدولة، السلطات الإقليمية والمحلية، الجماعات والسلطات التقليدية تحت سلطة رئيس الهيئة التنفيذية المحلية.

الفصل الحادي عشر: مكافحة الإرهاب

المادة 29: تجدد الأطراف التزامها بمكافحة الإرهاب وتفرعاته المختلفة المتمثلة في الجريمة المنظمة، الاتجار غير القانوني بالمخدرات بما في ذلك عبر الاستراتيجيات والآليات الإقليمية الموجودة.

المادة 30: تتفق الأطراف على أن تؤسس، كلما اقتضى الأمر ذلك، وحدات خاصة بغية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الباب الرابع: التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية

الفصل الثاني عشر: الإستراتيجية النوعية للتنمية

المادة 31: تتفق الأطراف على أنه من الضروري أن تقوم الدولة بإعادة النظر بشكل عميق في رؤيتها للتنمية المحلية في اتجاه ترك حرية أكبر للجماعات المحلية لوضع استراتيجيات تنميتها في إطار مقاربة تضامنية. تشاركية مكيفة مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي المحلي مما يضمن الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

المادة 32: يمكن لمنطقتين أو أكثر ووفق شروط يحددها القانون إقامة هيئات ملائمة بغرض ترقية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل وهذا في حدود اختصاصاتها كما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

المادة 33: تستحدث منطقة تنمية خاصة بالمناطق الشمالية تتوفر على مجلس استشاري بين الأقاليم يتشكل من ممثلي الجمعيات الإقليمية المعنية ومكلف حصريا بمهمة تنسيق الجهود الرامية إلى تجميع الوسائل المشتركة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية والمسائل ذات العلاقة.

المادة 34: تستفيد المنطقة من إستراتيجية نوعية للتنمية تشترك الأطراف في وضعها بدعم من الشركاء الأجانب يمولها، على وجه الخصوص، صندوق خاص بالتنمية المستدامة.

المادة 35: تهدف الإستراتيجية إلى رفع مناطق الشمال إلى مستوى بقية مناطق البلاد في مجال المؤشرات التنموية وهذا في أجل لا يتجاوز مرحلة تتراوح بين 10 و15 سنة. يتولى المجلس الاستشاري لمنطقة التنمية عملية المتابعة بدعم من المؤسسات والسلطات المختصة.

المادة 36: تتوافق الأطراف على أن تؤسس، تحت إشراف لجنة متابعة هذا الاتفاق، " مهمة تقييم مشترك بشمال مالي (م.ت. م /شمال مالي)" وهذا بغرض تحديد الاحتياجات في مجال الرفع السريع، الحد من الفقر والتنمية في المنطقة. تتم المهمة، على أبعد تقدير، بعد 3 أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق. ستوجه الدعوة للبنك العالمي، البنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية للإشراف على هذه المهمة بالتنسيق مع الحكومة والمؤسسات الدولية الأخرى المختصة وممثلي المنطقة.

المادة 37: يعقد مؤتمر مخصص لجلب الأموال اللازمة لهذا الغرض في الشهرين اللذين يليان إعداد الإستراتيجية النوعية للتنمية. سيحدث المؤتمر صندوقا للتنمية المستدامة الذي سيكون أداة تمويل للإستراتيجية النوعية للتنمية.

الفصل الثالث عشر: تعبئة من أجل تنمية مناطق الشمال

المادة 38: ستستفيد منطقة تنمية الشمال وبأولوية من إجراءات دعم الدولة المنصوص عليها هذا في هذا الاتفاق.

وبهذا الصدد، تتفق الأطراف على وضع كافة التدابير على المدى القريب، المتوسط والبعيد المنصوص عليها في الملحق الخاص بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

مع انطلاق الجلسات الأولى تعرض الحكومة على لجنة متابعة الإتفاق وثيقة توضح فيها التزاماتها ذات الصلة والوسائل الخاصة المرتقب تعبئتها إضافة إلى الجدول الزمني لتفعيل الالتزامات المتفق عليها لاسيما تلك المتعلقة بالمجالات التالية:

- الخدمات الاجتماعية القاعدية؛

- تطوير الموارد البشرية؛

- الأمن الغذائي؛

- التنمية الريفية (الزراعة، تربية المواشي والنشاطات الرعوية)؛

- المنشآت المهيكلة بغرض ضمان فك العزلة عن المناطق الشمالية؛

- المناجم والطاقة الشمسية؛

- التشغيل الموجه بالخصوص للنساء والشباب وقدماء المحاربين؛

- إنشاء مؤسسات محلية؛

- إعادة إدماج وتأهيل العائدين والنازحين وغيرهم من الفئات الهشة؛

- الصناعة التقليدية، السياحة، التجارة والاتصالات؛

- التربية والثقافة.

المادة 39: بخصوص التربية والثقافة، تتفق الأطراف على اتخاذ الإجراءات التالية:

- تكيف البرامج التعليمية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للأقاليم؛

- ترقية اللغات والكتابات المحلية؛

- تعزيز النظام التعليمي الابتدائي والثانوي مع إيلاء عناية خاصة لمبدأ التربية للجميع؛

- استحداث مؤسسات تعليمية عليا؛

- استحداث مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية؛

- ترقية ثقافات هذه الأقاليم محليا وإقليميا ودوليا.

المادة 40: يتم إقامة وكالة للتنمية الجهوية في كل إقليم وذلك لتعزيز قدرات التحكم في منجزات الأقاليم والتمكين من متابعة ملائمة لتفعيل التزامات الحكومة لصالح الأقاليم.

تعتبر الوكالة جزءا من الإدارة الإقليمية وهي تحت سلطة رئيس المجلس الإقليمي ومسؤولة أمامها.

المادة 41: يتم إبرام اتفاقيات-برامج الأقاليم / الدولة بهدف إعداد برامج استثمارية متعددة السنوات مهيكلة ووضع تنظيم واجبات الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المادة 42: تلتزم الدولة بتسهيل مساهمة أكبر للجماعات الإقليمية في حشد واستعمال الموارد والاعتمادات المتأتمية من استكشاف الموارد الطبيعية المحلية واستغلالها وكذا العائدات الناتجة من التعاون اللامركزي والاتفاقات الاقتصادية ذات الصلة التي أبرمتها الدولة.

المادة 43: تلتزم الدولة بترقية مشاريع التعاون الحدودي المتعلق بالمبادرات المحلية. وستتخذ إجراءات من شأنها ضمان إشراك ملائم للجماعات الإقليمية في إعداد وإبرام وتنفيذ ومتابعة الاتفاقات المتعلقة بالقروض ومساعدات التنمية ذات الصلة.

المادة 44: سينجز الشركاء الفنيون بالمال مجلة دورية خاصة بالبرامج التنموية تحت إشراف لجنة المتابعة.

المادة 45: كل الفاعلين الدوليين الذين سبق لهم إعداد استراتيجيات أو أخذ مبادرات في شأن الساحل مدعوون لإعطاء الأولوية الضرورية لحاجيات أقاليم شمال مالي وللأهمية التي يكتسبها استقرارها السريع من أجل السلم والأمن في المنطقة.

الباب الخامس: مصالحة وعدالة وقضايا إنسانية

الفصل الرابع عشر: مصالحة وعدالة

المادة 46: اتفق الأطراف على ترقية مصالحة وطنية حقيقية قائمة على العناصر الآتية:

- اعداد ميثاق وطني للسلم والوحدة والمصالحة الوطنية؛
- إقامة آليات عدالة انتقالية لاسيما بتفعيل لجنة تقصي الحقائق، عدالة ومصالحة؛
- استحداث لجنة مكافحة الفساد والجنوح المالي؛
- استحداث لجنة تحقيق دولية تتولى الكشف عن كل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة، وجرائم هتك الأعراض وغيرها من الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على كافة التراب المالي؛
- التأكيد على عدم قابلية التقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتزام الأطراف بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية؛
- عدم العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بما فيها ممارسة العنف ضد النساء والبنات والأطفال المرتبطة بالنزاعات؛
- تعزيز السلطة القضائية بكيفية تضمن دولة القانون على كامل التراب الوطني؛
- الالتزام بإجراء إصلاح عميق في جهاز العدالة بهدف تقريبها من المتقاضين وتحسين أدائها ووضع حد للاعقاب وإدراج المنظومات التقليدية والعرفية دون تجاوز سيادة القانون؛
- تعميم المساعدة القضائية والقانونية والإعلام حول حقوق المواطنين؛
- ترقية دورات تكوينية ذات نوعية لفائدة الفاعلين في قطاع العدالة ومساعدتها بما في ذلك القضاة التقليديين؛
- إعادة الاعتبار للقضاة التقليديين ودورهم في إدارة العدالة لاسيما فيما يتعلق بالوساطة المدنية لمراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية والعرفية؛
- إعادة الاعتبار لوضع السلطات التقليدية عبر التكفل بها مع مراعاة قواعد التشريف لها.

الفصل الخامس عشر: القضايا الإنسانية

المادة 47: تلتزم الأطراف بتوفير الظروف الضرورية لتسهيل رجوع وإعادة إدماج واندماج كل المهجرين واللاجئين ووضع آليات التكفل بهم طبقا للصوصك الإفريقية والدولية ذات الصلة بما فيها معاهدة الاتحاد الإفريقي لسنة 1969 المتضمنة تسيير الجوانب الخاصة بقضايا اللاجئين بإفريقيا واتفاقية سنة 2009 (اتفاقية كمباله) حول حماية ومساعدة الأشخاص المهجرين في إفريقيا.

المادة 48: تدعو الأطراف الوكالات والمنظمات الإنسانية إلى دعم المجهودات الرامية إلى ضمان الرجوع السريع للأشخاص المهجرين واللاجئين وإعادة إدماجهم واندماجهم.

المادة 49: تلتزم الأطراف بترقية واحترام المبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلالية التي تخضع لها العملية الإنسانية. كما تلتزم بالامتناع عن أي استعمال للمساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وكذا تسهيل مرور الوكالات الإنسانية وضمان سلامة أعضائها.

الباب السادس: ضمانات ومرافقة دولية

الفصل السادس عشر: مسؤولية الأطراف

المادة 50: تعترف الأطراف أن أولى الضمانات لتحقيق الاتفاق تكمن في إخلاصها وحسن نيتها والتزامها بتحمل مسؤولية محتواه والعمل على تفعيل جميع أحكامه لفائدة مصلحة بلادها والسلام والأمن والإستقرار في مالي وفي المنطقة بأكملها.

المادة 51: تطلب الأطراف من الطبقة السياسية والمجتمع المدني لاسيما المنظمات النسوية والشبانية ووسائل الإعلام والمخاطبين التقليديين والسلطات التقليدية والدينية تقديم مساهماتهم كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق.

الفصل السابع عشر: دور الوساطة

المادة 52: تحت إشراف الجزائر بصفتها رئيس الفريق، فإن الوساطة هي الضامن السياسي للاتفاق واحترام الأطراف لأحكامه. وبصفتها هذه فإنها:

- تستمر في تقديم مساعيها الحسنة للأطراف؛
- تقدم نصائح للأطراف عند الاقتضاء ضمن مسار تفعيله؛
- تقوم بدور الملجأ الأخير على المستويين السياسي والمعنوي في حال اعتراض صعوبات خطيرة من شأنها الحيلولة دون بلوغ أهداف وغايات هذا الاتفاق.

المادة 53: تساهم الوساطة بفعالية في المرافعة الدولية للتطبيق الأمثل للاتفاق وحشد الدعم الضروري لمصلحة مالي.

الفصل الثامن عشر: دور المجموعة الدولية

المادة 54: إن المجموعة الدولية هي الضامن للتفعيل الحرفي لهذا الاتفاق وهي ملتزمة بمرافقة الجهود المبذولة في هذا الشأن. وبالخصوص:

- تلتزم منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومجموعة دول غرب إفريقيا والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهم من الشركاء بتقديم كامل دعمها السياسي لهذا الاتفاق؛

- إن مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الأممي مدعوان لتقديم كامل الدعم لهذا الاتفاق وكذا متابعة تنفيذه وعند الاقتضاء اتخاذ إجراءات ضد كل من يعرقل تفعيل الالتزامات التي يتضمنها وتحقيق الأهداف المسطرة؛

إن المجموعة الدولية مطالبة بمرافقة تفعيل هذا الاتفاق من خلال الدعم المالي والفني واللوجستي الضروري لسير مختلف الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، تسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج DDR، إصلاح قطاع الأمن RSS والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا بالمساهمة السريعة والسخية في الصندوق النقدي المرتقب واغتنام فرصة انعقاد مؤتمر النداء للتمويل المنصوص عليه في الاتفاق لتقديم مساهمة معتبرة قصد تنمية الأقاليم الشمالية.

المادة 55: اتفق الأطراف على إقامة آلية تقييم ومتابعة تضم مجموع الفاعلين المعنيين من مالي والشركاء الدوليين.

المادة 56: إن الدور الحاسم والمساهمات المعنوية والمنتظرة من البعثة الأممية لاستقرار مالي ومن وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات أو الهيئات ما بين الدول لتحقيق أهداف هذا الاتفاق يكمن في المهام التي أوكلتها لها هيئاتها المختصة.

الفصل التاسع عشر: لجنة متابعة الاتفاق

المادة 57: يتفق الأطراف على استحداث لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي فور توقيعه.

المادة 58: تتكون لجنة متابعة الاتفاق من: حكومة مالي والحركات الموقعة على هذا الاتفاق والوساطة (الجزائر بصفتها رئيس الفريق، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد، مجموعة دول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوروبي). إن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الأممي مدعوون للمشاركة في أشغال اللجنة. يمكن أيضا للجنة متابعة الاتفاق وعند الاقتضاء دعوة فاعلين آخرين وهيئات مالية دولية للمساهمة في أشغالها.

المادة 59: تتأسس الجزائر لجنة متابعة الاتفاق بصفتها رئيس فريق الوساطة ويساعدها في ذلك بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، تشاد بصفتهم نواب للرئيس. تجتمع اللجنة في باماكو؛ يمكنها الاجتماع استثنائيا في مكان آخر عند الضرورة. تجتمع في جلسة علانية مرة شهريا على الأقل ويمكنها الاجتماع استثنائيا عند الإقتضاء.

المادة 60: تؤدي لجنة متابعة الاتفاق المهام التالية:

- القيام بالمتابعة والمراقبة والتنسيق والإشراف على التنفيذ الفعلي من جميع الأطراف لكل أحكام الإتفاق وذلك دون الإخلال بعهدة البعثة الأممية لاستقرار مالي المستمدة من مجلس الأمن الأممي؛
- إعداد جدول زمني مفصل لتفعيل الأحكام الوجيهة من الاتفاق والحرص على احترامه؛
- القيام بتأويل الأحكام الوجيهة للاتفاق في حال نشوب خلافات بين الأطراف؛
- التوفيق بين آراء الأطراف عند الاقتضاء؛
- تشجيع الحكومة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتنفيذ الفعلي لأحكام الإتفاق بما في ذلك:

1-تواجد المصالح العمومية غير الممركزة واللامركزية في الشمال؛

2-الإحتكام إلى ا لنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية للتمكين من تنفيذ أحكام الإتفاق؛

3-تحويل الموارد والوسائل الضرورية للسير الفعلي للجماعات الإقليمية وممارسة اختصاصاتها؛

4-اتخاذ الإجراءات التي تسمح باكتساب الأدوات الديمقراطية الجديدة محليا المنصوص عليها في الاتفاق لاسيما من خلال تحيين القوائم الانتخابية والتشجيع على الانضمام والمشاركة في الانتخابات المحلية ومرافقة عملية استحداث المؤسسات والإجراءات الجديدة

المادة 61: مع مراعاة عهدها وفي حدود قدراتها تقود البعثة الأممية لاستقرار مالي أمانة لجنة متابعة الاتفاق. CSA. تقوم بعثة الأمم المتحدة لاستقرار مالي بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول غرب إفريقيا بدعم لجنة متابعة الاتفاق في متابعة تنفيذ الاتفاق.

المادة 62: للقيام بمهامها تستعين لجنة متابعة الاتفاق بأربع لجان فرعية تتولى المواضيع التالية "القضايا السياسية والمؤسسية"؛ "الدفاع والأمن"؛ "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"؛ "المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية".

الفصل العشرون: ملاحظات مستقلة

المادة 63: تتفق الأطراف على أن تقوم لجنة متابعة الاتفاق بتعيين ملاحظ مستقل يتولى التقييم الموضوعي لمدى تنفيذ هذا الاتفاق. يقوم بنشر تقرير شامل كل أربعة أشهر يعرض فيه مدى تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في الاتفاق يحدد العراقيل المحتملة ويحدد المسؤوليات مع تقديم التوصيات حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل.

المادة 64: يستفيد الملاحظ المستقل من الدعم التقني المطلوب لأداء مهامه.

الباب السابع: أحكام نهائية

المادة 65: لا يمكن إدخال أي تغيير على أحكام هذا الاتفاق وملحقاته إلا بالموافقة الصريحة لكل الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق وبعد استشارة لجنة المتابعة.

المادة 66: إن الملحقات وإعلان أطراف مسار الجزائر الموقع بتاريخ 19 فيفري 2015 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق ولها نفس الأثر القانوني الذي تكتسبه الأحكام الأخرى من النص.

المادة 67: يفهم من التنسيقية والأرضية كل الكيانات التي تنتمي إليها عند تاريخ التوقيع على الاتفاق. فالموقعون باسم التنسيقية والأرضية يقومون بذلك باسم كل واحدة من هذه الكيانات جميعها.

المادة 68: يسري مفعول هذا الاتفاق فور توقيعه من الأطراف والوساطة.

المصدر: موقع وكالة نوافشوط للأنباء:

<http://ani.mr/?q=node/2081>

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: المصادر

1- القرآن الكريم

2- النصوص القانونية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1969. ع. 33، المؤرخة في 16 أفريل 1969.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1970. ع. 19، المؤرخة في 21 فيفري 1970.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1973. ع. 48، المؤرخة في 15 جوان 1973.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1983. ع. 23، المؤرخة في 4 جوان 1983.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1983. ع. 54، المؤرخة في 27 ديسمبر 1983.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1984. ع. 08، المؤرخة في 21 فيفري 1984.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2003. ع. 49، المؤرخة في 17 أوت 2003.
8. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.
9. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الجريدة الرسمية ع. 234، المؤرخة في 28 فيفري 1989.
10. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية ع 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
11. الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية العاشرة، أديسا بابا (أنثيوبيا)، 25-26 جانفي 2007.
12. الأمم المتحدة-الجزائر. نشرة إخبارية نصف سنوية، ع.1، أكتوبر 2012.
13. الأمم المتحدة. تقرير قسم خدمات شبكة الأنترنت بالأمم المتحدة-إدارة شؤون الإعلام-، 2013.
- 14.
15. **Le journal officiel de la république algérienne d'année 1963**, n.87.du 22 novembre 1963.

ثانياً. المراجع باللغة العربية

1- القواميس والموسوعات

16. إسماعيل، عبد الفتاح عبد الكافي. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
17. إسماعيل، عبد الفتاح. معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008.
- 2- الكتب

18. بادي، برتران وفيدال، دومينيك. أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة. تر: نصير مروّة. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015.
19. بالحبيب، عبد الله. السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992_1997. الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
20. بن العجمي بن عيسى، محسن. الأمن والتنمية. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2011.
21. بوعشة، محمد. الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية. لبنان: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
22. بوقارة، حسين. السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة، ط1، 2012.
23. السرجاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع، ط2، 2011.
24. السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
25. شنة، أحمد. العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
26. عليان، رحي مصطفى ومحمد غنيم عثمان. مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
27. عنصر، العياشي. سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 1999.
28. القحطاني، محمد علي وهف. الجريمة المنظمة. المملكة العربية السعودية: مطابع الحميضي، ط3، 2014.
29. قرني، بهجت وهلال، علي الدين. السياسة الخارجية للدول العربية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
30. لخضاري، منصور. السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.
31. لونيبي، رابح. رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ. الجزائر: دار المعرفة، 2009.
32. محسن فنان، خديجة. من الثورة إلى مشروع الديمقراطية: صعوبات المرحلة الإنتقالية في تونس. الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.
33. محي الدين محمود، شيماء. تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا (دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا). مصر: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015.
34. المخادمي، عبد القادر رزيق. نزاعات الحدود العربية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

35. المدني، توفيق. تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013.
36. مصلوح، كريم. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014.
37. مهنا، محمد نصر. العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة. مصر: منشأة المعارف، 2002.
38. النعيمي، أحمد السياسة الخارجية. الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 3-المقالات**
39. بلكعبيات، مراد. "دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 2، 2014.
40. بن خليف، عبد الوهاب. "إشكالية المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 01، جوان 2014.
41. بوقارة، حسين. "مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العالم الإستراتيجي، ع.7، نوفمبر 2008.
42. الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة دراسات سياسية عربية، ع.2، جانفي 2014.
43. دبش، إسماعيل. "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، ستراتيجيا-مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، ع.01، السداسي الأول 2014.
44. دخان، نور الدين. "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع.14 جانفي 2016.
45. زوين، إلياس. "الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي"، ستراتيجيا-مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، ع.2، السداسي الثاني، 2014.
46. سويقات، أحمد. "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، ع. 4، 2006.
47. شامة، خير الدين. "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 2، ديسمبر 2014.
48. الصافي، إبراهيم. "الحركة الاحتجاجية في تونس"، مجلة المستقبل العربي، ع.435، ماي 2015.
49. الصواني، يوسف محمد. "الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، مجلة المستقبل العربي، ع.431، جانفي 2015.
50. عبد الحفيظ الشيخ، محمد. "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 7، مارس 2014.
51. علي، عمرو. "المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 149، 2002.
52. لخضاري، منصور. "الإمتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، مجلة شؤون الأوسط، ع 143، خريف 2012.

53. محمد حسين، أحمد عبد الدايم. "تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، ع. 16، جوان 2013.
54. مسيح الدين، تسعديت. "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 04، ديسمبر 2015.
55. النويوي، الحافظ. "أزمة الدولة الفاشلة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، مجلة المستقبل العربي، ع. 422، أبريل 2014.

4-التقارير

56. "الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، رقم 107، جوان 2011.
57. أونوها، فريدوم. "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.
58. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.
59. بن عنتر، عبد النور. "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2011.
60. بوحنية، قوي. "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.
61. بوحنية، قوي. "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014.
62. بوخرص، أنوار. "الجزائر والصراع في مالي"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي-الشرق الأوسط، أكتوبر 2012.
63. زبير، يحي. "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.
64. "الصحراء الغربية تكاليف النزاع"، تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، رقم 65، جوان 2007.
65. مامادو باه، عبد الله. "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2012.
66. ولد آدا، محمد عبد الله. "الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي في مالي"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.

4-المواد غير المنشورة

الأطروحات:

67. بونقطة، محمد مسعود. **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
68. دالع، وهيبية. **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

المذكرات:

69. بورعدة، حيزية بوحمامة نبيلة. **الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال 1970-1990-دراسة حالة الصراع العراقي-الإيراني**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
70. بويبية، نبيل. **الأمن في منطقة الصحراء بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجستير القاهرة: جامعة الدول العربية، 2009.
71. توازي، خالد. **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006.
72. العايب، سليم. **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2011.
73. عيسى، زكرياء. **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الصحراء الغربية**، مذكرة ماستر علوم سياسية غير منشورة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014/2015.
74. فرجاني، هشام. **البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 199-2009**، مذكرة ماجستير علوم سياسية غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.
75. قاسمي، هناء وبن الشيهب عبد الرؤوف. **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2012/2013.
76. مراد، فيصل. **التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، 2013/2014.

الملتقيات

77. بوقنور، اسماعيل وبوستي، توفيق. "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي_المالي"، الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي". (24_25 نوفمبر 2013). جامعة قالم (الجزائر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
78. دريس، نبيل. "تأثير الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة"، ملتقى: "الدور الإقليمي للجزائر- المحددات والأبعاد" (28_29 أبريل 2014)، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

5-الجرائد والمجلات

79. التعاون في إفريقيا، " رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية"، مجلة الجيش، ع.03، أبريل 2013. مجلة الجيش، ع604، نوفمبر 2013.

80. يس، حميد. "تسقيفة أزواد تطالب الجار الشمالي بممارسة نفوذه على بامكو"، الخبر اليومي، ع.8075، 27 فيفري 2016.

6-المقابلات

81. مقابلة مع السيد: شبيحي، بوعلام. عضو الوساطة الجزائرية في مالي سابقا وسفير الجزائر في مالي حاليا، وزارة الشؤون الخارجية، 2016/02/22.

82. مقابلة مع السيد: معوش، عبد الكريم. المدير الفرعي لبلدان المغرب العربي، المديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية، 2016/02/28.

7-المراجع الإلكترونية

83. " اجتماع رؤساء الإستخبارات والأمن للدول الأعضاء في مسار نواكشوط"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.aps.dz/ar/monde/4208>

84. " إفريقيا إحدى أهم المحاور ومناطق العبور لتهريب المخدرات"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.aps.dz/ar/monde/26841>

85. " الأمين العام للأمم المتحدة يشيد بالرئيس بوتفليقة وجود الجزائر من أجل استرجاع السلم في مالي"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/20590>

86. " المفاوضات والإستقلال"، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، في:

<http://www.onefd.edu.dz>

87. " الجزائر-الموقع والخصائص الطبيعية"، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، في:

www.onefd.edu.dz

88. العثماني، سعد الدين. " منطقة الساحل والصحراء...التحديات والآفاق المستقبلية"، في:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/31>

89. "الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني"، في:
www.dgsn.dz.112937
90. "الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في زيارة دولة إلى الجزائر اليوم"، في:
<http://www.annasronline.com/index.php>
91. "الجزائر أكبر خاسر في الحرب على مالي والقذافي وراء ما يقع"، في:
<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147339.html>
92. "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>
93. "التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة في مالي: مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/algerie/13227>
94. "الجزائر_مالي: علاقات تزداد كثافة وإرادة في المضي قدما"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/algerie/13975>
95. "السلم والمصالحة في مالي: أعضاء لجنة متابعة الإتفاق يعربون عن ارتياحهم للتقدم المسجل"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/algerie/24883>
96. "الولايات المتحدة تثمن دعم الجزائر لمسار السلم الذي بادرت إليه الأمم المتحدة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/culture/27826>
97. "الأمين العام للأمم المتحدة يشيد بالرئيس بوتفليقة وجود الجزائر من أجل استرجاع السلم في مالي"، وكالة الأنباء الجزائرية، في:
<http://www.aps.dz/ar/algerie/20590>
98. "المخزن وراء رفض الحركات الأروادية التوقيع على اتفاق الجزائر"، في:
<http://www.elbilad.net/article/detail?id=36137>
99. "الجامعة العربية تشيد بدور الجزائر في توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي"، الإذاعة الجزائرية، في:
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150622/44481.html>
100. أنغير، بوبكر. "أزمة الوضع السياسي بالمغرب: قراءة في بعض المؤشرات"، في:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?>

101. بدوي، أحمد موسى. "التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الإنتخابات البرلمانية والرئاسية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

<http://www.acrseg.org/11185>

102. بلة، أحمد. "الوضع السياسي في المغرب: تجليات الأزمة ومداخل التغيير"، في:

<http://www.aljamaa.net/ar/document/5673.shtml>

103. بوحنية، قوي. "المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحزبية"، في:

blogspot.com/2011/3/blag-post-httml2011

104. بودية، خالد. "اللاجئون في الجزائر يكبدون الخزينة 32 مليون دولار"، في:

<http://www.elkhabar.com/press/article/82979>

105. بوروينة، فتيحة. "قادة جيوش دول الميدان يجتمعون في الجزائر لمناقشة الوضع الأمني في الساحل"، في:

<http://www.alriyadh.com/1010941>

106. "تهريب: حجز أكثر من 2 مليار دينار من البضائع من طرف الجمارك في 2015"، الإذاعة الجزائرية، في:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160116/64661.html>

107. "تيقنتورين: بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية"، في:

http://www.oran-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5387

108. تونسسي، عبد الجبار. "الداخلية تؤكد تهريب 25 بالمائة من الوقود الجزائري"، في:

<http://www.djazairess.com/elayem/210221>

109. حدوم، هشام. "الجزائر فقدت 40 في المائة من مداخيلها سنة 2015"، في:

<http://www.elbilad.net/article/detail?id=51399>

110. د.ع. "الملتث الصحراوي قاعدة عسكرية مغلقة"، في:

http://www.africanmanager.com/site_ar/détail_article.php?art_id=9225

111. "دول الميدان عازمة على مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل"، في:

<http://www.elmakam.com/?p=6350>

112. ذهبي، حكيمة. "الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصة لدول الميدان لتأمين المنطقة"، في:

<http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%4.html.AB/3601>

113. سايح، فائزة. "مبادئ السياسة الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، في:

<http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=22699.0>

114. سي موسى، عبد الله. "الثقافة السياسية الجزائرية نموذجا"، مقال منشور على الأنترنت، في:

<http://cutt.us/kWKHm>

115. شليغم، عبير. "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

<http://www.acrseg.org/36650>

116. "عدد سكان الجزائر بلغ 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015"، عن وكالة الأنباء الجزائرية، في:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/238037.html>

117. "غرب إفريقيا. معبر المخدرات والتّهرب"، قناة سكاى نيوز عربية، في:

<http://www.skynewsarabia.com>.

118. قرار مجلس الأمن، رقم: 2056(2012)، في:

www.diplomatie.gouv.fr

119. "قرار مجلس الأمن، رقم: 2171(2012)"، في:

www.diplomatie.gouv.fr

120. "قرار مجلس الأمن رقم: 2085 (2012)", في:

www.diplomatie.gouv.fr

121. "مقتل القذافي وإعلان نهاية نظامه"، في:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/20>

122. منشاوي، إبراهيم. "الموقف الجزائري من تطوّرات الأحداث في تونس: توجّه حذر"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

<http://www.acrseg.org/36851>

123. نواري، أنيس. "مدلسي يدافع عن أداء الدبلوماسية ويردّ على انتقادات بعدم مسابرة الشارع العربي"، في:

<https://www.djazairess.com/annasr/25751>

124. "هذا عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر"، في:

<http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/166967>

125. يوسف، سميرة. "الخرينة تخسر 24 مليار دولار من عائدات النفط"، في:

<http://www.elkhabar.com/press/article/98840/#sthash.Ez8LdzYz.dpbs>

ثالثا. المراجع باللغات الأجنبية

1- الكتب

126. Lauren ،Pointier. **Sahara occidentale : la controverse devant les nations unies**, paris : édition Karthala, 2004.

127. Liegeois M et Dellorde R et de Wilde T d'estmael. **La diplomatie au cœur des turbulences internationales**. Belgique : UCL presses universitaires de Louvain, 2014.

128. Mouhoubi, Salah. **LE NEPAD une chance pour l'Afrique ?**. Algérie : office des publications universitaires, 2005.

2- المقالات

129. Chilton ،Stephen. "Defining political culture", **the western political quarterly**, vol.41.n03. sep.1988.

130. Mernache, Amina. "La diplomatie algérienne, nostalgie d'une gloire perdue", **Dynamiques Internationales**, université de Paris– Est Créteil, n.07, octobre 2012.

3-التقارير

131. Bakrania ,Shivit. "Conflict Drivers, International Responses, and the Outlook for Peace in Mali" (**GSDRC**) **Issues Paper**, University of Birmingham, January 2013.

132. Bruce, Ronald and John, St. "A Transatlantic Perspective on the future of Libya", **Mediterranean Paper Series**, the German Marshal Fund of the United States, May 2012.

133. Hayson, Simone. "Security and humanitarian crisis in Mali– the role of regional organisations", **Humanitarian Policy Group working paper**, United Kingdom, March 2014.

134. Laurence, Aida Ammour. "Évolution de la politique de défense algérienne", **bulletin de documentation numéro. 07**, Centre français de recherche sur le renseignement, août 2013.

135. Mohsen Finan, Khadija. **Les Défis Sécuritaires Au Maghreb**, 5^{ème} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB), le 05_06 novembre, 2007.

136. "Niger : Un autre maillon faible dans le Sahel", **Rapport Afrique de Crises Group**, n .208, 19 septembre 2013.

137. Taje, Mehdi. **L'instabilité du Sahel menace la sécurité du Maghreb**, collège de défense de L, OTAN, Rome, décembre 2006.

4-المراجع الإلكترونية

138. Bouhlel Hardy, Ferdous. "Crises Touarègues au Niger et au Mali", Ifri Programme Afrique sub-saharienne, sur :

[http://www.ifri.org/files/Afrique/sem crises touarègues FR](http://www.ifri.org/files/Afrique/sem%20crises%20touar%C3%A8gues%20FR)

139. Goueset ,Catherine."Mali : pourquoi l'Algérie parie sur les islamistes d'Ansar Eddine", l'express, sur :

[http ://www.l express.fr](http://www.l%20express.fr)

140. Hart, Adrian. "Le Sahel de tous les dangers", Slate Afrique, Sur :

[http: //www.slateafrique.com](http://www.slateafrique.com)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسمة

الشكر

الإهداء

ملخص الدراسة.....01

مقدمة.....03

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية والأداء الدبلوماسي.....13

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....15

أولاً: الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول.....15

ثانياً: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والإعتراف بالحدود الموروثة عن الإستعمار...17

ثالثاً: التعاون الدولي.....20

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....23

أولاً: المحددات الجغرافية والإقتصادية والبشرية.....23

ثانياً: المحددات العسكرية والسياسية.....28

ثالثاً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية.....34

المبحث الثالث: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية دولياً وإفريقيا.....38

أولاً: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية.....38

ثانياً: الدبلوماسية الجزائرية من الإستقلال إلى بداية التعددية الحزبية.....40

ثالثاً: الدبلوماسية الجزائرية في عهد التعددية الحزبية (من 1990- إلى الآن)42

الفصل الثاني: التعامل الجزائري مع الحراك الأزموي في دول الجوار.....48

50.....	المبحث الأول: دراسة مسحية للجوار الجزائري
50.....	أولاً: تحديد الجوار الجزائري.....
52.....	ثانياً: خصوصيات دول الساحل المجاورة للجزائر.....
55.....	ثالثاً: خصوصيات الجوار المغربي للجزائر.....
60.....	المبحث الثاني: الحركة الأزمويّة في دول الجوار الجزائري
60.....	أولاً: الطّبيعة عبر الوطنية للأزمات.....
66.....	ثانياً: تأزم الوضع في مالي.....
68.....	ثالثاً: تأزم الوضع في تونس وليبيا.....
	المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في التعامل مع التهديدات الأمنية القادمة من الجوار الإقليمي
75.....	أولاً: آليات الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمات الجوار.....
80.....	ثانياً: الجهود الأمنية والعسكرية.....
84.....	ثالثاً: تفعيل مسارات التنمية.....
89.....	الفصل الثالث: أداء الدبلوماسية الجزائرية في أزمة مالي (2012-2015)
91.....	المبحث الأول: النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري
91.....	أولاً: الجذور التاريخية للنزاع في مالي وأطرافه المباشرة.....
98.....	ثانياً: الأطراف غير المباشرة الفاعلة في النزاع المالي.....
105.....	ثالثاً: انعكاسات النزاع في مالي على الأمن الوطني الجزائري.....
	المبحث الثاني: التدخل العسكري الخارجي في دولة مالي والوساطة الجزائرية لحل النزاع
108.....	أولاً: التدخل العسكري الخارجي في النزاع المالي.....

110.....	ثانيا: مراحل الوساطة الجزائرية والتحديات التي واجهتها
118.....	ثالثا: توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي
126.....	المبحث الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية لحلّ النزاع في مالي
126.....	أولا: نتائج الوساطة الجزائرية في حلّ النزاع ومتابعة تنفيذ الإِتفاق
128.....	ثانيا: المواقف الدّولية من عملية الوساطة الجزائرية في مالي ومستقبل النزاع
134.....	الخاتمة
139.....	الملاحق
157.....	قائمة المراجع
169.....	فهرس المحتويات

فهرس الخرائط والأشكال

- 24..... خريطة توضح الموقع الجغرافي للجزائر
- 29..... شكل يوضح تطوّر ميزانية الدفاع في الجزائر
- 63..... خريطة توضح عبور المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا نحو أوروبا